نموذج استرشادي تاريخ آسيا الحديث و المعاصر لائحة جديدة

قسم : التاريخ و الآثار الفرقة : الثانية المادة : تاريخ آسيا الحديث و المعاصر

امتحان الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ٢٠١٤-٢٠١٥ (لائحة جديدة)

==========

=

(أجب عن سؤالين فقط) مما يلي : -

_____

١ – شركة الهند الشرقية البريطانية . و ثورة ١٨٥٧ م في الهند .

٢ – أشرح تاريخ اليابان الحديث و المعاصر .

٣ – أشرح أسباب و نتائج حركة الأستعمار الأوروبي في القارة الأسيوية.

مع أطيب الامنيات بالنجاح

١ – شركة الهند الشرقية البريطانية . و ثورة ١٨٥٧ م في الهند .

شركة الهند الشرقية البريطانية وثورة ١٨٥٧م في الهند:

أولاً: مرحلة التجارة السلمية للشركة:

كان وصول الملاح البرتغالي فاسكو دي جاما إلى ميناء قاليقوط على الشاطئ الجنوبي الغربي للهند في مايو ١٤٩٨م نقطة تحول في تاريخ بلاد الهند،فقد كان فح وى الخطة الاستراتيجية البرتغالية للوصول إلى الهند يتمحور حول الرغبة في احتكار تجارة البهارات وغيرها وتكوين امبراطورية استعمارية برتغالية في الهند والقارة الآسيوية.

على أن هناك عوامل كان بعضها يتصل بظروف الغازي الذي أتى من شبه جزيرة أيبريا حاملاً سلاحه على كتفه وجاء بسفن تحمل المدافع التي كانت متفوقة بالقياس إلى التسليح الهندي في ذلك الزمان، وبعضها خاص بنسيج المجتمع الهندي في ذلك الوقت وظروفه الاجتماعية فبالإضافة إلى تخلف الهند في تلك الفترة وعدم قدرة سلاحها التقليدي المتخلف الذي لا يصلح لحرب القرن الخامس ع شر فإن عوامل التفرقة بين الهندوس والمسلمين في تلك المنطقة كانت بمثابة حصان طرواده الذي سهل على الغازي الجديد مهمته.

ولا يعني هذا مطلقاً أن الأمر كان ميسراً وسهلاً أمام هذا المستعمر، فقد واجه تحدياً قاسياً من الزامورين وغيرهم من المسلمين والهندوس الأمر الذي كان يقلق بالهم على طول الدوام.

كانت شركة الهند الشرقية البريطانية قد تأسست في إنجلترا عام ١٦٥٠م، وبعد عام واحد راحت الملكة إليزابيث تمنح الشركة مرسوما بحق احتكار التجارة في الشرق وشراء الأراضي المنطقة الواقعة على الشرق من رأس الرجاء الصالح ومنافسة اله ولنديين في تجارة التوابل هناك تلك التجارة التي راح تجار هولندا يرفعون سعرها في الغرب الأوروبي.

ويبدو أن هزيمة الرمادا الأسبانية التي حاولت غزو بريطانيا عام ١٥٨٨م على يد القوات البريطانية في بحر المانش، قد أعطى انجلترا إحساساً بقوتها البحرية وعلى هذا راحت تشارك الدول الأوروبية في الصراع على خيرات الشرق.

بدأت سفن بريطانيا تتجه إلى البحر المتوسط أثناء القرن السادس عشر للبحث عن السلع الشرقية والاتجار فيها ولما لم تعد تجارة البحر المتوسط تعني بمتطلبات الشعب الإنجليزي من السلع الشرقية في أواخر هذا القرن، أيقن الإنجليز أنه لابد من مزاحمة البرتغاليين في الأسواق الشرقية للحصول على السلع الشرقية الحيوية، ومن ثم راحت السفن الإنجليزية تولى وجهها شطر طريق رأس الرجاء الصالح من اجل الوصول إلى الهند وعلى هذا تأسست شركة الهند الشرقية – البريطانية لتقوم بهذا الدور.

وعلى هذا الأساس أقلعت أول سفينة لشركة الهند الشرقية البريطانية إلى بلاد الشرق في ٢٤ يناير ١٦٠١م فوصلت إلى سومطرة وعادت إلى إنجلترا في أبريل ١٦٠٣م تحمل حمولة كبيرة من الفلفل، وأعقبت هذه الرحلة رحلات أخرى جعلت وجهتها جزر التوابل.

كانت هناك مشكلة أمام الشركة التي كادت تعلن إفلاسها تمثلت في أن الشركة لم يكن لديها ما تبيعه لسكان آسيا بدلاً من البهار التي تأخذها منهم، وكان البديل لذلك أن يكون لدى الشركة العملية المتداولة في ذلك الزمان من دولارات الفضة أو الذهب، ولكن الحكومة الإنجليزية كانت تعزف عن إخراج الذهب والفضة من بلادها إلى الخارج لأنهما عماد الاقتصاد في ذلك الوقت بالإضافة إلى أنها كانت تعاني نقصاً في سبائك الذهب والفضة، كان الحال يقتضي البحث عن بديل.

وكان البديل هو استبدال بهارات جزر التوابل بالمنسوجات الهندية، فقد اكتشف وكلاء الشركة بجزر التوابل أن تلك الجزر يشتد بها الطلب على المنسوجات الهندية، فإذا أمكن جلب هذه المنسوجات وبيعها في تلك الجزر، أمكن تمويل تجارة التوابل من الأرباح ومن ثم فقد كان الهدف الأساسي من إنشاء مركز تجاري للشركة في الهند هو شراء المنسوجات وقد وقع اختيارهم على سورات عام ١٦١٢م لتكون مقر هذا المركز التجاري.

ولقد طفت على السطح مشكلة الذهب وال فضة عند الشركة مرة أخرى منذ عام ١٦١٥م ، فبعد طردهم من أندونيسيا في تلك الفترة أصبح اهتمامهم التجاري متركزاً في الهند بشكل أساسي وأصبحت المشكلة هي كيفية دفع أثمان التجارة الهندية في ظل فرض القيود على خروج الذهب والفضة من إنجلترا ومن ثم أخذت الشركة في توسيع مراكزها التجارية وأخذ أموال التجار الانجليز

للتجارة بها واعطائهم سندات قابلة للدفع في انجلترا وليس في الهند على أثر منح شارل الأول مرسوماً لمجموعة أخرى من التجار منافسة للشركة يخول لهم الشروع في التجارة ببلاد الهند.

على أن مركز الشركة قد تحرج مرة أخرى مع ظهور المنافسة الفرنسية في هذا المضمار بعد أن تأسست شركة الهند الشرقية الفرنسية عام ١٦٦٤م وراحت تؤسس مراكز تجارية لها في البنغال وغيرها.

على أية حال فإنه مع قدوم عام ١٦٤٧م صار للشركة ثلاثة وعشرون مركزاً تجارياً وتسعون موظفاً ووقعت بمومباي في حوزة الشركة عا م ١٦٦٥م، وأصبح للشركة حق الولاية الكاملة داخل مراكزها التجارية عام ١٦٦٨م بمقتضى المرسوم الذي منحه إياها شارل الثاني، فقاموا بعمل التحصينات اللازمة لهذه المراكز ونفوذاً إلى باقي مناطق الهند بعد سيطرتهم على بومباي ومدارس وكلكتا.

على أنه يمكن القول أنه حتى ن هاية القرن السابع عشر وبعده لم يكن للشركة أي نفوذ سياسي في الهند ومن ثم فقد اختصرت الشركة في هذه المرحلة على ممارسة التجارة فقط وكان الشعار الذي رفعوه في ذلك الزمان هو شعار التجارة دون هيمنة إقليمية.

ويبدو أن ظروف المجتمع الهندي في ذلك الزمان هي التي أجبر ت الشركة على رفع هذا الشعار فقد كانت هناك كيانات سياسية قوية متماسكة نسبياً وتتمتع بقدرات عسكرية واقتصادية وإدارية في القارة الآسيوية بصفة عامة وفي الهند بصفة خاصة فقد كانت هناك إمبراطورية الصين التي ماتزال قوية وكذلك اليابان، وكان هناك في الهند ما يزال أب اطرة المغول على حالهم من القوة النسبية وقد أكد ذلك الحرب التي حدثت بين الشركة وبين الإمبراطورية المغولية في الهند في عهد أورانكزيب عام ١٦٩٠م والتي انتهت بهزيمة الشركة أمام المغول وهجرهم لكلكتا وضياع مؤسسات الشركة في البنغال، واضطرت الشركة بعد هذه الهزيمة أ ن تطلب الصلح فأعيد ممثلي الشركة إلى كلكتا وحصلت الشركة على إذن جديد بالتجارة بعد أن دفعت غرامة حربية.

وعلى هذا الأساس اقتصر دور الشركة في هذه المرحلة على تأسيس المراكز والوكالات التجارية البحتة، وقد ظلت هذه المراكز فترة من الزمن تحت السيادة الفعلية لحكام الشرق الذين راحوا يمنحون الشركة تسهيلات وفرمانات وامتيازات تجارية من موقع القوة والتي تلاءمت مع مصالحهم وبالإجمال فإن شركة الهند الشرقية البريطانية والتجار الإنجليز مارسو التجارة في الهند في القرن السابع عشر برضى الحكام الآسيويين وتحت رقابتهم وحمايتهم، وأن هذه الشركة لم تكن تسعى في

مرحلتها الأولى إلى السيطرة السياسية أو إنشاء إمبراطورية في داخل البلاد وإنما اقتصر نشاطها بالسواحل الهندية على الأعمال التجارية المشروعة والسلمية.

والواقع أن شركة الهند الشرقية البريطانية قد لعبت دوراً بارزاً في تنمية وتطوير الع لاقات التجارية بين أوروبا والقارة الآسيوية وخصوصاً الهند، فقد تصدر إلى الغرب الأوروبي المنسوجات القطنية والحريرية الهندية الممتازة وراحت تصدر الأنواع العادية والرديئة منه إلى باقي الأسواق الأوربية بيد الشركة، حرصت الشركة على أن يتماشى الإنتاج منها مع تغير الأذواق لدى المستهلك الأوروبي، فاعتادت على إرسال العينات التي تلاءم أذواق الشرائح الغنية والراقية في أوروبا إلى صانع النسيج الهندي، كما اعتادت على إرسال عينات من تلك السلعة إلى التجار من أجل ترويجها في الأسواق الأوروبية.

وبطبيعة الحال فإن الظروف قد ساعدته ا على ذلك فبعد أن كانت التجارة تتركز في بداية الأمر حول تجارة الآفاوية أو التوابل وخاصة في جزر التوابل في أندونيسيا، وبعد أن أجبر الهولنديين الإنجليز على مغادرة أندونيسيا وبعد أن استتب نمو التجارة مع موانى الصين، تحولت نقطة الاهتمام التجارية إلى المنسوجات مثل البنته والموسلين والحرير وغيرها ومع الإزدهار الذي حل بالغرب الأوروبي نتيجة تدفق الذهب والفضة من القارة الأمريكية على القارة الأوروبية، وبعد أن حل الرخاء نتيجة حتمية لهذا الظرف الخير أورث هذا الرخاء أنواء جديدة من الحاجات والمتطلبات، فاشتد الطلب في انجلترا وفرنسا وأسبانيا على الموسلين (الموصلي) والمنسوجات القطنية والحريرية المستوردة من الهند وعلى الشاي والحرير من الصين وعلى البن من جزر الهند الشرقية الهولندية، في الوقت الذي ظلت تجارة الآفاوية على أهميتها ولكن المنافسة عليها من قبل التجار الأوربيين أدى إلى تقليل هامش الربح بشكل ملفت للنظر.

والواقع أن إقبال الناس المتزايد على المنسوجات الهندية أصبح مشكلة سياسية كبرى في كل من إنجلترا وفرنسا، ومن ثم راح الكتاب في إنجلترا يدافعون عن فضائل وميزات البضائع الصوفية البريطانية التي عزف الناس عن شرائها، وشعر البرلمان في عام ١٦٧٧م بأن الواجب عليهم يقتضي بتحذير الناس وحظرهم من ارتداء المنسوجات المستورة وفرضوا عليهم بألا يلبسوا في الشتاء إلا الملابس الصوفية المصنوعة من الصوف وألا يتعرض المخالف لهذا القانون للعقاب بالسجن أو الغرامة بل راح البرلمان الإنجليزي يصدر قراراً بأن يحرم على الميت أن يكفن في ثياب خلاف الثياب الإنجليزية وإلا تعرض أهل الميت للسجن أو الغرامة.

وأصل القضية أنه مع قدوم عام ١٦٦٥م كانت المنسوجات الهندية قد حلت محل المنسوجات البريطانية بشكل واضح . وضج صناع النسيج من الصوف والحرير بالشكوى تظاهروا أمام البرلمان وعلى هذا كانت الحاجة ملحة لعمل حظر شامل على المنسوجات الهندية.

ولم يكن الموقف في فرنسا أحسن حالاً من إنجلترا، ومن ثم فإنه تحت ضغوط وإلحاح صناع النسيج في فرنسا راح الوصي على العرش يصدر عدداً من التشريعات التي تفترض الإقبال على البضائع الهندية والصينية.

وعلى الرغم من أن التجارة الشرقية قد تحولت بوجه خالص إلى المنسوجات الهندية بسبب رخصها ومتانتها وألوانها الزاهية فضلاً عن قابليتها للغسيل، وصارت موضع التهافت الشديد من قبل الأثرياء والطبقات الوسطى في أوروبا، على الرغم من ذلك إلا أن تجارة الشرق لم تكن تقتصر على المنسوجات وحدها، فقد كان هناك إقبال شديد أيضاً على الورق والمراوح والخزف الصيني والشاي وشيلان الكشمير والديباج الموشى من الهند والصين، فتعالت الصيحات في أوروبا من أجل حظر هذه السلع في أوروبا وكانت الأسباب الحقيقية وراء هذا الحظر بطبيعة الحال تكمن في ا لرغبة في حماية الصناعة الوطنية والاحتفاظ بالذهب والفضة داخل أوروبا.

والواقع أن تجارة الشرق حتى القرن التاسع عشر، كانت تجارة من جانب واحد وذلك لأن المستهلكين في آسيا لم يكن يقبلون كثيراً على البضائع الأوروبية، فقد كان الاقتصاد الآسيوي مكتفياً ذاتياً يعتمد على إيرادات الأرض الزراعية، وعلى الرغم من أن تجارة الهند كانت واسعة النطاق في كل الأوقات إلا أن الاقتصاد الهندي لم يكن معتمداً على التجارة وكذلك الصين، كما أن حكومات الإمبراطورية المتعاقبة في كل من الهند والصين لم تكن تشجع استيراد البضائع الأجنبية إلى بلاد ها وفضلاً عن ذلك لم يكن لدى أوروبا في ذلك الزمان إلا القليل الذي تستطيع أن تقدمه للاقتصاد الآسيوي وعلى هذا الأساس كانت قلة الطلب على البضائع الغربية مثار الشكوى الخطيرة حتى تمكنت مانشستر من إنتاج منسوجات رخيصة وحتى أصبح في المستطاع تصدير البضائع المصنوعة آلياً وعلى الرغم من ذلك أيضاً كان الطلب على البضائع الأوروبية أقل من المتوقع بكثير وربما يعود هذا في احد أسبابه وخاصة في أواخر القرن ١٩ إلى المقاطعة المتعمدة من قبل المستهلك الآسيوي للسلع الأوربية تحت شعار (قاطعوا البضائع الأجنبية) كمقاومة سلبية للاحتلال وربما بسبب ضعف الطاقة الشرائية في تلك المجتمعات.

وعلى هذا الأساس كان على الشركة تدبير احتياجاتها من الأموال اللازمة لتغذية تجارتها في المنسوجات بعيداً عن استيراد سبائك الفضة والذهب من لندن والتي لم تكن تلجأ إليها إلا فيما ندر

كما بينا آنفا، فقد حاولت الشركة بشتى الوسائل تغطية قيمة البضائع الآسيوية من أرباحها في التجارة الآسيوية بين المواني الهندية والصينية وبالعكس، كما أنها استفادت استفادة كبيرة من وراء سماحها للتجار الإنجليز بالعمل في التجارة الهندية بشروط كانت تحددها، وكان هؤلاء التجار يدفعون للشركة ضرائب معينة لقاء السماح لهم بالتجارة وحمايتهم، بالإضافة إلى ذلك فقد استفادت الشركة من وراء نقل سلع هؤلاء التجار على سفنها كما استفادت من عمليات التحويلات النقدية التي اعتاد عليها التجار الأجانب والذين كانوا يرغبون في تحويل مكاسبهم في الشرق إلى أوروبا، ولذا فقد ا عتادوا شراء حوالات من الشركة قابلة للدفع في لندن وبذلك دبرت الشركة الأحوال التي كانت في أمس الحاجة إليها لتغطية أثمان السلع الشرقية التي تجلبها دون أن تضطر إلى استيراد ذلك من أوروبا، ولذا فقد استطاعت شركة الهند الشرقية الإنجليزية الاحتفاظ لنفسها ونصيب الأس د في تجارة الهند الخارجية وأن تسجل تفوقاً مطلقاً للإنجليز في هذا المجال.

كانت هناك معضلة أخرى أمام شركة الهند الشرقية في الهند وهي أنه منذ الشطر الأخير من النصف الأول من القرن الثامن عشر ظهرت منافسة كبرى بين إنجلترا وفرنسا في المحيط الهندي خاصة بعد تأسيس شركة الهند الشرقية الفرنسية عام ١٦٦٤م كما أسلفنا، وقد خرجت من حلبة السباق التجاري كل من هولندا والبرتغال، ولم يبق في الحلبة سوى فرنسا انجلترا وحدهما، ولكن الانتصار الحاسم للإنجليز على الفرنسيين في حرب السنوات السبع والذي انتهى بعقد معاهدة باريس ١٧٦٤م، خرجت فرنسا من حلبة السباق نهائياً في الهند وأصبحت شركة الهند هي المتربعة على عرش التجارة الهندية.

ثانياً: أسباب ثورة ١٨٥٧ في الهند:

يمكن اعتبار بدء السيطرة الفعالة للشركة البريطانية على الهند من تاريخ منح امبراطور المغول حق الشركة في تحصيل الإيرادات من البنغا ل وبيهار وأوروبا عام ١٧٦٥م ومن تاريخ تولي اللورد وبلزلي رئاسة الشركة عام ١٧٨٤م والذي يمكن اعتباره المستعمر البريطاني الحقيقي الأول في الهند.

والواقع أن السيطرة والتفوق الذي أحرزته شركة الهند الشرقية البريطانية في تجارة الهند بعد ١٧٦٣م، جعلها تقوم بتبديل ش عارها السابق بالتغلغل التجاري السلمي دون هيمنة، وراحت تلجأ إلى استخدام الأساليب المسلحة في العمليات التجارية، كما حاولت الحصول على مكاسب أخرى تتخطى نطاق التجارة.

وفي حقيقة الأمر فإنه بعد انهيار الإمبراطورية المغولية على أثر وفاة أورانكريب عام ١٧٠٧م، أصيب المجتمع الهندي بالتفكك والضعف والانهيار وانقسمت الإمبراطورية الهندية إلى دول يعترف معظم حكامها بأباطرة ضعاف في دلهي ومن ثم فقد كان اعترافاً اسميا، وأخذ هندوك المارشا يسببون قلقاً وإزعاجاً للشركة، ولما كانت الإمبراطورية المغولية المارشا يسببون قلقاً وإزعاجاً للشركة، ولما كانت الإمبراطورية المغولية عاجزة عن توفير الحماية للشركة، في الوقت الذي ازدادت فيه مقاومة هندوك المارشا للشركة، وراحت الشركة تعمل على تدعيم مركزها في مناطق نفوذها وراحت الشركة تقوم بعمل التحصينات اللازمة في مراكزها وخاصة في مناطق التوترات.

وقد استغلت الشركة الخلافات الحادة حول حقوق الوراثة بين القواد في ممتلكات المغول وبدأت تتدخل في هذا الصراع السياسي لمصلحة الشركة بطبيعة الحال، وراح مدير الشركة ولزلي منذ عام ١٧٩٨م بتحالف مع بعض الولايات ضد الولايات والأخرى من أجل توسيع هوة الخلاف بين المقاصات متبعاً سياسة (فرّق تسُد) من اجل مصلحة شركته وباستخدام هذا الأسلوب استطاعت الشركة مع مطلع القرن التاسع عشر أن تحظى بالإقامة والسيطرة على مساحات شاسعة في الهند.

ولا شك أن التناحر بين القواد في ممتلكات المغول مكن التجار والشركة في المواني من التدخل منضمين إلى الجانب الذي يمدهم ببذل أسخى الجزاء أو منحهم أعظم الامتيازات.

وبهذه الأساليب التي تعتمد على التآمر وتأليب الجماعات الهندية على بعضها مستغلين استنجاد بعض قادة الهند بهم استطاع ولزلي فعلاً تحطيم قوة هندوس الماراثا وأجبرهم على الدخول في نظام من المحالفات مع بريطانيا وذلك بشنه الحملات العسكرية المعدة بمهارة وبالاستفادة من الخلافات الداخلية بين الولايات.

وبعد إدخال حكام الماراثا داخل إطار نظام المحالفات البريطانية تحمل السيخ عبء المبادرة ضد البريطانيين في العقد الخامس من القرن التاسع عشر، ولكن بعد حروب متتا لية تمت هزيمة حاسمة وأضيفت البنجاب إلى الأقاليم الخاضعة مباشرة السيطرة الشركة البريطانية وبذلك خضعت أغلب الهند في حوالي منتصف القرن التاسع عشر لسيطرة البريطانيين سيطرة مباشرة بواسطة شركة الهند الشرقية البريطانية أو بشكل غير مباشر عن طريق نظام المحالفات أو الوكلاء المقيمين في عدد ضخم من الإمارات.

وهنا نأتي إلى بيت القصيد وذلك لأن الممارسات الملتوية والبشعة والاستنزاف المتواصل لخبرات الهند أدى في نهاية الأمر إلى اندلاع ثورة ١٨٥٧م في الهند، فقد كانت كل موارد البنغال على سبيل المثال توجه نحو غرض واحد هو النهب، فقد كانت الشركة دولة لصوص، فمنذ تولي

الشركة جمع الإيرادات في البنغال صارت أحوال الناس في هذه البلاد أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل ذلك وأخذت البنغال تشرف على الخراب والدمار، فقد أصبحت مصانع السادة الإنجليز منتشرة في أنحاء البلاد ومخازنهم التجارية موجودة في كل مكان وفي كل قرية وهم يتاجرون في جميع أنواع الحبوب والمنسوجات، وشتى أنواع السلع الأخرى، ومن أجل شراء هذه السلع كانوا يفرضون نفوذهم على الفلاح، حتى إذا اشتروا البضائع بهذه الوسائل الاستبدادية بثمن بخس كانوا يجبرون السكان وأصحاب الحوانيت على شرائها بثمن مرتفع يزيد على ما يدفع في الأسواق.

وعلى هذا الأساس ظهرت في بلاد الهند دولة جديدة تقوم على استغلال الناس استغلالاً لا رحمة فيه قائماً على التفوق البحري الإنجليزي في ذلك الزمان.

وفي حقيقة الأمر فإن الشركة التي خلفت حكم المغول في الهند كانت تعمل بوعي وبدون وعي كعميل للاستعمار البريطاني من اجل الحفاظ على ما أطلق عليه فيما بعد "ألمع درة في التاج البريطاني"، وبذلك أثرت أوجه نشاطها تأشيراً عميقاً في حياة الهند وتطوراتها بشكل سالب.

على أية حال فإن الشركة استطاعت في الفترة من ١٨٤٠م-١٨٤٨م، أن تقضى على آخر دولة ذات سيادة بالهند ومملكة البنجاب وقامت بضمها، وبذلك امتد سلطان الشركة من كشمير إلى راس قومورين ومن جبال هندكوش إلى آسام متبعة طرق أدت في نهاية الأمر إلى اندلاع ثورة ١٨٥٧م.

والواقع أن أسباب ثورة ١٨٥٧م لا تعود إلى هذا العام فقط وإنما كما بينا آنفاً فإن السياسة التي اتبعها رئيس الشركة ويلزلي وغيره من رؤساء الشركة قد ساهمت في اندلاع هذه الثورة فالسياسة المتعسفة والابتزازية التي اتبعها ولهوزي إزاء الدويلات الهندية سواء الهندوكية أو الإسلامية، كما أن سياسة التآمر والدس والوقيعة والتصفية التي اتبعها، إزاء الدولة المغول ية ومحاولاته إلحاق الدويلات الهندية وضمها إلى بعضها لتخفيض عددها، ناهيك عن رفض إعطاء الهنود أية وظائف، كانت هذه السياسة قد أثمرت في إشاعة الاضطراب السياسي وإحساس المسلمين والهندوس بالخطر الذي يهددهم من جراء تلك الممارسات التي تتنافس مع الحضارة والأديان.

وعلى هذاالأساس فأنه يمكن القول أن الثورة التي اندلعت في الهند عام ١٨٥٧م كانت ثورة ضد النفوذ الغربي وذلك لأن استمرار الشركة في ضم الأراضي الهندية واستخدامها لكافة الأساليب الغربية في كل مناطق الحياة الهندية، كشفت للعقل الهندوسي والمسلم عن وجود مجهود دائب لإحلال حضارة عربية محل حضارة الهند.

والواقع أن سياسة الابتزاز التي اتبعتها الشركة وتدهور الوضع الاقتصادي في الهند كان على رأس دوافع ثورة ١٨٥٧م ففي الوقت الذي راحت فيه الشركة تستخدم سياسة "فرق تسد" للإيقاع بين الأمراء المسلمين بإعانة بعضهم بالمال والرجال على حساب الطرف الآخر، راحت في ذات الوقت توقع الفرقة وتغزي النزاع بين المسلمين والهندوس وقد لجأت في ذلك إلى مساعدة الهندوس ضد المسلمين، وما كاد ينتصف القرن الثامن عشر حتى أمسكت الشركة بدخول الولايات الإسلامية وغير الإسلامية في شبه القارة الأفريقية وكان هذا بطبي عة الحال له آثار سلبية هدامة على الأوضاع الاقتصادية في الهند، فقد وصلت الحالة الاقتصادية في الهند قبل الثورة إلى درجة كبيرة من التدهور والارتباك فقد أصبح الكثير من ملاك الأراضي في حالة فقر مدقع بسبب الابتزاز ولم تعد الزراعة تتحمل عبء الملايين من ملاك الأر اضي وتأخرت الزراعة وأصيبت الصناعة بالتخلف والانحطاط نتيجة سياسة الشركة في العمل على ضرب الصناعة الوطنية والقضاء عليها بالإضافة إلى ذلك سياسة استغلال خيرات البلاد، وبطبيعة الحال فقد ترتب على سوء الأوضاع الاقتصادية الداخلية انتشار معدل البطالة بين الموظفين ا لهنود وشعر الشعب الهندي بالظلم والتعسف وبخاصة في عهد دلهوزي وترتب على ذلك عدم دفع رواتب الموظفين وتخفيض بعض المرتبات الأخرى ومن ثم أصبحت النفوس مشحونة ووصلت إلى حالة الغليان والانفجار في عام ١٨٥٧م.

والدوافع أنه كان من أهم نتائج خضوع الهند لسيطرة شركة تجاري ة تحولت إلى حاكم استعماري تؤيده القوة البريطانية هي القضاء على المؤسسات الاقتصادية في شتى أرجاء الهند والقضاء على نظام حيازة الأرض والصناعات والهيئات التعاونية وانعكست سياسة الشركة على انهيار التجارة الهندية المزدهرة كما انهارت أيضاً الطبقة الهندية المتوسط ة التي كانت آخذة في النمو، ولم تكن النتائج التي وضحت في نظام حيازة الأرض أقل قسوة.

كان الأثر البريطاني في الهند أكثر عمقاً من أي أثر خلفه الغزاه السابقون منذ مجيء الآريين، إذ استطاع البريطانيون عن طريق سلطتهم السياسية أن يحققوا تحولاً اجتماعياً عميقاً بإعا دة توزيع القوة الاقتصادية.

الواقع أن الآثار السلبية الهدامة للشركة قد امتدت إلى النواحي الاجتماعية والدينية على أثر انتشار بعض مظاهر المدنية الأوروبية في الهند، فقد كانت بعض الإصلاحات التي قامت بها الشركة والإنجليز في الهند موجهة مباشرة ضد العقائد والعادات التي يمارسها الهنود من قديم الزمان مثل محاولة القضاء على عادة حرق الأرامل بعد موت الزوج والذي صدر قانون ١٨٥٦م بشأنه عندما أباح زواج الأرامل الهندوسيات بعد موت الزوج وليس حرقهن بالإضافة إلى تحريم خنق الهنود الذين يعبدون الآلهة "كالي" وجهود الإنجليز في القض اء على عادة وأد البنات، هذه المظاهر التي

سددت ضربة قاصمة لعقائد الهنود ومشاعرهم الدينية وقد نبهت هذه المظاهر الشعب الهندي إلى ما تحمله من أخطار على ذاتيتهم خاصة وأن هذه المظاهر جاءت مصاحبة لنشاط البعثات التنصيرية التي أعلنت صراحة عن هدفها محاولة تنصير الهن ود وراحت تعلن بياناً في كلكتا تحث فيه الهنود على اعتناق الديانة المسيحية، لأنه مادامت أقاليم الهند المختلفة قد أصبحت مرتبطة بعضها ببعض بوسائل المواصلات الحديدية والبرقية فقد حان الوقت الذي يرتبط فيه أهل الهند بدين عام موحد هو الدين المسيحي.

والواقع أنه على الرغم من أن شركة الهند الشرقية البريطانية حرصت منذ البداية على معاكسة البعثات التنصيرية وذلك لأن التجارة كانت شغلها الشاغل، كما أنها كانت تحرس أن التدخل غير المناسب في العادات الاجتماعية والمعتقدات – والممارسات الدينية الطعن في الهندوكية والإسلام هو عمل ض ار بمصالح الشركة التجارية، كما أنه يعود على مصالحهم السياسية بأفدح الضرر، أقول أنه على الرغم من معارضة الشركة لنشاط البعثات إلا أن تلك البعثات اتخذت من كلكتا قاعدة لها وشرعت في الهجوم على الهندوكية والسخرية من عادات – الهندوس والمسلمين على حد سواء.

لقد بدأ رجال البعثات حملة دعاية عنيفة على الهندوكية على أمل أن تكون نفخة في النفير الذي يدعو إلى دك جدران الهندوكية دكاً لا رجعة بعده وراح كبار الموظفين يعملون على ترغيب صغار موظفيهم في اعتناق المسيحية، حتى أن الموظفين الهنود لم يكن يرتاحون لهذه الأعمال التي تهددهم في دينهم وتشوه صورة معتقداتهم أمام أعينهم.

كان نشاط رجال الدين قد امتد إلى المدارس، فراحت بعض المدارس الحكومية تنظم دروساً خاصة لتدريس الإنجيل كما أن نشاط هذه البعثات قد وصلت إلى المستشفيات والسجون والأسواق.

وفي حقيقة الأمر فإن رجال البعثات التنصيرية لم يحاولوا في أغلب الأحوال أن يقنعوا الهندوس والمسلمين بالعقل بالديانة المسيحية ولم يسوقوا لهم دليلاً واحداً على صدق رأيهم وصواب دعواهم، ولكنهم في معظم الأحوال كانوا يسددون الطعنات ضد العقائد الهندية ويشوهون صورة هذه العقائد ويظهرونها بمظهر غير حضاري ولما كا ن الدين وتر حساس يمس شفاف الناس فإنه يبدو أن رجال البعثات التنصيرية قد تجاهلوا أن عقائد الهند في ذلك الزمان هي عقائد الآباء والأمهات والأجداد وأنهم يؤمنون بهذه العقائد إيماناً لا يدع مجالاً للشك في أنه الدين الحق، ومن هنا كان الحساب الختامي لهذه الممارسات هو الغضب العام والعارم وشعور السخط على الشركة وعلى الإنجليز وعلى الأجانب.

والواقع أن قيام الإنجليز ببعض الإصلاحات مثل إدخال السكك الحديدية والتلغراف وانتشار التعليم الغربي وجعل اللغة الإنجليزية هي لغة التدريس في نظام التعليم الهندي وقانون ١٨٥٦م بتعميم الحقوق المدنية، كل هذه الإصلاحات ساهمت بشكل أو بآخر في غضب الشعب عام ١٨٥٧م، فقد راح الشعب الهندي يربط بين هذه المظاهر المدنية وبين الغرض الخبيث من ورائها وأدرك الشعب الهندي أن الواقع من وراء ذلك له هو هدم حضارتهم والقضاء على ذاتيتهم وكيانهم ومحو طابع عقائدهم وحياتهم التي تعودوا عليها، فتطبيق القوانين المدنية الإنجليزية على الهنود منذ قانون ١٨٥٦م على سبيل المثال لم يرق لكثير من الهنود ولم يقابلوه بالارتياح وذلك لأن هذه القوانين قد أوقعتهم فريسة سهلة لفئة من المحتالين والدجالين وألحقت بهم أضرار كثيرة، وبالإجمال ف إنه أصبح الشعور العام أن الإنجليز يستخدمون الشركة في محوهم وعاداتهم من الوجود وعلى هذا فقد ظهر الغليان والجيشان في ثورة ١٨٥٧م.

وفيما يتعلق بالأسباب العسكرية للثورة فإنه يمكن القول أن الجيش كان هو الأداة الفعالة لتنفيذ سياسة شركة الهند الشرقية وهو في ذات ال وقت جيشها الخاص، ولكن في ذات الوقت كانت المعاملة التي يلقاها الجنود الهنود معاملة سيئة وغير مرضية لاتتكافئ مع معاملة الجنود والضباط الإنجليز، هذا على الرغم من أن الجنود الهنود كانوا يمثلون الغالبية العظمى في هذا الجيش ومن ثم فقد كانت نفوس الجنود تواقة للثو رة على هؤلاء الإنجليز بسبب الظلم الواقع عليهم والتفرقة في المعاملة بينهم وبين الإنجليز وتشويه عقائدهم من قبل وفاقهم وقادتهم من الإنجليز في المؤسسة العسكرية.

ويبدو أن الذي شجع الجنود الهنود على تفجير ثورة ١٨٥٧م هو اشتراك بريطانيا في تلك الحقبة من التاريخ في عدة حروب مثل حرب القرم وحرب الأفيون الثانية بين بريطانيا والصين والحرب الفارسية ومن ثم فقد رأى الجنود أن الفرصة مواتية لهم ليثوروا على هذا المستعمر.

والواقع أن محاولات الطعن المتكررة للعقائد الدينية وتشويه صورتها ومحاولة محوها من جبين الجند أثناء الطوابير والاستعراضات والراحات أدى في نهاية الأمر إلى تقويض ولاء الجنود الهنود للإنجليز.

على أية حال فإن ثورة ١٨٥٧م، قد ساهمت فيها العوامل السابقة بدرجات مختلفة وكانت شرارة الثورة قد انطلقت من بين الجنود على أثر انتشار شائعة بأن شحم البقر يستخدم في تشحيم الطلقات ا لنارية مما أساء إلى مشاعر الجنود والهنود ومن ثم فقد تزعم هؤلاء الجنود ثورة على الإنجليز في شكل نضال مسلح ضد البريطانيين سرعان ما انتشرت في معظم أنحاء البلاد.

ومن الملفت للنظر في هذا الصدد أن المصادر الغربية تحاول دائماً أن تطلق على ما حدث في الهند عام ١٨٥٧م بأنها حركة ضيقة النطاق قام بها أساساً بعض المتمردين من العسكريين الهنود العاملين في خدمة الإنجليز، وأنها كانت تمرد ضيق أو فتنة ضيقة ضد الظلم الذي كان واقعاً على الهنود وإشاعة الطلقات النارية المشحمة بدهن البقر والدليل على ذلك من وجهة نظرهم هو أن هذه الفتنة ضيقة النطاق وهذه الحركة المحدودة من قبل فئة الجنود قد أمكن قمعها دونما صعوبة بعد بضعة أشهر.

وتميل بعض المصادر الغربية إلى القول بأن دافع هذا التمرد كان دافعاً شخصياً يميل إلى المصلحة الذاتية وراح يغطي هذه المصلحة الذاتية تحت ستار المصلحة العامة، لأن ثور ة ١٨٥٧م من وجهة نظر هذه المصادر هي محاولة يائسة تولت زعامتها الطبقات الحاكمة السابقة، التي وجدت نفسها مجردة من أملاكها محرومة من كل ما كان لها من سلطان ولكن تم إخماد هذه الفتنة المحدودة في غضون خمسة عشر شهراً، قد كانت هذه الفتنة مجرد زفرة أخيرة في حياة نظا م بال بلفظ آخر أنفاسه يحاول أن يستثير ولاء الماضي ويستدر حماسة الجماهير في مناطق مترامية من الأرض الهندية وبالإجمال فإن ملخص وجهة نظر المصادر الغربية هي أن ما حدث عام ١٨٥٧م كان فتنة ولم يكن حركة وطنية هدفها التخلص من الإنجليز.

والواقع أن ما حدث عام ١٨٥٧م هو ثورة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان بدأت على شكل تمرد من قبل الجنود الهنود ثم سرعان ما اكتسبت صفة الحركة الوطنية والثورة الشعبية، فقد راح المتمردون يضعون أنفسهم تحت تصرف ملك دلهي. وأصبحت الحركة حرب من أجل الاستقلال وإعادة السلطة إلى ملك دلهي والتخلص من النفوذ الأجنبي وعلى هذا راح نهرو يقول في كتابه "اكتشاف الهند" الذي كتبه قبل استقلال الهند (١٩٤٧م) بسنوات أن ما حدث عام ١٨٥٧م كان أقوى كثيراً من مجرد حركة تمرد عسكري وانتشر بسرعة واتخذ شكل ثورة شعبية وحرب من أجل استقلال الهند وبالإجمال فإنه يمكن القول أن فش ل ثورة ١٨٥٧م لا يعني أنها تمرد أو فتنة ضيقة ولا يعني انتفاء صفة الثورة فيها لأن هذه الثورة انطلقت من بين الجنود وهم ينتمون إلى نسيج المجتمع الهندي وليسوا أجانب بالإضافة إلى هذا أن حركتهم لم تقتصر عليهم حتى يمكن أن نقول أنها انقلاب ولكنها امتدت إلى معظم منا طق الهند ومن ثم فإن اشتراك غالبية الشعب الهندي في النضال المسلح ضد مستعمر غاصب مُبتز جاء إلى البلاد حاملاً بندقيته وسلاحه على كتفه ومزوداً بالمدافع من أجل أن يبتز ثروات البلاد، أقول أن اشتراك غالبية طوائف الشعب في مقاومة المستعمر قد أضفى طابع الثورة على ما حدث عام ١٨٥٧م رغم فشلها، أو حتى على الأقل فإنه إذا لم يكن ما حدث في حد

ذاته هو حرب من أجل الاستقلال، فإنه كان ملهماً ودليلاً ومرشداً للهنود للعمل من أجل الاستقلال فيما بعد.

على أية حال فإن ثورة عام ١٨٥٧م قد فشلت نتيجة عوامل كثيرة منها أنها لم توهب المثالية ولا التنظيم ولا القوة اللازمة لبناء دولة تتسلم الأمور من البريطانيين وتحافظ عليها ولها القيادة.

والواقع أنه كان من بين أسباب فشل ثورة ١٨٥٧م هو افتقار هذه الثورة إلى اشتراك الطبقة المثقفة من الجنود وعزوفها عن التفاعل والتعاطف مع الثوار، بل على العكس من ذلك فقد وقفت الطبقة المثقفة من هذه الثورة موقفاً معارضاً مما أفقد الثورة الخلفية الثقافية والعقل المفكر للثورات دائماً.

كان سبب عزوف فئة المثقفين الهنود عن الاشتراك في الثورة يعود إلى قرار جعل اللغة الإنجليزية لغة التدريس في نظام التعليم الهندي، منذ ١٨٣٥م فقد شجع الإنجليز استخدام اللغة الإنجليزية كواسطة لنشر الثقافة الأوروبية، وقد حقق هذا القرار أثاراً بعيدة المدى في الهيكل الاجتماعي والسياسي للمجتمع الهندي، فقد كانت النتيجة الأولى بطبيعة الحال هي اتساع الهوة الكبيرة التي كانت تفصل بين الطبقات الصغيرة المثقفة ثقافة إنجليزية والجموع الفقيرة التي لم تحصل على أي قسط من التعليم أو المثقفة ثقافة وطنية، كذلك اتسعت الهوة الفاصلة بين الطبقات الهندوسية المتوسطة والطبقات الهندوسية الراقية التي ظلت تحافظ على ثقافتها التقليدية وبين المسلمين من الهنود الذين ابتعدوا كلية عن التعليم الغربي. ويعني ذلك أنه كان من الطبيعي أن هذه الفئة المثقفة كانت في غالبيتها موالية ومنتمية لإنجلترا لأنهم يعملون موظفين عند الإنجليز وبمعنى أدق كانت الفئة المثقفة الهندية هندية دما ولوناً وإنجليزية ذوقاً ورأياً وخلقاً وثقافة وحليفة مخلصة للإنجليز.

وعلى الجانب الآخر كان من أحد أهم عوامل فشل ثورة ١٨٥٧م، هو افتقار الثورة إلى الزعيم والقائد القادر على قيادة السفينة بحنكة وروية وتدبير في مثل هذه الظروف، فلم يكن يتوفر لهذه الثورة القائد الملهم الذي يستطيع أن يجمع العناصر المتفرقة حوله ويجعل منها قوة ق ادرة ذات سياسة محددة وخطة واضحة، وكانت القيادات التي ظهرت أثناء هذه الثورة مثل "نانا سهاب وبهادور شاة" هي قيادات محلية لمناطق فقط وبالإجمال فإن افتقار الثورة إلى القيادة القوية القادرة وتوفر القيادة عند الإنجليز كان من عوامل فشل الثورة.

وعلى الجانب الثالث فإن عدم توفر وحدة الهدف بين الهندوس والمسلمين كان من عوامل فشل هذه الثورة وربما كان هناك اتفاق بينهما على طرد الإنجليز من البلاد ولكن اختلفوا في الأهداف

بعد طرد الإنجليز فبينما كان المسلمون يحاولون استرداد قوة الدولة المغولية، كان الهندوس يعملون على استعادة نفوذهم وبطبيعة الحال فإن سياسة "فرّق تسُد" التي اتبعتها الشركة لتوقع الفرقة والتشرذم والاختلاف بينهما فتغذت مشاعر المسلمين والهندوس بالغيرة والأحقاد والتنافس السياسي بينهما وكان هذا سبب انقسام الثوار في كل مكان، ومن ثم فإن الثورة لم يتوفر لها وحدة الهدف النهائي ولا المثل الأعلى.

وأخيراً فإن الثورة كان يغلب عليها طابع المحلية ولم تكن شاملة في أغلب أوقاتها ولم تكن تحسب من أجل إدارتها ، ولم تنطلق في ساعة صفر واحدة كي تربك الإنجليز ولكنها كانت عبارة عن انفجارات متفرقة لا رابط بينها ولا خطة تجمعها ولم تشترك بعض المناطق فيها، بالإضافة إلى اختلاف قادة الثورة في الأقاليم على التكتيك والأسلوب، بالإضافة إلى ضعف تسليح الثوار في مقابل قوة تسليح الإنجليز وتصميمهم على استرداد هيبتهم وقيادتهم الموحدة من قبل الحاكم العام اللورد كاننج، واستغلالهم لفرقة الثوار الهنود واختلافهم وعدم تنسيقهم وعدم تلاحم بعض حكام الأقاليم مع الثوار وعلى هذا فشلت الثورة التي انطلقت من الهند ضد الإنجليز عام ١٨٥٧م لتضع لبنة وبذرة وأساس للحركة الوطنية الهندية التي سيقع على أكتافها تحرير الهند عام ١٩٤٧م بعد ذلك.

والواقع أنه على الرغم من فشل تلك الثورة، إلا أنها تركت آثاراً بالغة الأهمية على المجتمع الهندي وعلى تحديد العلاقة بين الهنود والإنجليز وعلى إثراء الحركة الوطنية في الهند.

فعلى الجانب فقد ارتأت الحكومة البريطانية في لندن أنه قد آن الأوان لأن تحل محل شركة الهند الشرقية البريطانية في حكم أعظم دره في التاج البريطاني حكماً مباشراً من أجل الحفاظ على مصالح الإمبراطورية البريطانية في الهند من ناحية الحجم والأهمية وضخامة الموارد وموقعها الجغرافي، وعلى هذا فقد اقتضى الأمر إلغاء حكم شركة الهند الشرقية البريطانية عام ١٩٥٨م وبالتبعية إلغاء سياسة الضم التي اتبعها دلهوزي من أجل تلافي أسباب الثورة.

ومع إلغاء حكم شركة الهند الشرقية وإحلال الحكم البريطاني المباشر محلها، تضمنت هذه التغييرات ضرورة إصدار قانون إقامة حكومة أفضل في الهند حاز التصديق الملكي في الثاني من أغسطس عام ١٨٥٨م، فأصبحت الهند تحكم من قبل البرلمان الإنجليزي مباشرة ذلك البرلمان الذي ألقى المسئولية على وزير بريطاني لشئون الهند وعلى نائب الملك في الهند وهو الحاكم العام الذي يساعده مجس استشاري مكون من خمسة عشر عضواًن وعلى هذا تحولت إلى التاج البريطاني جميع سلطات الشركة وخضعت لها جميع قواتها المسلحة.

وعلى الجانب الآخر فقد كان من بين نتائج ثورة ١٨٥٧م انتهاء امبراطورية المغول يوم نفي عن البلاد آخر الأباطرة المغول التي استمر بقاؤها من الناحية النظرية حتى وفاة آخر الأباطرة باهادور شاه عام ١٨٦٢م كانت خيالاً لظل باهت، وعلى الرغم من سماح الإنجليز لحلفاء أكبر وأورانجزيب بالاحتفاظ بلقب إمبراطور، إلا أن الحكومة البريطانية كانت قد قررت أنه بعد وفاة باهادور شاه الثاني فإنها لن تعترف بلقب إمبراطور المغول.

وفي ذات الوقت وبعد حوالي عشرين عاماً تم الاعتراف وسط مظاهر الحماسة البالغة بنوع آخر من الألقاب الإمبراطورية حينما قرر قانون الألقاب الملكية الصادر عام ١٨٧٦م تنصيب الملكة فيكتوريا "إمبراطورة للهند" كذلك ونجم عن إخماد الثورة وتنصيب الملكة فيكتوريا إمبراطورة على الهند بعد القضاء على إمبراطورية المغول عدم ظهور أي تحد لسلطة الإنجليز في الهند وتقوية السلطة السياسية البريطانية في الهند وزيادة التغلغل الأوربي.

على أية حال فإنه كان من بين نتائج ثورة ١٨٥٧م الإكثار من الجنود الأوروبيين في الجيش مع بقاء سلاح المدفعية تحت السيطرة الإنجليزية حتى لا تتكرر الثورة مرة أخرى، فقد احتاط البريطانيون بعد إلغاء حكم الشركة بألا تكون نسبة الجنود والضباط الإنجليز في الجيش الهندي البريطاني قليلة بشكل يجعل في الإمكان اندلاع ثورة هائلة أخرى.

فقد كانت شئون الدفاع عن الهند بعد انتهاء ثورة ١٨٥٧م تحت قيادة قائد عام يعين من إنجلترا مباشرة وكانت القوات تتكون من جند من الهنود الذين لم يكن يتولى رتب الضباط بينهم إلا الأوروبيون فقط، وكانت هذه القوة تعزز بحصة معينة من الجند البريطانيون يرابطون بالهند ويعني ذلك أن الجيش الهندي العظيم الذي ذاع صيت بسالته في القتال في أرجاء القارات الثلاث والذي كان وسيلة لتثبيت سلطة بريطانيا في الشرق –أقول– أن هذا الجيش كان هندياً في جنده ورجاله ولكنه كان تحت قيادة الضباط الإنجليز روحاً ودماً ولحماً.

والواقع أنه بعد تجربة ثورة ١٨٥٧م، راحت الحكومة البريطانية تتخذ كافة الاحتياطات اللازمة للحيلولة دون حدوث أي مساس بمشاعر الجنود الهنود في المسائل الدينية وهذا يفسر امتناع حكومة الهند الإنجليزية عن تقديم أي تشجيع أو دعم لدعاية البعثات التنصيرية، بل راحت تزود الجيش الهندي برجال دين لكل فريق منهم سواء كانوا هندوك أو سيخ أو حتى مسلمين.

وعلى الجانب الآخر راحت السلطات البريطانية تدقق وتتحقق من أن تجند في جيشها شرائح معينة من الهن ود لا تنتقل إليهم عدوى الأفكار السياسية، وعلى هذا صار من الضروري قصر

التجنيد على جماعات محددة راحت السلطات البريطانية تسترضيهم وتتملقهم وترضي مزاجهم على الدوام من أجل الحفاظ على ولائهم وانتمائهم لبريطانيا.

كان من بين نتائج ثورة ١٨٥٧م أيضاً العمل على "تهنيد" الإدارة، بضم الهنود إلى الوظائف الإدارية ومحاولة الدمج بين الموظفين الهنود والموظفين البريطانيين، حتى لا تحدث الفرقة التي أدت إلى الثورة، ولذا فقد تم صدور قانون المجالس الهندية عام ١٨٦١م الذي أفسح المجال لإشراك الهنود في إدارة بلادهم.

والواقع أن مسألة تهنيد الإدارة في الهند تحتاج إلى وقفة لإعادة النظر .

فعلى الجانب الأول فإن الهنود في الإدارة لم تكن نسبهم كبيرة حتى عام ١٩١٩م ولم تزداد نسبتهم إلا بعد هذا التاريخ ولم يكن هناك حتى بعد صدور قانون المجالس الهندية ١٨٦١م إلا أفراداً قلائل تعد على الأصابع في إدارة البلاط فقد أسفر هذا القانون عن دخول ثلاثة موظفين فقط من الهنود في الإدارة وتزايد عددهم بعد ذلك على استحياء وبشكل بسيط حتى انتهت الحرب العالمية الأولى.

وعلى الجانب الآخر فقد كانت حكومة الهند الإنجليزية حريصة كل الحرص على ألا يعمل الهنود في المناصب الكبرى واقتصر عملهم على المناصب البسيطة وتم استبعادهم من مناصب التخطيط السياسي.

ومن جهة أخرى فقد حرصوا على إبعاد المسلمين الهنود عن الوظائف التي تتطلب ثقة ومسئولية لأنهم لم ينسوا اتجاهات المسلمين الواضحة في معاداتهم وعدم التعاون معهم فضلاً عن اعتقادهم بأن ثورة ١٨٥٧م قامت على أكتاف المسلمين بشكل لا يتناسب مع عددهم، ويبدو أنه كان من بين أهداف استبعاد المسلمين من الوظائف أيضاً هو العمل على استحالة الهندوس وإحداث الفرقة والتشرذم والانقسام بين الهندوس والمسلمين لتغذية الصراع و النزاع وبث سموم الحقد والكراهية بينهما إتباعاً لمبدأ فرّق تسُد.

وعلى الجانب الرابع فإن الحصول على وظيفة مدنية في الإدارة الهندية كان يتطلب التقدم لمسابقات حرة وامتحانات تتم في جامعتي أوكسفورد وكمبردج وذلك ضماناً للتدقيق والتحقيق في اختيار الموظفين المدنيي ن وضماناً لولائهم، وبالرغم من ذلك فإن هؤلاء الهنود الذين دخلوا سلك

الوظائف المدنية كانوا مجرد مرؤوسين وتابعين لرؤسائهم من البيض، قد ظلت هذه الهيمنة والضبط فترة طويلة في يد الموظفين الإنجليز دون غيرهم.

أسلوب ونمط الحكم الإنجليزي في الهند منذ ١٨٥٨م حتى عام ١٩٤٧م:

كانت الهند منذ فشل ثورة الهنود عام ١٨٥٧م بالاسم وبالفعل مستعمرة بريطانية تحكم لمصلحة الشعب الإنجليزي قبل كل شيء ونظراً لأهمية هذه المستعمرة لإنجلترا راح البريطانيون خلال حكمهم المباشر للهند الذي استمر تسعين عاماً يضعون نظاماً إدارياً فعالاً كما أشرنا قبل ذلك، وقد وضعت السلطة الحاكمة في الهند بعد ١٨٥٨م في يد البرلمان الإنجليزي الذي كان يشرف على حكومة الهند ويديرها ويهيمن عليها بوساطة وزير مسئول يسمى وزير مستعمرات الهند في الوزارة البريطانية هذا الوزير كان يحكم من "وستمنستر" في لندن عن طريق نائب ال ملك في الهند وهو الحاكم العام الذي كانت ويفته مقيدة تقييداً دقيقاً من قبل الوزير، ولم يكن هذا الحاكم العام إلا مرؤوساً وتابعاً لوزير الهند، وعلى الرغم من أن صوته له وزن بطبيعة الحال إلا أن رأيه لا يمكن اعتباره قاطعاً.

وكان نائب الملك أو الحاكم العام في الهند يحكم من خلال مجلس يتكون من خمسة عشر عضواً وهو مجلس له وزنه بالضرورة ولكن رأيه كان في غالب الأحوال استشارياً ولم يكن ملزماً لنائب الملك.

وفي حقيقة الأمر فإن حكومة الهند لم تكن إلا فرعاً من فروع الحكومة المركزية في لندن وخاضعة لها خضوعاً تاماً، فقد كانت حكومة الهند حتى عام ١٩٤٦م عميلاً وتابعاً للوزارة البريطانية في لندن وأداة في يدها بكل ما للكلمة من معان، وذلك لأن القرارات الهامة لم يكن ينبغي أن يرجع فيها إلى لندن فقط بل كانت هذه القرارات تتخذ بالفعل في لندن أو على الأقل ينبغي الحصول على موافقة وزير الهند القاطن في لندن، وكانت عقود تعيين كبار الموظفين بالهند من اختصاص الوزير نفسه، وكان من حق موظفي الخدمة المعينين بعقود الحق في تقديم الشكوى إلى وزير الهند، هذا بالإضافة إلى تقييد سلطة نائب الملك في الهند من قبل الوزير كما ذكرنا آنفاً.

على أية حال فقد تم تقسيم الهند البريطانية إلى مقاطعات وولايات وتم تقسيم كل ولاية إلى مديريات وقسمت كل مديرية إلى مراكز وقسمت المراكز إلى نقط من أجل إحكام السيطرة على البلاد.

راحت الإدارة البريطانية تنشر مجموعة كبير من القوانين وأنشأت من أجل تنفيذ هذه القوانين جهاز قضائي يقع على عاتقه المحاكم العليا المختلفة وكذا يمن الاستئناف لدى مجلس الملك الخاص، وأدخل في البلاد نظام موحد من الضرائب، وخطط لتحسين الري، وإنشاء شبكة من الطرق والسكك الحديدية، والبرق . كان الغرض الأساسي منها هي النواحي الاستراتيجية والعسكرية وتسهيل حكم الإنجليز للبلاد وسهولة القضاء على أي ثورات أو قلاقل.

ولما كان كل تفكير بريطانيا منحصر في ضرورة استمرارها إلى الأبد في الهند، فإن البريطانيين وجدوا أن أضل طريق لتحقيق هذا الهدف هو استخدام أعداد متزايدة من الهنود في الإدارة وتنازلهم عن بعض الامتيازات شكل يمهد لحكم ذاتي في الهند.

وعلى هذا الأساس تم إهدار قانون المجالس الهندية عام ١٨٦١م الذي قرر مبدأ دخول أعضاء غير موظفين من الهنود في مجلس نائب الملك للقيام بأغراض تشريعية، أي من هذا القانون قد وسع من عضوية مجلس الحاكم العام (نائب الملك) ومجلس حاكم كل مركز (أو مأمور المركز) لأغراض تتعلق بالتشريع.

والواقع أنه على الرغم من أنه كانت للحاكم العام سلطة الاعتراض على أي إجراءات يقترحها المجلس في شكله الجديد بعد صدور القانون، وعلى الرغم من أن هذا المجلس التشريعي لم تكن له سلطات مستقلة إلا أنه لا ينبغي على الإطلاق أن نغفل أهميته ودلالته الواسعة على المدى البعيد، فبعد عام واحد من إصدار قانون ١٨٦١م تم تعيين ثلاثة من الجنود في المجلس التشريعي أعضاء غير رسميين (أي أنهم لم يكونوا موظفين مدنيين) وكانوا بذلك أول ثلاثة هنود يعملون في المجالس العليا بحكومة الهند.

ودلالة ذلك على المدى البعيد هي أن خطوات الحكم الذاتي هذه وإشراك هنود غير موظفين في المجالس التشريعية ساعد على إعداد الهنود لتولي المسئولية السياسية الكاملة في عام ١٩٤٧م.

على أية حال فإنه نتيجة مظاهر عدم الرضا من جانب المؤتمر القومي الهندي والمتحدثين الأحرار في الهند عن عمل المجا لس التشريعية بمقتضى قانون ١٨٦١م، تم إصدار قانون المجالس الهندية عام ١٨٩٢م الذي نص على أن يكون تعيين الأعضاء غير الحكوميين في المجالس التشريعية بناء على توصيات غرفة كلكتا التجارية وتوصيات الأعضاء غير الحكوميين في المجالس التشريعية في المراكز الهامة في الهند مثل مدراس – والبنغال وبومباي والمناطق الشمالية الغربية، وتكمن الأهمية الكبرى للتغيير الذي أحدثه قانون المجالس الهندية ١٨٩٢م في الاعتراف بمبدأ الانتخاب غير المباشر للتمثيل في المجالس التشريعية، كما أضاف القانون أيضاً سلطات جديدة إلى

المجالس التشريعية، فقد أعطيت المجالس التشريعية بناء على هذا القانون حق مناقشة الميزانية وتوجيه الأسئلة في المسائل المتعلقة بالمصلحة العامة.

ولقد راح قانون المجالس الهندية الصادر في عام ١٩٠٩م بشكل كبير من عضوية ووظائف المجالس التشريعية في الهند فقد جعلت الأغلبية في المجلس التشريعي من الأعضاء غير الموظفين وتقرر أن ينتخب منهم ٢٧ عضواً منهم من تنتخبه دوائر انتخابية خاصة مثل أصحاب الملاك والغرف التجارية ومنهم من تنتخبه الهيئات التشريعية بالولايات، وقضت الإصلاحات أيضاً أن يكون بمجالس الوزراء المركزية والإقليمية أعضاء من الهنود لأول مر ة والواقع أن هذا القانون وهذه الإصلاحات تعمد إدخال المبدأ الخبيث وهو مبدأ الطائفية التي دخلت لأول مرة في الحياة السياسية الرسمية في الهند، ذلك المبدأ هو عمل قوائم انتخابية منفصلة للمسلمين وفصلهم عن جمهرة الناخبين الهندوس وغيرهم وهي مقدمة لنظرية وجود شعبين في البلاد وليس شعباً واحداً وهي نظرية مغرضة وخبيثة أدت في نهاية الأمر إلى إنشاء دولة الباكستان منفصلة عن الهند وقد أكدت الوثائق على أن هذا الفصل كان مقصوداً ومتعمداً لأغراض خبيثة من قبل الإنجليز.

كان عمل قوائم انتخابية منفصلة للمسلمين من وجهة نظر الحاكم البريطاني العام في الهند اللورد "منتو" هو ضمان استمرار وجود السلطان البريطاني بالهند أمل طويل.

وفي حقيقة الأمر فإن سياسة "فرّق تسُد " بين المسلمين والهندوس لم تكن سياسة جيدة بمقتضى قانون ١٩٠٩ وصل قوائم انتخابية منفصلة للمسلمين ولم تكن مخترعة ولا مبتكرة أو وليدة هذا القانون وإنما كانت هي سياسة الإنجليز منذ أن جاءوا إلى تلك البلاد وعلى ذلك فإن الجديد فقط في هذا القانون هو الاعتراف الرسمي به وأنه كان عاملاً إضافياً من عوامل الانقسام في الحياة السياسية في الهند، تعودت عليه السلطات البريطانية بعد سنة ١٩٠٩م وعلى أية حال فإنه على الرغم من العيوب التي شابت هذه القوانين والقوانين التي صدرت بعدها إلا أن الشيء المؤكد هو أن هذه القوانين مثلت بداية نظام برلماني في الهند وكانت علامة مميزة في طريق إنشاء حكومة برلمانية فيما بعد وهذا بطبيعة الحال لم يكن من بنات تفكير الساسة الإنجليز وليس من بين خططهم على الإطلاق ولكن الرغبة الخبيثة وضع سياسة محكمة لاستمرار وجودهم في الهند هو الذي أدى إلى هذه النتيجة بشكل غير مباشر وغير مقصود تماماً.

الاستغلال الاقتصادي والاحتلال:

وفي أثناء فترة الاحتلال الإنجليزي للهند كانت بريطانيا تتصرف في اقتصاد الهند تصرف المالك في ملكه، فقد كانت الهند سوقاً احتكارياً لبريطانيا طوال النصف الثاني من القرن التاسع

عشر، فعلى الرغم من نهوض صناعة المنسوجات الهندية إلا أن صناعة القطن الإنجليزية وخاصة من لانكشير راحت تحتكر السوق الهندي وتعمل على إزاحة الصناعات الوطنية، فقد راحت السلطات البريطانية تفرض على الصناعة المحلية ضرائب لحرمانها من أثر وقاية تعريفة الحماية الجمركية الصغيرة التي كانت تفرض على البضائع الأجنبية وبهذا استطاعت السلطة البريطانية في الهند ضرب الصناعة الوطنية في الصميم، كما أن استيراد المنسوجات الآلية والغزل الآلي سدد ضربة قاصمة إلى الغزل والنسيج اليدوي الذي كانت تعتمد عليه نساء الهند وحتى أطفالهم ورجالهم في كسب مورد رزقهم.

وعلى الجانب الآخر دخل رأس المال البريطاني لتمويل المزارع الكبرى للشاي والمطاط والبن والأفيون وغيرها، وكان نظام المزارعين يج عل العامل الهندي ألعوبة في يد مالك المزرعة الكبيرة وتحت رحمته، وكانت جرائم القتل التي يرتكبها مديرو المزارع الكبرى لا يقع تحت طائلة القانون ولا يقام عليه جزاء حتى ولو كانت جرائم قتل، كما أن الجاليات الأوروبية الصغيرة هي التي تتولى السلطة داخل تلك المزارع.

ولقد سهل اللورد كاننج على الأوروبيين اقتناء الأرض وامتلاكها تشجيعاً لهم، ومن ثم فقد راح يصدر قانون لائحة الأراضي البور، والذي بمقتضاه خولت مناطق واسعة من أراضي التلال للأوروبيين من أجل ترغيبهم في الاستقرار بمناخ أكثر اعتدالاً وإنشاء مزارع هائلة.

ولقد راح الأوروبيون يأسسون في هذه المزارع نظاماً إقطاعياً لامتلاك الأرض، وكانوا عصابة لا تقيم للقانون وزناً فطبائعهم سيئة يعاملون الفلاحين الهنود بقسوة وفظاظة وفظاعة وسخرة شديدة ويتعاملون بالربا مع الهنود، ويقدمون الأموال للزراع الهنود من أجل إيقاعهم تحت هيمنتهم وسيطرتهم، ويصبح الفلاح الهندي نتيجة لذلك عبداً وقناً زليلاً مستغلاً استغلالاً مجرداً من كل رحمة لمصلحة رأس المال البريطاني.

ولقد وكل إنشاء السكك الحديدية بالهند إلى الشركات البريطانية مع ضمانات بالحصول على فائدة رأس المال، وبرزت الوصاية الاحتكارية على إنتا ج الهند من الحاصلات الزراعية في بيت الحبوب، بينما كانت البلاد تمر بمجاعة كبرى.

وفي حقيقة الأمر فإن الاحتكار البريطاني شمل معظم مجالات الاقتصاد الهندي والمشروعات الاقتصادية؛ وذلك لأن الأمر لم يقتصر على احتكار السكك الحديدية والمزارع الكبرى، بل كانت تقوم أيضاً على أشغال السفن والبنوك والتأمين والتحكم في التجارة داخل البلاد بواسطة أجهزة التوزيع.

والواقع أن أصحاب رؤوس الأموال من الهنود أدركوا أن فرصة الاستقلال أمامهم ضئيلة، فكيفوا أنفسهم حتى أصبحوا وكلاء لدور الأعمال الإنجليزية، وظلت رؤوس الأموال الوطنية بعيدة عن ميدان الاستثمار وبخاصة في ميدان الصناعة والزراعة، ومن ثم كانت صناعة الجوت والشاي والفحم والشحن، كلها من مظاهر النشاط البريطاني الرأسمالي ولكن هذا الوضع تغير في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، بعد أن حصلت الهند عام ١٩١٩م على حقها في حماية صناعتها الوطنية ضد المنافسة الأجنبية، وقد تم استخدام هذا الحق في حماية الصناعات الناشئة مثل: الحديد والصلب، والورق، والكبريت، وكذلك الصناعات القديمة مثل: صناعة النسيج والسكر، ومن هنا راحت الحكومة تقدم القروض والإعانات للصناعة الوطنية وراحت تفرض رسوم جمركية عالية على الواردات الأجنبية.

وفي حقيقة الأمر فإنه قبل أن يفكر الإنجليز في إنشاء صناعات في الهند لحسابهم ظلت الهند طوال القرن التاسع عشر على رأس القائمة في تزويد الصناعات البريطانية في بريطانيا نفسها بالمواد الخام مثل الجوت الخام وغيره، وبعد ذلك بدأوا يفكرون في استغلال المواد الخام في الهند ورخص الأيدي العاملة الهندية وعدم وجود أية قوانين لتحسين أحوال العمل والعمال من أجل إقامة الصناعة واحتكارها في الهند والحصول منها على أرباح عظيمة.

والواقع أن الهند كانت تزداد مع مرور الأيام مقراً وتدهوراً نتيجة لاستنزاف الثروة من البلاد، فقد كان الإنجليز يفرضون على الهند أن تدفع ظلماً دفعات مالية وظل رأس المال البريطاني أثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر يستغل موارد الهند دون منافس ويستدر مكاسب هائلة ضخمة.

وعلى أية حال فإن سياسة الهند الاقتصادية ظلت ترسم في لندن حتى عام ١٩٢١م، ثم تحولت تدريجياً لتصبح في أيدي الهنود بعد أن تم تعديل الدستور وكانت ظروف انجلترا والهند والعالم أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى هي التي أجبرت بريطانيا على ذلك وعلى هذا تم إنشاء المعهد الإمبراطوري للصناعة والتجارة في الهند عام ١٩٠٥م وتم تقديم الإعانة للصناعات المحلية ورفع الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية الداخلة إلى الهند وتم تأسيس صناعات وطنية برؤوس أموال هندية.

وحينما تنبهت إنجلترا إلى خطورة هذا الوضع عليها راحت تنفق فقط على نشر التعليم الصناعي وترك التنفيذ العملي للمشروعات والإنفاق عليه للأفراد، ولكن ظروف الحرب العالمية الأولى نبهت انجلترا إلى ضرورة الاهتمام بالصناعات الهندية الوطنية فراحت مرة أخرى تقدم

المساعدة الفنية والمالية للمشروعات الهندية المرجو من ورائها النفع وأصبحت الصناعة على هذا الأساس تحت الإشراف الهندي المباشر.

على أية حال فإن ظروف الاستغلال الاقتصادي للهند طوال فترة القرن التاسع عشر ترتبط أيضاً بالمشاكل الاجتماعية، والتفرقة العنصرية التي اتبعها الإنجليز مع الهنود، فقد كان كل أوروبي في الهند يعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه متفوق عنصرياً وأنه عنصر سيد، فقد سرى الاعتقاد الذي يعتز به كل إنجليزي في الهند من أعلاهم منصباً إلى أدناهم مرتبة بأنهم ينتمون إلى جنس خلق لكي يحكم ويتحكم ويخضع الشعوب الأخرى، وقد استوى في ذلك نائب الملك في الهند والمندوب السامي في إحدى الأقاليم مع الصحفي ومساعد الزارع في كوخه.

ظل هذا الاعتقاد شائعاً حتى بعد نشوب الحرب العالمية الأولى، ومهما بلغ شأن الوطني الهندي من التعليم والذكاء ومهما أظهر من ضروب الشجاعة فإنه لا يمكن أن يتساوى مع الضابط والموظف البريطاني.

كانت هذه النزعة العنصرية الصريحة منتشرة بين جميع طبقات الموظفين، وكانت هي الصفة المميزة للحكم البريطاني إب ان القرن التاسع عشر، وكانت آثارها واسعة الانتشار، فلم يكن بوسع أي جندي في الجيش أن يحصل على براءة ضابط من الملك مهما كانت شجاعته وجسارته، أما الوظائف المدنية فمع أن الهنود كان مسموحاً لهم دخولها عن طريق امتحانات مسابقة عامة في لندن لضمان الولاء، إلا أن أحداً منهم لم يكن يعين في وظيفة فوق مرتبة معينة ولابد أن تكون هذه الوظيفة ثانوية وتابعة لرئيس إنجليزي.

كانت الحياة الاجتماعية في الهند قائمة على أساس الاعتزال بين الهنود والإنجليز فلم يكن من حق الهنود ارتياد الفنادق والأندية وبعض الحدائق العامة.

تطور الحركة الوطنية في الهند:

اتصف الاستعمار الإنجليزي في الهند بمجموعتين متناقضتين من الملامح والسمات، ففي بعض النواحي اتسم بصفة ثورية وفي نواح أخرى كان يتسم بالرجعية وكان الحساب الختامي لتلك الحالتين هو نمو الروح الوطنية والنضال من أجل الاستقلال.

ففي حين كان البريطانيون يعززون سلطتهم وسيطرتهم على الهند كانوا أيضاً يضعون دونما قصد أسس استقلال الهند وتضامناً ووحدة وطنية قوية، فقد ساهم البريطانيون في تدريب أجيال من الإداريين ذوي الكفاءة باستخدامهم أعداداً متزايدة من الهنود في خدمة الحكومة وساهموا في تكوين

طبقة من المثقفين والمفكرين الهنود، كما ساهموا في تكوين الطبقة الوسطى في المجتمع الهندي ومن ثم فقد تولت الطبقة المتوسطة المتعلمة قيادة الحركة الوطنية من أجل استقلال الهند.

وربما هذا يفسر لماذا كانت منطقة البنغال هي المركز الرئيسي للحركة الوطنية وبؤرة المعارضة للحكم ا لبريطاني ..فقد كانت الحركة التعليمية في منطقة البنغال متقدمة، كما أن بها شريحة كبيرة من المثقفين جمعت بين عناصر الثقافة الشرقية وعناصر الثقافة الغربية، وراحوا يكونون لأنفسهم رأياً خاصاً في شئون بلادهم مؤداه أن خلاص البلاد يكمن في طرد المستعمر.

ولقد استطاع الوطنيون أن يحصلوا على كثير من الحقوق وكان نتاج ضعفهم صدور قانون المطبوعات عام ١٨٧٣م وكتابة الصحف باللغات الهندية، وقد استطاعوا من خلال هذه الصحف توعية الشعب بحقوقه وحثه على مقاومة الظلم الواقع عليه وحينما صدر قانون الرقابة على المطبوعات عام ١٨٩٨م الذي حد من حرية الصحافة، بدأت الطبقة المثقفة تنشط للحفاظ على حقوقها ومقاومة الظلم الاجتماعي الواقع على أبناء وطنهم، وراحوا يؤسسون الجمعيات والمنظمات والتيارات السياسية المختلة في شتى أنحاء البلاد.

على أية حال فإنه من بين سمات الحكم البريطاني في البلاد التي ساهمت في نمو الحركة الوطنية هو أن البريطانيين كانوا ضحايا نوع من ركب العظمة والتعصب العنصري والشعور بأنهم هم العنصر السيد وأن الهنود من عناصر العبيد، وكان رد الفعل الطبيعي لدى الهنود على مركب العظمة البريطاني هو مزيج من مركبات النقص وتقليد حكامهم ومقاومة الحكم ا لأجنبي وانتعاش الأفكار الهندوكية والإسلامية وانتشار حركات سرية متعددة وتصميم على أن يتولوا بأنفسهم تقرير مستقبلهم.

والواقع أن جذور الحركة الوطنية الهندية ضد المستعمر البريطاني تعود إلى انفجار ثورة ١٨٥٧م والتي كانت وميضاً وشعاعاً أضاء الطريق أمام الهنود، و كانت بداية وطنية متواضعة سرعان ما اتسعت حتى اكتملت في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.

كانت ثورة ١٨٥٧م هي نقطة بداية الحركة الوطنية التي راحت تنتعش بعدها، وبدأت الجمعيات الوطنية تنتشر هنا وهناك، وبدأت كل منها تضع لنفسها برنامجاً إصلاحياً وطنياً ولم تعد قيادة الحركة الوطنية قصراً على الجنود الهنود الذين قادوا الثورة ١٨٥٧م، وذلك لأنه مع إحكام السيطرة عليهم من قبل الضباط الإنجليز، راحت قيادة الحركة الوطنية تنتقل من أيدي الجنود الهنود على طبقة المثقفين والمتعلمين في المجتمع الهندي.

كانت الحركة الوطنية الهند ية حركة سياسية ذات مظاهر اقتصادية واجتماعية ودينية، كما كانت في جوهرها وليدة الحكم الأجنبي ورد فعل له، وكانت هذه الحركة في بدايتها حركة اجتماع ومؤتمر ولكنها أصبحت في النهاية حركة ثورية وكان ينقصها قبل عام ١٨٨٥م التنظيم والتركيز الفعال إلا أنه بعد ذلك التاريخ أصبح حزب المؤتمر الهندي رأس الحركة الوطنية.

على أية حال فقد شهدت الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر نشأة وظهور حزب المؤتمر الوطني الهندي في عهد اللورد "دفرن" فقد كان "ألان اكتفيان هيوم" مهتماً بتطويرالهند، وراح في عام ١٨٨٤م يقوم بتكوين الاتحاد الوطني ا لهندي وأسس له فروعاً في كل المدن الهندية، وقابل اللورد "دفرن" عام ١٨٨٥م ووضع أمامه الهدف من حركته وهو أنه من خلال هذا الاتحاد الوطني يمكن الوقوف على وجهة نظر الرأي العام الهندي وطريقة تفكيره حتى يتسنى التعامل معه واقتنع اللورد "دفرن" بضرورة احتضان الحركة م ن أجل مصلحة بريطانيا، وتم اجتماع المؤتمر الهندي لأول مرة في يناير ١٨٨٥م والي راح فيه "هيوم" يرجو فيه أن يضم المؤتمر كل المهتمين بالحركة الوطنية وأعلن رئيس المؤتمر، أن المؤتمر سيعمل على تطوير الرأي العام الهندي بالتوعية السياسية وسيعمل على تأصيل العمل السيا سي الهندي وترسيخه وسيعمل على تجميع كل المهتمين بالحركة الوطنية وإزالة كافة الصعوبات التي تواجه الحركة الوطنية.

والواقع أن الزعماء الأول لحزب المؤتمر كانوا من المعتدلين المعتنقين لتقاليد مبادئ الحرية الغربية وكانوا يفضلون استمرار الحكم البريطاني وركزوا على ضرورة اشتراك الهنود في حياة بلادهم السياسية ولكن مع حلول القرن العشرين انقسمت قيادة حزب المؤتمر بين المعتدلين وبين جماعة الثوريين الذين تزايدت نفوذهم وتعالت صيحاتهم بالنقد الحاد للحكم البريطاني وكانوا أكثر نشاطاً وحيوية وأكثر حماسة في طالبهم التي انحصرت في ضرورة رحيل المستعمر من البلاد.

وفي حقيقة الأمر فإن السياسة التي اتبعتها السلطات البريطانية مثل تقسيم البنغال هي التي أدت إلى ظهور الجماعة الثورية داخل حزب المؤتمر ووسعت حدة الخلاف بين المعتدلين والثوريين، فازداد النقد الموجه إلى البريطانيين من جانب أعضا ء المؤتمر الثوريين وبدأت على هذا الأساس مرحلة عنيفة في القومية الهندية وحينما رأت السلطات البريطانية خطورة حزب المؤتمر على مستقبل الوجود البريطاني في البلاد، حاولت السلطات البريطانية أن تحد من نشاط المؤتمر وبينما كانت سياسة الحكومة البريطانية تجاه حزب المؤتمر تزداد حدة وعنفاً، كانت سيطرة المعتدلين داخل الحزب تواجه تحديات خطيرة من جانب جماعة من الشبان الوطنيين الثوريين المتحمسين.

وعلى الجانب الآخر فإنه منذ قانون المجالس الهندية عام ١٩٠٩م والذي ترتب عليه عمل قوائم انتخابية منفصلة للمسلمين إعمالاً لمبدأ فرق تسد، أخذت القومية الإسلامية تتطور منفصلة عن الحركة القومية الهندوسية، وترتب على ذلك تأسيس الرابطة الإسلامية عام ١٩٠٦م التي قادت حركة كفاح قوية ضد الإنجليز في البلاد.

على أن أهم ما يميز الحركة الوطنية الهندية وخاصة في عهد "غاندي" هو تنفيذ شعار العصيان المدني وهو عدم العنف وعدم التعاون مع المستعمر وقد أصبحت هذه الحملة ناجحة عام ١٩٢١م بالرغم من آن آلاف الهنود قد زج بهم في السجون بسبب العصيان المدني وعدم التعاون مع المحتل ورفض تنفيذ الأوامر، وبالإجمال فإنه بعد الانتصارات الباهرة في حملات عدم العنف وعدم التعاون راحت الحكومة البريطانية تقدم تنازلات حقيقية أمام مطالب الهنود،ومع التأييد الشعبي المتزايد وانتشار الوعي السياسي في الولايات الهندية وظروف الحرب العالمية الثانية والضعف الذي منيت به بريطانيا ونفوذها في آسيا ووجود قيادة قوية للحركة الوطنية استطاعت الهند في نهاية الأمر بالفوز باستقلالها ولكنها انقسمت بعد استقلالها عام ١٩٤٧م إلى دولتين الهند وباكستان[1].

((١) لمزيد من التفاصيل حول موضوع حركة الاستعمار الأوربي للقارة الآسيوية "تحت ستار الدين والكشوف الجغرافية" وحول هذا الموضوع تاريخ الهند في العصر الحديث، انظر: بانيكار: آسيا والسيطرة الغربية، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد، دار المعارف، مصر، د/ رأفت غنيمي الشيخ : تاريخ آسيا الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٦م، تورمان بالمر: النظام السياسي في الهند ترجمة د / محمد فتح الله الخطيب، الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٥م وعن الكشوف الجغرافية بصفة عامة، انظر د/ شوقي الجمل تاريخ كشف أفريقيا، د/ سيد رجب حراز: عصر النهضة، د/ عبد العزيز الشناوي: أوربا في مطلع العصور الحديثة، د/ جلال يحيى: التاريخ الأوروبي الحديث.

٢ ــ أشرح تاريخ اليابان الحديث و المعاصر.

من ابرز السمات الأساسية لتاريخ اليابان الحديث، خلال الفترة الممتدة من النصف الثاني من القرن السادس عشر إلى أواسط ال قرن التاسع عشر، تلك الفترة التي شهدت بدايات الضغط الإمبريالي الغربي على اليابان، أقول أنه من أبرز هذه السمات هي مرحلة التوحيد القومي ١٥٦٨-١٦٠٠م ومرحلة توكوجاوا ١٥٩٨-١٨٦٧م.

والواقع أن جذور حركة تحديث وتطوير اليابان قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بحركة التوحيد المبكرة هذه للمناطق اليابانية وانتشار موجة العداء للأجانب والتراكم والتراث الإيجابي في المجالات الاقتصادية والإدارية والتربوية والعسكرية التي شهدتها مرحلة توكوجاوا والتي كان لها الدور الإيجابي الحاسم في التمهيد لإصلاحات الإمبراطور الياباني "مايجي".

كانت أبوز محاولات توحيد المقاطعات اليابانية في دولة مركزية واحدة هي التي قام بها "أبونويوناجا" التي تولي الحكم عام ١٥٦٨م، وقد شهدت سنوات حكمه التي انتهت في عام ١٥٨٢م أحداثاً بارزة في تاريخ بلاده وذلك لأنه قام بأول محاولة لضم المقاطعات اليابانية بالقوة العسكرية ونجح في إخضاع ٣٢ مقاطعة من أصل ٦٨ مقاطعة كانت تنقسم إليها الأراضي اليابانية في عهده.

وحتى اغتيال هذا الحاكم في عام ١٥٨٢م ، من لم يكن الحكم قد أصبح وراثياً بعد ، وكانت اليابان قد قطعت شوطاً كبيراً نحو وحدة السلطة المركزية والتي تعززت أيضاً مع خلفه "هيديوشي" والذي راح يجري مسحاً شاملاً للسكان وموارد اليابان الاقتصادية في عام ١٥٨٢م وأعاد تحصين قلعة أوساكا عام ١٥٨٣م والتي كانت من قبل حصناً لأنصار الطائفة البوذية ثم راح يعلن نفسه حاكماً عاماً في عام ١٥٨٥م.

ولقد تسارعت خطى الوحدة المركزية اليابانية منذ عام ١٥٨٧م، بعد أن خضعت للحاكم هيديوشي بعض المقاطعات في غربي كيوشو، كما راح الحاكم يصدر في نفس العام أمراً بحظر عمل الإرساليات التنصيرية في اليابان، كما راح في عام ١٥٨٨م يصدر أمراً بمصادرة جميع السيوف التي كانت في حوزة الفلاحين تجنباً لهبات الفلاحين وانتفاضاتهم ضد السلطة المركزية، كما سيطر في عام ١٥٩٠م على أملاك أسرة هوجو الغنية في كانتو وأمر بنقل مركز الحكم إلى "أدووهي" طوكيو الحالية.

ومع وفاة "هيديوشي" عام ١٥٩٨م، كان الرجل قد ترك مجلس قيادة الحكم من خمسة أشخاص، وكان اشدهم قوة هو "أياسوتوكوجاوا" الذي تفرد بالحكم وحو ل عاصمة اليابان رسمياً من "كيوتو" إلى "أدو"، ولذا فإن الكثير من المؤرخين يعتبرون هذا الحاكم هو المؤسس الحقيقي لحكم أسرة "توكوجاوا" القوية، والتي ظلت متربعة على عرش اليابان حتى عام ١٨٦٧م.

ويطلق على الفترة من عام ١٥٩٨م إلى عام ١٦٣٧م مرحلة "توكوجاوا" الأولى أو مرحلة "أدو"، ولم يكن الحكم في اليابان وراثياً حتى عام ١٥٩٨م عند وفاة الشوجون هيديوشي ولكن الشوجون الذي جاء بعده وهو "اياسو توكوجاوا" استطاع أن يؤسس حكماً وراثياً لعائلته.

بدأت طوكيو الجديدة في هذه المرحلة تتوسع خارج أسوار قلعة أدو وراح الحاكم العام لليابان أو الشجون أياسو يدخل الكثير من الإصلاحات على عاصمته الجديدة، وما لبث عدد سكانها أن ازداد سرعة كبيرة في تلك المرحلة مع ازدياد مراكز الحرف والصناعات وازدياد عدد الحوانيت.

توفى الشوجون "أياسو توكوجاوا" عام ١٦١٦م، وكانت فترة حكمه بالغة الأهمية في تاريخ اليابان الحديث، ولم يضعف دور أسرته بعد وفاته بل استمر خلفه في توحيد البلاد ونجحوا في إخضاع كل حركات التمرد والعصيان على السلطة المركزية.

وبالإجمال فإن أهم الملامح البارزة لمرحلة التوحيد القومي لليابان والمرحلة الأولى من نظام حكم توكوجاوا ١٥٦٨م-١٦٣٧م يمكن إجمالها على النحو التالي:

فعلى الصعيد الأول تم تجريد القوى العسكرية "للدايميو" من حكام المقاطعات المعادية لسلطة الشوجون المركزية وتم مصادرة ٩١ من هذه الأقاليم، فتعزز بذلك دور الشوجون أو السلطة المركزية على حساب إضعاف دور حكام الأقاليم أو المقاطعات المحلية، وقد تجلى ذلك واضحاً جلياً في عام ١٩١٤م حينما حاصر "إياسو" توكوجاوا قلعة "أوساكا" الحصينة للمرة الأولى بسبب عصيان أبناء الحاكم السابق "هيديوشي" فيها، ثم عاود الحصار للمرة الثانية إلى أن احتلها عام ١٦١٥م وقضى نهائياً على ورثة الحاكم القديم، ثم راح يصدر سلسل ة من القوانين العسكرية لإضعاف نفوذ عائلات الدايميو المعادين لسلطته المركزية.

ومن جهة ثانية فإنه تم تحويل سلطة الشوجون إلى حكم وراثي له طابع الثبات والاستمرارية في حين تم حظر الوراثة على حكام المقاطعات من أجل التوحيد القسري والإجباري للبلاد وقطع الطريق على كل محاولات التفرقة والتجزئة والتشرذم والانفصال والتمرد والعصيان، ومن ثم فقد تم وضع جميع القوى العسكرية في اليابان تحت أمرة الحاكم العام أو الشوجون لاستخدامها في ضرب

المتمردين بقسوة ودون رحمة أو هوادة وأصبح حتماً مقضياً على حكام المقاطعات القيام بزيارات دورية للشوجون في أدو للإعراب عن ولائهم الثابت وتقديم الطاعة إليه وتزويده بالهدايا الفاخرة وتقديم الضرائب بانتظام، ونظراً لتزايد قوة الشوجون الذين جعلوا عاصمتهم المركزية مدينة أدو (التي أصبحت في القرن التاسع عشر طوكيو) أقول أنه نظراً لتزايد نفوذ وقوة الحاكم العام، أجبر عدد كبير من الدايميو على إرسال بعض أبنائهم إلى العاصمة الجديدة بهدف تأكيد وتقديم فروض الطاعة والولاء للسلطة المركزية.

وعلى الجانب الثالث فإنه قبل مجيء منتصف القرن السادس عشر تعرضت اليابان لهجرة خارجية وافدة من الغرب الأوروبي تحت ستار ما يطلق ع ليه بحركة الكشوف الجغرافية وقد وصفت المصادر اليابانية هؤلاء الوافدين الجدد بالبرابرة القادمين من الجنوب أو من الجنوب الغربي، ولم تكن صورة رجال البعثات التنصيرية التي رافقت ما يطلق عليه بالحملات الكشفية إيجابية لدى اليابانيين بسبب سوء تعاملهم مع السكان المح ليين ومشاركتهم في الأعمال التجارية المربحة واستخدام اليابانيين في تجارة النخاسة في مركز أسواق العبيد في المحيط الهندي وإدخالهم الأسلحة النارية إلى البلاد.

لقد اتشح البرتغاليون على مدار نصف قرن بداية من عام ١٥٤٣م، برداء التجارة تارة ورداء الدين تارة أخرى لتوسيع وتغلغل نفوذهم في اليابان، فمنذ أن أصبح ميناء ناجازاكي هو ميناء اليابان الأول في النصف الثاني من القرن السادس عشر وعلى وجه التحديد منذ عام ١٥٧١م، بدأت حركة التبادل التجاري بين اليابان والغرب تزدهر وأصبح هذا الميناء هو أحد أهم وأكبر المرافئ اليابانية للتجارة مع الغزاه الجدد بالإضافة إلى ذلك فإنه منذ قدوم البرتغاليين إلى اليابان، تم استخدام الأسلحة النارية الأوروبية الحديثة، فقد حمل هؤلاء الغزاه معهم إلى اليابان الأسلحة النارية الأوروبية وأدخلوه إلى هذا المجتمع ووزعوه على حلفائهم من حكام المقاطعات وسرعان ما انتشر السلاح الجديد على نطاق واسع وتحول إلى تجارة مربحة بعد أن استخدمه في القتال جميع أطراف النزاع وبشكل خاص حكام الأقاليم الأقوياء وذلك لإخضاع الضعفاء من حكام المقاطعات وإلحاقهم تبعياً لهم.

والواقع أن البرتغاليين قد وصلوا إلى اليابان في تلك الفترة الحرجة من تاريخها وهم يلوحون بأسلحة أحدث صنعاً وأشد فتكاً أدرك حكام الأقاليم مغزاها، فقد كانوا في تلك الفترة يقاتلون من أجل استقلالهم المحلي ومن ثم فقد راح بعضهم بل أكثرهم يرحب بهؤلاء الدخلاء ويساعدونهم على أمل أن يتعاظم شأنهم بمساعدة هؤلاء الغزاة الجدد.

ومن جهة رابعة فإن أحد أهم الملامح البارزة في تلك الفترة الباكرة من تاريخ اليابان الحديث والذي كان نتيجة طبيعية لتلك الهجرة الوافدة سالفة الذكر هو دخول الديانة المسيحية إلى المجتمع الياباني، فعلى الرغم من سيطرة الديانة البوذية في اليابان إلا أن ذلك لم يحول دون اعتناق بعض اليابانيين للديانة المسيحية، فقد رافقت الحملات الكشفية البرتغالية بعثة من رجال الدين الذين مارسوا نشاطاً تنصيرياً بمجرد استقرارهم في اليابان.

وعلى الرغم من الممارسات غير الدينية لرجال الدين هؤلاء في كثير من الأحوال إلا أنهم نجحوا في تنصير عدد لا بأس به من اليابانيين يصل إلى ما يقرب من نصف مليون مواطن ياباني حتى أوائل القرن السابع عشر وربما يعود السبب في هذا إلى أن عملية التنصير كانت إحدى مهام الدولة في البرتغال تتولاها بمواردها المالية وربما يعود السبب في هذا إلى إخلاص بعض رجال الدين من اليسوعيين في نشر الديانة المسيحية وما ينبغي أن نؤكد عليه هو تلك العلاقة الوثيقة التي كانت تربط قواد البرتغاليين بالبعثات التنصيرية، تلك العلاقة الناشئة عن الروابط التاريخية التي تربط التاج البرتغالي بعملية نشر الديانة المسيحية تحت الرعاية الملكية، والمصالح ال تي كانت بعثات رجال الدين في ذلك الزمان تحصل عليها من عظمة البرتغال، وقد جاء القديس "زافيير" إلى الشرق ممثلاً كلا من البابا والملك، ولما كان القيام بنشر المسيحية مهمة من مهام الدولة ترصد لها الموارد المالية، فإن ذلك التطابق بين المصالح القومية والنشاط الدينى ربما يفسر سر نشاط رجال الدين في تنصير أهل اليابان.

وربما يعود السبب إلى نظرة هؤلاء الذين تحولوا إلى المسيحية تاركين الديانة البوذية التي كانت في ذلك الوقت مغرقة في الفلسفة والغيبيات والأساطير والخيال الديني مما جعل هذه الديانة غير مفهومة لهؤلاء الذين تح ولوا من ديانتهم إلى ديانة الغازي الجديد كما أن هناك أسباب أخرى لنجاح حركة التنصير سوف نلقي الضوء عليها فيما هو آت ومع تعاظم دور هذه البعثات التنصيرية داخل المجتمع الياباني، ومع الخوف من أن يكون تغلغل النشاط الديني للكنيسة هو مقدمة للغزو الأجنبي وخوفاً من جلب الكوارث والنكبات على تلك البلاد التي فرضت عليها الطبيعة عزلة وفرضوا هم على أنفسهم عزلة طوعية بدأت الحكومات اليابانية في اضطهاد رجال الدين هؤلاء وهذا يقتضي منا رسم الصورة منذ البداية.

فمع بداية ظهور هؤلاء الأجانب قرب السواحل اليابانية حوالي عام ١٥٣٠م، كان البرتغاليون من أوائل التجار الأوروبيين الذين وصلوا اليابان وأقاموا معها تجارة نشطة، وفي الثلث الأخير من عام ١٥٤٩م بدأت الديانة المسيحية في الظهور العلني في اليابان من خلال أحد الرهبان الذي بدأ يمارس عمله التنصيري في مقاطعة كاجوشيما، وسرعان ما غادرها ليقوم بجولة في البلدان المجاورة،

ومع وفاته عام ١٥٥٢م، استمر خلفه من رجال الدين الدومينيكان والفرنسيسكان من الأسبان والفرنسيين في نشاطهم التنصيري.

والواقع أن رجال الإرساليات الدينية قد نجحوا في إقناع الحكام المحليين في حماية المتنصرين من اليابانيين في مقابل مساعدتهم في توسيع تجارتهم مع أوروبا، وعلى هذا فقد راح عدد من الحكام المحليين أنفسهم يعتنقون الديانة المسيحية وهذا يفسر الدعم الكافي من جانب بعض حكام الأقاليم الأقوياء لرجال البعثات الدينية.

ومن اللافت للنظر في هذا الصدد أنه في الوقت الذي كان فيه رجال الدين المسيحي يلقون الدعم الكافي في اليابان من قبل حكام الأقاليم الأقوياء خاصة من تحول منهم إلى الديانة المسيحية، أقول أنه في ذات الوقت لقيت الديانة المسيحية ترحيباً وتشجيعاً من قبل الشوجون نوبوناجا وقد تزامن هذا مع تعرض الديانة البوذية لمضايقات شديدة أدت إلى ح صار بعض قلاعهم على يد قوات نوبوناجا في عام ١٥٧١م، حيث كانت المحصلة الدموية للمعركة سقوط آلاف الضحايا ومنهم عدد كبير من الرهبان البوذيين وعائلاتهم، وما لبث حركة اضطهاد الرهبان البوذيين أن امتدت إلى معاقلهم القوية في أديرة أوساكا المحصنة والتي تم اقتحامها بعد حصار طويل عام ١٥٧٩م.

ودلالة ذلك هو أن صراع الشوجون نوبوناجا الدموي مع الرهبان البوذيين قد مثل نصراً كبيراً لرجال الإرساليات الدينية الذين راحوا ينتهزون تلك الفرصة ليستفيدوا أيما استفادة من ذلك الصراع لتوسيع دائرة عملهم وتغلغل نفوذهم ونشاطهم واستقطاب حكا م أقاليم جدد ليرتفع بذلك عدد اليابانيين الذين اعتنقوا الديانة المسيحية إلى قرابة ١٥٠ ألفاً عام ١٥٨٢م.

وراح رجال الإرساليات المسيحية يرتبون رحلة لأربعة من حكام المقاطعات المتنصرين للسفر إلى روما لمقابلة البابا، وعادوا إلى بلادهم بعد رحلة دامت ما يقرب من ثمان سنوات معلنين انحيازهم إلى تلك الإرساليات المسيحية.

وعلى الرغم من التشجيع الذي لقيته تلك الإرساليات في عهد نوبوناجا وعلى الرغم من التشجيع الذي لقيت من قبل حكام الأقاليم الأقوياء خاصة المتنصرين منهم وعلى الرغم من جهر بعض حكام الأقاليم باعتناقهم الديانة المسيحية بالإضافة إلى بعض الأهالي إلا أن ذلك لا يعني أن عملية التنصير سارت على قدم وساق دون تعديات أو معوقات بل على العكس من ذلك فقد أثار ذلك حفيظة الرهبان البوذيين وزاد من غضبهم وردود أفعالهم ضد هذه الحركة، فراحوا يمارسون ضغوطاً شديدة على الشوجون الجديد هيديوشي ١٥٣٦م-١٥٩٨م.

وفي هذا الصدد كتب أحد المؤرخين يقول أنه كاد التشجيع الذي لقيته بعثات التبشير المسيحية في عهد نوبوناجا أن يجلب على الدولة الكوارث، لولا أن قيض الله للبلاد زعيماً عسكرياً خلفاً له جمع إلى جانب الحكمة بعد النظر أيضاً، فلم يكن هيديوشي بال قائد العادي، بل كان وطنياً عظيماً ورجل سياسة وتدبير بعيد النظر واسع الخيال وصاحب تنظيم عبقري، وقد حرص في البداية شأن سلفه نوبوناجا على المحافظة على حسن العلاقة بينه وبين البرتغاليين ومبشريهم، بيد أنه كان يرقب الأمور ببصيرة نافذة، فلاحظ أن البرتغاليين أنزلو ا المدفعية إلى البر لحماية المنطقة التي كان يعيش فيها من أدخلهم المبشرون إلى المسيحية، وعندما زار إحدى السفن البرتغالية ليرى الأب كويلهو، لاحظ أن المركب كان ثقيل التسليح وإن كان صغير الحجم، وكان متنبهاً تماماً إلى اهتمام حكام الأقاليم بأسلحة البرتغاليين وع تادهم الحربي، فضلاً عن محاولتهم تقوية أنفسهم بعقد أواصر الصداقة مع الأجانب، وتصرف هيديوشي بحزم حتى إذا فرض فى عام ١٥٨٧م حظر على المبشرين القيام بأي نشاط في كل أرجاء اليابان.

والواقع أنه على الرغم من أن "هيديوشي" قد تبنى سياسة مناقضة تماماً لسياسة سلفه "نابوناجا" في التسامح مع الإرساليات التبشيرية المسيحية وعلى الرغم من حظره للديانة المسيحية منذ عام ١٥٨٧م إلا أنه يبدوا أنه لم يتخذ تدابير صارمة حتى تلك الفترة لمنعها على الرغم من هذا التحريم فقد أكدت بعض الوثائق استمرار تدفق الإرساليات المسيحية الأجنبية في المرحلة الأولى من عهده وقد ارتفع عدد المسيحيين في أواسط عهده إلى ما يزيد على ٢٠٠ ألف مسيحي بالإضافة إلى وجود مسيحيين داخل بلاطه كما أنه يبدو أن أحد أبنائه قد اعتنق المسيحية.

ولكن الحادثة التي حدثت في عام ١٥٩٦م جعلته يتخذ تدابير أكثر عنفاً وصرامة عن ذي قبل، فمنذ عام ١٥٩٢م وفدت إرساليات الفرنسيسكان الأسبان التي جاءت من الفلبين في الوقت الذي كان فيه هيديوشي يقود حملة لاحتلال العالم دامت أكثر من خمس سنوات تمتعت فيها الإرساليات الدينية بحرية شبه مطلقة للتنصير.

كان الأسبانيون قد استقروا في بلاد الفلبين وفتحوا مجم وعة من الجزر الرئيسية وكانت لليابانيين مع بلاد الفلبين علاقات تجارية مع السلطات منذ أقدم العصور ولم يكن هيديوشي يمانع في الدخول في مفاوضات تجارية مع السلطات الأسبانية التي انتهزت الفرصة وأرسلت إرساليات الفرنسيسكان الأسبان من الفلبين إلى اليابان ولكن في عام ١٥٩٦م حدثت حادثة أفسدت ذلك تماماً، وذلك لأن إحدى البواخر الأسبانية دفعتها الريح إلى سواحل اليابان ويبدو أنها تعمدت ذلك، وقد تم احتجاز هذه الباخرة وتبين من التحقيق أنها كانت محملة بكمية كبيرة من الليرات الذهبية لاستخدامها في الإعداد لغزو اليابان عسكرياً.

وتقول بعض المصادر الأخرى عن حقيقة هذه الباخرة أنها دفعتها الريح مصادفة وأن حاكم الإقليم الذي أنقذ الباخرة ادعى ملكية ما عليها من بضاعة وأن قائد الباخرة راح يروي للحاكم مفاخرة ومباهياً بأمجاد الأسبان غزاة المكسيك وبيرو وبسالتهم وقد صادفت تلك الحادثة عودة ا لحاكم "هيديوشي" من حملته الفاشلة لاحتلال الصين وكان الشك والريبة تملأ قلبه من قبل لكل حركات البرتغاليين في الشرق وخشي بالفعل من غزو الأسبان لليابان فأمر بجميع الأسبان في البلاد فاعتقلوا ثم صلبهم في نجازاكي متهماً إياهم بالجاسوسية.

وتؤكد المصادر أن "هيديوشي" أمر بصلب ٢٦ من رجال الإرساليات الدينية وأتباعهم من اليابانيين في ٥ فبراير ١٥٩٧م وكان بينهم ٦ من الآباء الفرنسيسكان و ٣ من الآباء اليسوعيين الفرنسيين، واستطاع الهرب إلى خارج اليابان حوالي ١٢٠ من الآباء اليسوعيين الذين توجهوا إلى مالقه وكانت محصلة حملة الاضطهاد لعام ١٥٩٧م هدم وإغلاق ١٢٧ كنيسة ومدرسة.

والتفسير الموضوعي لهذه التصرفات هو أنه يبدو أن الشوجون هيديوشي قد خشي على عرشه بعد حملته الفاشلة على الصين فتخوف من نفوذ رجال الإرساليات الدينية والتفافهم حول بعض حكام الأقاليم الذين تنصروا، بالإضافة إلى ذلك ف إن كثرة النزاعات بين الإرساليات الدينية الأجنبية العاملة في اليابان، يبدو أنها بدأت تهدد نظام القيم الاجتماعية السائدة فى اليابان والمبني على التسامح التام في شئون المعتقدات الدينية.

على أية حال فإن حملة الاضطهاد التي قام بها الشوجون هيديوشي قد استمرت عام اً واحداً فقط لأنه توفى في ١٧ سبتمبر ١٥٩٨م مخلفاً ورائه اياسوتوكوجاوا.

بدا الرجل متسامحاً في سنوات حكمه الأولى وراح يباشر التفاوض مع القوى الخارجية عبر قنوات رسمية تحددها الحكومة وليس عبر وسطاء من رجال الدين التابعين لإحدى الإرساليات الدينية الأجنبية ولكنه منذ عام١٦٠٦م راح اياسو يظهر تشدداً تجاه الإرساليات الكاثوليكية استمرت تصفية الإرسالية الكاثوليكية حتى وفاته عام ١٦١٦م وقد قدرت الكنيسة الكاثوليكية عدد ضحايا الاضطهاد الديني في تلك المرحلة بأكثر من ٣٠٠٠ قتيل منهم ٧٠ من رجال الدين الكاثوليك الأجانب ولكنه في نفس الوقت سمح لبعثات البروتستانت الألمان بالعمل في اليابان منذ عام ١٦٠٩م كما سمح لبعثات البروتستانت الإنجليز بالعمل منذ عام ١٦١٣م.

ويبدو أن تزايد تأثير المسيحية على المذهب الكاثوليكي بعد أن اعتنقها عدد من حكام المقاطعات، كان أحد أهم الأسباب التي دفعت ا ياسو إلى تصفية أنصارها خصوصاً بعد أن تحولت إلى قوة سياسية استخدمها أطراف النزاع على السلطة كمدخل للتعاون مع قوى خارجية، فعلى سبيل

المثال نجد أن حكام مقاطعة "كيوشو" وهم من ألد أعداء "اياسو"، كانوا ممن اعتنق المسيحية، وزاد في خطورة الوضع أن إعلان قادة السامو ري انتماءهم الصريح إلى المسيحية قد أثار رد فعل محلي لدى مجلس قيادة الشوجون وحكام المقاطعات الأخرى، والرهبان البوذيين ومن ثم فقد كان على أياسو والحالة هذه أن يتخذ سلسلة مستمرة من التدابير الرادعة ضد الإرساليات الدينية، فراح يطرد الجزويت من مقاطعة موتسو وكلف حكام المقاطعات باتخاذ تدابير صارمة ضد تلك الإرساليات، وهذا ما دفع الرهبان من البوذيين إلى جعل اياسو بعد وفاته رمزاً من رموز ديانتهم وذلك لدعمه القوي للبوذية كديانة رسمية لليابان فراحوا يقيمون له المعابد كواحد من المصلحين اليابانيين الكبار في التاريخ الحديث، وراوحوا يبالغون في احترامه لدرجة القداسة وأقاموا معابد بوذية باسمه كرد فعل ضد حركة التغريب التي قادتها الإرساليات الدينية الأجنبية ومن تعاون معها من حكام المقاطعات.

ويبدو أن اياسو كان على حق في تصرفاته مع الإرساليات الدينية وذلك لأن مساعديه قد بدأوا يقدمون له مذكرات تفصيلية عن الطرق التي تتبعها أسبانيا والبرتغال في غزو البلاد مستخدمين رجال الإرساليات كحصان طروادة في هذا الغزو.

ولقد راح خلفه في الكم "هيديتاوا" يصدر تعليمات في عام ١٦٢٤م تحظر العلاقة مع الأجانب وتضع المتواجدين منهم في اليابان تحت رقابة ال سلطة المركزية، وقد اتضحت له خطورة هؤلاء الأجانب حينما لاحظ أن انتفاضة الفلاحين التي اندلعت في عام ١٦٣٧م في مقاطعة كيوشو قد ضمت في صفوفها عدداً كبيراً من المسيحيين، وهذا يفسر قيامه بقمع تلك الانتفاضة بقسوة بالغة أودت بحياة الغالبية الساحقة من المتمردين كما تمت تصفية رجال الإرساليات واتباعهم من اليابانيين خلال معارك ١٦٣٧م-١٦٤٠م فتوارى المسيحيون في اليابان انكمشوا طوال ما يزيد على الفرنسيين من الزمان على أثر تلك المجازر الرهيبة والتي راح ضحيتها حوالي ٢٠ ألفاً من الفلاحين المسيحيين.

ويبدو في الواقع أن عصيان ا لفلاحين المسيحيين الذي شب في عام ١٦٣٧م في شميارا بمقاطعة كيوشو قد أظهر مدى خطر انتشار المسيحية على نظام حكم هذا الشوجون، بالإضافة إلى ذلك أنه كان على علم تام بنشاط البرتغاليين والهولنديين والأسبان والإنجليز بجزر المحيط الهادي وبخاصة جزر الفلبين وملقه وجاوة وهذا ما دفع الحاكم لضرورة معالجة أمر الأجانب بشدة وحزم وحرمانهم من كل فرصة تمكنهم من الحصول على مواطئ قدم بالأراضي اليابانية خاصة وأنه وصلته أخبار عام ١٦٢٢م عن خطة أسبانية لغزو اليابان قبل أن تدعى البرتغال ملكيتها لهذا البلد ولكن جاء رد فعل الشوجون هيديتا وا قوياً وحاسماً مع قراره بأبعاد الأسبان جميعاً من بلاد اليابان

ووضعه سياسة حازمة تتعلق بالقضاء على اليابانيين المسيحيين وتوصيد أبواب اليابان في بعض سنين في وجه جميع الأمم الأوروبية على السواء.

ومع إصدار الشوجون هيديتاوا أوامره بحظر الديانة المسيحية رسمياً منذ عام ١٦٣٧م ومنع الاتصال بالأجانب إلا عن طريق الدولة دخلت اليابان في عزلة اختيارية طوعية عن العالم الأوروبي حتى منتصف القرن التاسع عشر وهذه العزلة هي الملمح الخامس في تاريخ اليابان الحديث وخاصة في فترة شوجونية التوكوجاوا منذ عام ١٦٣٧م وحتى انتهاء فترة حكم هذه الأسرة في عام ١٨٦٨م.

العزلة الطوعية لليابان منذ ١٦٣٧م

قبل الحديث عن العزلة الطوعية الاختيارية لليابان منها عام ١٦٣٧م ينبغي الإشارة إلى أن هناك عزلة فرضتها عليها الطبيعة، وذلك لأن الأرجنيل الياباني يتشكل من آلاف الجزر أبرزها الجزر الأربع الكبرى وهي "هوتوشو" وهي أكثر الجزر أهمية نظراً لكثافة سكانها وعدد مدنها الكبرى واحتوائها على ركائز الاقتصاد الوطني في اليابان، وجزيرة "هوكايدو" وهي ثاني أكبر جزر اليابان من حيث المساحة ولكنها أقل كثافة سكانية وجزيرة "شيكوكو" وهي ثالث كبرى جزر اليابان وتضم مصانع كبرى وتلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الياباني و"كيوشو" وهي رابع الجزر الكبيرة والتي تحتوي على مشاريع زراعية ومراكز صناعية هامة.

ومساحة اليابان تقارب حجم كل من فرنسا أو ألمانيا، مع كثافة سكانية كبيرة جداً وهي بلاد جبلية بركانية وعرضة للزلازل المدمرة في آن واحد و تجتاحها أمطار موسمية على شكل أعاصير بالإضافة إلى ذلك فإن وقوع اليابان في طرف العالم قد ساهم إلى حد كبير في الحد من خطر التدخل الخارجي فيها.

ويبدو أن هذه العزلة التي فرضتها الطبيعة بالإضافة إلى المعتقدات الدينية قد ساهما كثيراً في ترسيخ نظرية الكوكوتاي أو الأرض اليابانية المقدسة التي لم تطأها أقدام الغزاه منذ فجر التاريخ ولا يجوز أن تطأها تلك الأقدام لأن فيها امتهاناً لكرامة كل ياباني حين يرى غازياً أجنبياً يحتل أرضه المقدسة فيقاتل عن أرضه حتى الموت، كواجب وطني وديني في آن واحد، وهذا يفسر أن الجيش الياباني دائماً وأبداً ومنذ فترات تاريخية طويلة يوضع في خدمة قدسية اليابان ولا يوضع في خدمة الحاكم كما يحدث في بلاد كثيرة في العالم، وذلك لأن قدسية اليابان تنسحب على الإمبراطور الياباني والأرض اليابانية معاً ما دام الإمبراطور على استعداد للتضحية بنفسه دفاعاً عن أرض اليابان المقدسة، ولذا فإنه ليس من المستغرب أن نظرية الكوكوتاي يتم تلقينها لكل الأجيال اليابانية المتعاقبة في البيوت والمدارس والجامعات والمصانع والمزارع والثكنات العسكرية.

ويبدو أن الرغبة في الحفاظ على نظرية الأرض اليابانية المقدسة هي التي تسببت في انتشار موجة العداء للأجانب أو البرابرة كما تسميهم المصادر اليابانية وهي التي تسببت في جنوح اليابان إلى العزلة عن طواعية واختيار منذ عام ١٦٣٧م.

وعلى هذا الأساس فإن حكم شوجونية توكوجاوا كان حريصاً أشد الحرص على إبعاد كل تأثير أجنبي محتمل من قبل المد الاستعماري ا لأوروبي على المجتمع الياباني ولذا فأن هذا الحكم بالإضافة إلى أنه راح يحرم النشاط التنصيري الكاثوليكي راح يطهر البلاد من التجار الأسبان والبرتغاليين، وما كان يحل عام ١٦٤٠م حتى كان الاتجار مع العالم الخارجي مقصوراً على محطة تجارية واحدة أقيمت فوق جزيرة صناعي ة في مواجهة ناجازاكي يربطها بالمدينة جسر متحرك وهي جزيرة ديشيما حيث سمح للهولنديين والصينيين بالاتجار مع اليابان على نطاق محدود، أضف إلى ذلك أنه منذ عام ١٦٣٧م حظر الشوجون على اليابانيين السفر إلى الخارج، وأن من يغادر البلاد خرقاً لهذا القانون يكون مصيره الموت إذا عاد إلى اليابان مرة أخرى وذلك كله كان يحدث في إطار الخوف من التغريب والخوف من مسح العادات والتقاليد اليابانية مع هذا التغريب.

وفي حقيقة الأمر فأنه بات على كبار قادة الساموراي من العسكريين الذين فرضوا الوحدة اليابانية بالقوة المسلحة أقول أنه بات عل يهم التنبيه إلى مخاطر حركة تغريب مبكرة في النصف الثاني من القرن السادس عشر وحتى الثلث الأول من القرن السابع عشر.

فكما ذكرنا سابقاً أن تلك المرحلة قد شهدت حركة تنصير واسعة استهدفت بعض حكام المقاطعات وأعداداً متزايدة من اليابانيين، وكان من ثمارها المباشرة ز يادة العلاقات التجارية والثقافية والاجتماعية بين اليابان وأوروبا، وراحت الأفكار المسيحية الجديدة تؤثر على نظام القيم الصارم الذي كان سائداً لدى الطبقة العسكرية وهو النظام المعروف باسم البوشيدو ويعني الحكمة واليقظة والشجاعة وهي الركائز الثلاث لنظام القيم ال ذي كان يعتمده المقاتل الياباني، كما وضع نظام القيم الاجتماعية موضع النقد من قبل نظام القيم الجديدة الذي بشرت به المسيحية، فاهتزت الصورة التقليدية لاحترام رب العائلة في اليابان والخضوع التام لزعيم القبيلة أو الجماعة.

ومن هذا المنطلق بدأ رد الفعل الياباني عنيفاً ضد المحاولات الغربية المبكرة لاحتلال اليابان في إطار مخططات استعمارية لاحتلال بلدان تلك المنطقة واستخدام عدداً من الركائز التجارية والدينية والثقافية التي تمهد لذلك الاحتلال.

وبعد سلسلة طويلة من عمليات الردع الوقائي وضع القوى الخارجية من التدخل في ا لشئون اليابانية، وجد القادة اليابانيون أنفسهم عاجزين عن التصدي الناجح للضغوط الخارجية وذلك لأن

المجتمع الياباني كان عاجزاً عن المواجهة لأسباب موضوعية ناجمة عن النزاعات المستمرة بين أفراد الطبقة الحاكمة وضعف مناعة القوى الداخلية الشعبية في مواجهة تلك الضغوط ، ومن هنا راحت إدارة الشوجون تصدر قراراً تاريخياً بتصفية الركائز المحلية التي بناها الغرب في اليابان طيلة ما يقرب من قرن من الزمان ١٥٤٣-١٦٣٧م والدخول في عزلة طوعية لأسباب تتعلق بحماية اليابان من مخاطر غزو خارجي لم تكن مستعدة له على كافة الأصعدة.

والواقع أن التدابير الصارمة التي طبقها الحاكم ايميتو منذ عام ١٩٣٣م قد ساهمت في فرض رقابة شديدة على العلاقات مع الغرب، فقد نصت تعليمات الشوجون على حصر الملاحة الخارجية بسفن الدولة فقط وفرض عقوبة الموت على المهاجرين الذين يغادرون اليابان بطرق سرية مع مصادرة مراكبهم وتنفيذ عقوبة الإعدام على أي ياباني يبقى خارج اليابان لمدة تزيد على الخمس سنوات بعد صدور هذه التعليمات، منع البوشي أو التجار اليابانيين من الاتجار مباشرة مع الأجانب أو تخزين شيء من بضائعهم في مخازن يابانية.

وفي عام ١٦٣٤م أصدر الحاكم "ايميتو" أمر ينص على منع الإرساليات الأجنبية من العمل في اليابان ومنع تصدير الأسلحة اليابانية إلى الخارج ومنع كل أشكال الملاحة الخارجية إلا على سفن الحكومة.

على أية حال فقد بدى للعيان أن وتيرة العزلة أخذت تتزايد بشكل متصاعد ومضطرد مع القضاء على انتفاضة الفلاحين المسيحيين عام ١٦٣٧م ومع منع الديانة المسيحية بشكل نهائي من اليابان وعدم السماح للمسيحيين اليابانيين الذين كانوا في الخارج بالعودة إليها، بالإضافة إلى ذلك فقد راح الحاكم يصدر قراراً بمنع تداول وتدريس اللغات الأجنبية وعدم ترجمة نصوص منها إلى اليابانية، وراح يصدر حكماً غيابياً بإعدام كل أسباني يوجد على الأرض اليابانية، وانحصر التواجد الهولندي في ميناء ديشيما كما ذكرنا سابقاً وسمح الحاكم المركزي فقط لتجار ألمان وصينيين بالاتجار مع اليابان عبر ميناء ناجازاكي دون سواه وتحت رقابة مباشرة من السلطة المركزية وفي الوقت نفسه بقيت التجارة حرة مع الكوريين والصينيين، وهذا يدل دلالة كاملة على أن اليابان لم تعزل بشكل تام ومطلق عن العالم الخارجي، وإنما تمت عزلتها الطوعية بناء على قرار سياسي ياباني قضى بتجنيب اليابان الضغوط الخارجية المتزايدة والانصراف لحل مشكلاتها السياسي والاقتصادية فسمحت لها تلك العزلة بتطوير قواها الذاتية وشد أزر وحدتها القومية وتنمية ثقافتها الخاصة وتطوير وتنمية الاقتصاد والمجتمع الياباني بمعزل عن المؤثرات الغربية وزيادة الموارد المالية النقدية نتيجة وقف الاستنزاف المالي إلى الخارج عن طريق التبادل التجاري غير المتكافئ.

من اللافت للنظر أنه رغم قرار العزلة عن الأجانب إلا أن العلاقات مع الهولنديين ظلت مستمرة بعد عام ١٦٣٧م عن طريق ميناء ديشيما كما ذكرنا سابقاً، ولكن من الملاحظ في هذا الصدد أن الهولنديون قد لعبوا دوراً ملحوظاً في مساعدة الحكومة اليابانية في قمع انتفاضة الفلا حين في كيوشو عام ١٩٣٧م، ولما كان اليابانيون قد أظهروا منذ البداية اهتماماً عظيماً بالمسائل العسكرية فإنهم راحوا يكتسبون صناعة الأسلحة النارية من البرتغاليين في بداية الأمر وراحوا يصنعوها على نطاق واسع في النصف الثاني من القرن السادس عشر ولكنهم استعانوا في صناعتها في القرن السابع عشر بالهولنديين ففي عام ١٦١٨م طلب إلى جاك سبكس أن يعلم اليابانيين كيف يصنعون المدفع، كما راح حاكم إقليم هيراد ويأمر بقطع كثيرة من الحديد .

وفي عام ١٦٣٨م أرسل الشوجون لجنة خاصة لفحص وتقديم تقرير عن عمل وطريقة أداء بعض قطع من المدفعي ة أهديت إليه من شركة الهند الشرقية الهولندية، ولم يسر الهولنديون أو يفرحهم بطبيعة الحال من ذلك الاهتمام الذي أن يبديه الشوجون وضباطه بالمدفع والهاون.

كان من رأي خبراء صناعة التسليح الهولندية الموجودة في اليابان أنه من الخطورة بمكان تقديم خبرة صناعة تسليح المدافع إلى اليابانيين وكانوا يرون أنه من الحكمة حبس الخبرة والعلم بصناعته بالمدفع عن هذا الشعب الياباني المتكبر والمتغطرس.

ولكن رغبة حبس العلم والخبرة هذه من قبل الهولنديين لم تجد نفعاً فإن عليهم والحالة هذه استقدام خبير في صناعة مدفع الهاون من هولندا فأقام في أيدو ستة أشهر عام ١٦٥٠م وعلى الرغم من أن الاهتمام بصناعة المدفع كان نوبة عارضة، إلا أن بها حتى قبل أن تعيد فتح أبوابها للغرب أن يكون لها معرفة من العلم بمسائل الدفاع وبذلك ساعدها على إدراك نفسها بالنسبة إلى الأمم الأوروبية.

الإصلاحات السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية فترة العزلة الصناعية

لقد شهدت مرحلة تكوجاوا تبدلات جذرية مقدمة على مختلف الأصعدة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، فقد تطور خلال هذه المرحلة كثير من الإيجابيات في شكلها الجنيني التي سوف تصبح قاعدة أساسية للفكر ا لياباني في كل المجالات في مرحلة النهضة الأولى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

فعلى الجانب الأول تخلى غالبية حكام المقاطعات عن خطتهم الانفصالية وخضعوا طواعية للسلطة المركزية بقيادة شوجون، وعلى الجانب الثاني فإن طبقة الساموراي تلك الطبقة التي لعبت

دوراً أساسياً في الصراعات الداخلية والوحدة المركزية راح كبار قادتهم يلتفون حول السلطة المركزية الحاكمة لما تخلت شرائح واسعة من طبقة الساموراي هذه طوعاً عن بعض امتيازاتها التقليدية وانخرطوا إلى جانب الشوجون بهدف بناء السلطة المركزية الموحدة، وتصاهروا مع الشرائح العديدة من اليابانيين الذين جمعوا أموالاً نقدية من التجارة والحرف والصناعات الحديثة فتوسعت شريحة الطبقة البورجوازية (الطبقة الوسطى) في المجتمع الياباني.

وإذا كان كبار قادة الساموراي قد التفوا حول السلطة المركزية التي يديرها الشوجون فإن جزءاً منهم أصبحوا قادة للمقاطعات، وكان على السلطة المركزية دائماً أن تكبح جماحهم وتقوم بقمعهم بشكل منظم بسبب نزعتهم التحررية من قيودها وعدم رغبتهم في دفع الضرائب.

والواقع أن الحكومة المركزية الإقطاعية في اليابان في مرحلة العزلة الطوعية قد لجأت إلى انتهاج سياسة من شأنها ضمان استمرار بقائها في السلطة من خلال الضوابط والقيود والكوابح التي فرضت على كل شريحة من شرائح المجتمع الياباني والذي كان مجتمعاً إقطاعياً هرمياً يقبع على قمة أسرة التوكوجاوا الحاكمة والتي كان في حوزتها ربع مساحة أراضي اليابان الصالحة للزراعة بالإضافة إلى سيط رتها على المراكز التجارية الهامة مثل أيدو وكيوتو وميناء اليابان الكبير ناجازاكي، ناهيك عن فرضها كثير من الضرائب وخاصة ضريبة الأرز على اعتبار أنه المحصول الرئيسي في البلاد ومن ثم فقد شكلت ضريبة الأرز مورداً مالياً لهذه الأسرة، خاصة وأن حجم الضريبة على هذا ا لمحصول وعلى غيره من المحاصيل كان يصل مقدارها إلى ٥٠% وربما تزيد هذه النسبة عندما كانت السلطة الإقطاعية تواجه مصاعب مالية، ناهيك عن أن احتكار هذه الأسرة لبعض السلع وفرضهم ضرائب على الحرف والتعدين والصناعات واعتصارهم المستمر لطبقة الساموراي كان يشكل مورداً هاماً من موارد دخل هذه الأسرة.

والواقع أنه إذا كان العصر الإقطاعي في اليابان قد بدأت في نهاية القرن الثاني عشر عندما دفع الساموراي الأوائل أو محاربو الأقاليم والإمبراطورالياباني إلى الظل وأقاموا ديكتاتورية عسكرية استمرت سبعة قرون يتعاقب على إمرتها الشوجون فإن هذا الحكم المركزي الإقطاعي قد وصل إلى ذروته في عهد أسرة التوكوجاوا، فقد أصبح نظام الحكم في هذه الأسرة ثابتاً ومستقراً وراثياً وأصبح الشوجون هو السيد الإقطاعي الأعلى في البلاد نافذ الرأي بالاتفاق والتعايش والحيلة والمشورة مع حكام الأقاليم تارة وبفرض رأي ه عنوة وإجباراً وبالاستغلال الذي لا يعرف الرحمة وفرض الحرمان المتعمد والقمع البوليسي الجنوني والعنف السلوكي شبه الدائم ونظام الإرهاب تارة أخرى.

لقد أصبح احترام السلطة والاعتماد عليها والطاعة والولاء الثابت الذي لا يحيد علامة على ما لا خلفه هذا العصر الإقط اعي فقد راح الشوجون شوتوكو في القرن السابع عشر يرسخ فكرة تبجيل السلطة والحاكم وراح يستعبر تعاليم كونفوشيوس حكيم الصين والتي من خلالها تعلم المجتمع الياباني طاعة المحكوم للحاكم بشكل لا يحتمل الشك والجدل على اعتبار أنها أحد الفضائل المبجلة مثلها مثل حب الخير وطاعة الأبناء والإخلاص.

وسواء كان تبجيل السلطة في اليابان في هذا العصر هو خضوع وخضوع وليد الخوف والقهر وجبروت السلطة أم أن هذا التبجيل كان جزءاً أساسياً من ثقافة تقاليد وعادات المجتمع النبيلة والمتأصلة فإن الشيء الذي لا شك فيه هو أن الولاء والطاعة أصبحا من بديهيات العلاقة بين الحاكم والمحكوم وأولويات العلاقة بين الشوجون وبأي أفراد المجتمع وعلى رأسهم حكام الأقاليم وطبقة الساموراي، فالولاء الصارم للحاكم في اليابان هو ولاء على أبعد الحدود إلى درجة إنكار الذات والتفاني.

ومن أجل تثبيت السلطة المركزية وترسيخها ، شهدت مرحلة العزلة الطوعية في عهده أسرة توكوجاوا ولادة عدد من التشريعات الإدارية الهامة التي ضمنت العرش لهذه الأسرة والتطور السلمي للبلاد إبان تلك الفترة، فقد كان الحكام مغرمين بإصدار المراسيم والأوامر والنواحي وتوقيع العقوبات الغربية وكل ما من شأنه أن يح فظ السلطة في أيديهم حتى ولو كان ذلك بنشر الرعب والخوف والإرهاب في المجتمع.

كان هناك مجلس الحكماء الذي تشكل من خمسة أعضاء من كبار الساموراي من فئة قوداي والمجلس العادي الذي يتكون من ستة أعضاء من الساموراي مدة كل واحد منهم شهر واحد ومجلس الرقابة الذي تنحصر وظيفته في السهر على أمن الدولة واحترام التقاليد والأخلاق العامة ولديهم بوليس سري يعمل تحت إمرتهم.

ولقد شهدت تلك المرحلة ولادة ثلاث فئات من الوزارة أو الحكام هم وزراء الشئون الدينية وعددهم خمسة ووزراء الشئون المالية وعددهم خمسة وحكام مدينة "أدو" وعددهم اثنان ويطلق عليهم اسم حكام المدن، وكانت الإدارات الرسمية تعني بشئون القضاء والضرائب والمالية والبوليس والشئون المدنية، وقسمت المقاطعات اليابانية إلى هانز يديرها حاكم إداري من قبل السلطة المركزية وقسمت المقاطعة إلى منطقة إدارية أو مورا يديرها نانوشي وقسمت المن طقة الإدارية إلى قرى يدير كل منها ساتو وقسمت كل قرية إلى عائلات أو تجمع عائلي يديره كومي أويا وقسمت هذه العائلات إلى مجموعات كل مجموعة تتكون من خمسة أشخاص يتعين على كل عضو فيها أن يتجسس على

الأربعة الآخرين وأن تتجسس كل مجموعة على الأخريات، ويعني ذلك أن الح كومة كان يتوفر لديها شبكة هائلة من القائمين على تنفيذ سياسة الحاكم المركزي من الشرطة السرية وحرس الحدود والرقباء والمخبرين.

والواقع أن الأمن قد استتب بالدرجة الأولى في جميع أنحاء اليابان بواسطة جيش منظم على قاعدة فصائل تشكل كل منها من ألف خيال بإمرة قائد يدعى كاشو، وهناك نظام عسكري صارم وفاعل للتنسيق بين القوى العسكرية.

وعلى الجانب الآخر فإن مرحلة حكم توكوجاوا الثانية من عام ١٦٣٧م حتى عام ١٨٥٣م قد شهدت تراكمات داخلية إيجابية وسلبية في جميع المجالات، فقد ترسخت الوحدة الداخلية نتيجة الأمن والاستقرار النسبي وتزايدت معدلات الإنتاج بشكل ملفت للنظر لم يحدث مثله قبل ذلك في تاريخ البلاد ولكن على الرغم من ذلك كانت أوضاع الفلاحين تزداد سوءاً، بسبب إجبار الفلاحين على تحمل الضرائب الفادحة لتغطية النزاعات والفتن والقلاقل الداخلية ونفقات الحروب الخارجية والقيام بالإصلاحات.

وعلى الرغم من أن تعداد السكان قد ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً طوال تلك الفترة إلا أن الريف قد شهد انحساراً في عدد سكانه بسبب رفع الفلاحين إلى الهجرة إلى المدينة للعمل في الصناعة والانخراط في الجيش فارتفعت بذلك كثافة المدن.

ولقد ازدادت أعداد المدن في هذه الفترة وارتفع عدد سكانها وبخاصة طوكيو التي أصبحت من أكبر مدن العالم مع مطلع القرن الثامن عشر وأصبحت العاصمة طوكيو النموذج والطراز الذي يحتذى في عدد من المدن اليابانية الحديثة، فقد أصبحت تلك المدن تبنى على ضفاف دولتا الأنهار مثل طوكيو وتقام بيوت الحكام المحليين والبيوت السكنية المكتظة والمراكز التجارية والمسارح ومراكز اللهو وغيرها قرب الجسور التي تصل بين الأحياء السكنية.

ومن جهة أخرى فقد اتسعت حركة المواصلات بين المقاطعات اليابانية وتم تحديث الإنتاج الزراعي والحرفي وظهرت الطبقة المتوسطة البورجوازية اليابانية كطبقة رابعة معترف بها من قبل الدولة لتأتي بعد الطبقات الثلاث السابقة وهي الساموراي أو طبقة المحاربين وطبقة الفلاحين وطبقة المنبوذين.

والواقع أنه على الصيد السياسي شهدت فترة التوكوجاوا الثانية في اليابان استقراراً سياسياً بعد أن تعززت سلطة الشوجون ونجحت في حماية الوحدة الداخلية وقمعت كل حركات التمرد والعصيان،

وقد ترسخت بطبيعة الحال تلك الوحدة اليابانية في ذلك الزمان بسبب قوة الطبقة العسكرية (الساموراي) وعلى هذا ازداد نفوذ الساموراي في البلاد وتعززت سيطرة كبار الملاك والطبقة الإقطاعية.

وعلى الصعيد الاقتصادي فإن الأرض والزراعة كانت هي القاعدة الأساسية للإنتاج والعمود الفقري للاقتصاد الياباني خلال تلك الفترة وخاصة زراعة الأرز وإنتاجه تلك السلعة الأكثر أهمية والتي يعتمد عليها التبادل التجاري والتي كان يتم تحصيل الضرائب منها واستمر هذا الوضع حتى القرن السابع عشر حين بدأ التعامل بالنقود يتزايد عاماً بعد عام ولكن منذ القرن الثامن عشر عزف اليابانيون على استخدام الأرز كقاعدة أساسية للتبادل التجاري وتحديد الضرائب بل باتت العملة المعدنية من ذهب وفضة ونحاس تحتل المرتبة الأولى في الحياة اليومية بعد ازدهار المدن وسكانها وبروز المدن الكبرى منذ مطلع القرن الثامن عشر وظهور المتاجر والمخازن ودور اللهو، ومن ثم راح سكان المدن يفضلون التعامل بالنقود وليس الأرز أو السلع الأخرى.

ولقد ساعدت تلك العوامل على بروز ظاهرة المدن اليابانية المتخصصة في إنتاج سلعة معينة منذ القرن الثامن عشر ، فقد اشتهرت مدينة أوزاكا على سبيل المثال كمستودع تجاري ضخم للسلع اليابانية وكمركز للوكالات التجارية لتصريف تلك السلع خاصة الحرير والمنسوجات والخزف ونتج عن ذلك بدأ دور كبار الملاك من الساموراي يتقلص لصالح هذه الطبقة البورجوازية.

والواقع أنه لما كانت طبقة الساموراي منذ البداية تشكل العمود الفقري للقوى العسكرية اليابانية، ولما كان دعم كبار هذه الطبقة لسلطة الشوجون المركزية قد ساهم في ترسيخ الوحدة الداخلية . فإن الشوجون راح يمنح هذه الطبقة الأراضي الواسعة وأوكل إليهم جباية الضرائب من القوى المنتجة في مقاطعاتهم لقاء خدماتهم له.

وبطبيعة الحال فإن هذه الطبقة راحت تمارس كافة أشكال القمع والتسلط على الفلاحين والحرفيين وأصبح إنتاج الأرز وهو الغذاء الأساسي للسكان وعماد الاقتصاد الياباني حكراً كاملاً لطبقة الساموراي هذه.

ولكن يبدو أن الظروف التي مرت بها اليابان والمد ن اليابانية وظهور الطبقة المتوسطة البورجوازية والتي حظيت بدعم كبير من الشرائح الدنيا وبعض الشرائح الوسطى لطبقة الساموراي، هذه الظروف تمخض عنها أن بدأ دور كبار الملاك من الساموراي يتقلص لصالح الطبقة البورجوازية اليابانية الوليدة والتي كانت محرومة من ملكية ا لأراضي قبل ذلك وكانوا يعيشون من

العمل الشخصي خاصة في حقل التعليم والثقافة وراح الساموراي يلتزمون بعدم التعدي على الفلاحين وسائر القوى المنتجة الأخرى وخاصة الطبقة البورجوازية الوليدة.

وراحت حكومة الشوجون وحكوماتها المحلية تستعين بأفضل العناصر المتعلمة ذات الكفاءة الإدارية المتميزة دون الالتفاف إلى انتمائها الاجتماعي فانتعشت الإدارة وانعكس ذلك بشكل آلي على تطوير الآلات واستخدام الأسمدة الزراعية وإدخال محاصيل جديدة تحسين التقاوى والنباتات والعناية الصحية بالثروة الحيوانية وإنشاء مراكز الإرشاد الزراعي للفلاحين والاهتمام بالسلع الزراعية النقدية التي يمكن تصديرها إلى الخارج مثل القطن والأرز غيرها، ونشطت الصناعات الريفية القطنية والحريرية وغيرها وأصبحت ذات جودة وشهرة عالمية، فازدهرت التجارة وزاد معدل الادخار، كما شهدت هذه الفترة أيضاً تحول بعض الأسر التجارية اليابانية إلى شركات احتكارية عملاقة.

وعلى الصعيد الثقافي فإن طبقة الساموراي كانت تمتلك قدراً هاماً من ثقافة ذلك العصر ولم يكن التعليم داخل هذه الطبقة مقصورة على الذكور بل شمل الإناث أيضاً وكان التعليم يقدم داخل المنزل حتى سن الخامسة عشرة ثم ينتقل الدارس بعد ذلك إلى مدرسة المقاطعة التي كانت حكراً على أبناء الساموراي حتى مطلع القرن التاسع عشر.

وحينما تزايدت أعداد الطلبة والطالبات من أبناء الشرائح الأخرى الذين تعلموا في المدارس الملحقة بالمعابد البوذية دفع هذا حكام المقاطعات إلى فتح المدارس الثانوية أمام جميع ا لطلاب، دون الالتفات إلى طبقاتهم الاجتماعية، وترتب على ذلك أن بلغت نسبة المتعلمين في اليابان حوالي ثلث مجموع السكان وحوالي نصف الذكور في هذا المجتمع وقد لعبت هذه الفئة المتعلمة دوراً حيوياً بعد ذلك في عصر النهضة وساهمت في حركة إصلاح المجتمع وازدهرت حركة واس عة النطاق من الفنون والموسيقى والثقافة الشعبية والطرب والغناء والعروض المسرحية وازدهرت الحركة الأدبية والاهتمام بالرياضة البدنية وعقد الحلقات والمناظرات السلمية مع الأجانب وخاصة الألمان وازدهرت حركة الترجمة من اللغات الأجنبية لنقل تكنولوجيا الغرب خاصة في ح قل الأسلحة والطب والفلك والجغرافيا والرياضيات والملاحة وغيرها ويعني ذلك أن جذور الدعوة إلى الإصلاح كانت تكمن في التعاليم التي نشرها مصلحون يابانيون طوال مرحلة توكوجاوا كان يطلق عليهم لقب محبو اليابان الذين شددوا على قدسية الأرض اليابانية وقدسية الإمبراطور الذي يعتبر من سلالة الآلهة ومن هنا يمكن القول أن الأفكار الإصلاحية كانت منتشرة بين اليابانيين أنفسهم وأن عدداً لا بأس به منهم أن على معرفة دقيقة بالعلوم العصرية وخاصة الطبية فقد عرفوا التلقيح ومعالجة الجروح وأدوات الجراحة بالإضافة إلى العلوم الأخرى.

والسؤال الذي يفرض نفسه الآن هو إذا كان الوضع قد أصبح على هذا النحو من الرغبة في الإصلاح طوال مرحلة توكاجاوا الثانية فما هي أسباب تدهور نظام توكوجاوا عام ١٨٦٨م؟

وللإجابة على هذا السؤال يمكن القول أن هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية ساهمت بنصيب وافر في انهيار هذه الشوجونية فعلى الصعيد الداخلي أخذ النظام الاقطاعي منذ مطلع القرن الثامن عشر يعاني من بعض الأزمات الاقتصادية التي أثرت على النظام الحاكم بشكل سالب.

وربما كانت أسباب هذه الأزمات الاقتصادية تكمن أساساً في طبيعة النظام الإقطاعي واقتصاده القائم بالدرجة الأولى على قاعدة الزراعة وخاصة زراعة الأرز ولم توفر هذه القاعدة الزراعية المتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة للطبقة الحاكمة ذات المستوى المعيشي المرتفع والأعداد المطردة، كما أن هذا المرتكز الزراعي عجز عن الوفاء بمتطلبات الطبقة المحكومة أو ضمان الحد الأدنى من المعيشة.

وبالإضافة إلى حجم الإنفاق الحكومي سواء المركزي أو المحلي المتزايد والاحتلال بين الدخل المحدود والإنفاق المرتفع كانت المقاطعات تواجه أزمات مالية خانقة نتيجة الكوارث الطبيعية كالفيضان والجفاف والحرائق والمجاعات، مما نتج عنه تدهور الدخل السنوي لحكام ا لأقاليم الذين لم يكن أمامهم مفر من تغطية هذا العجز سوى الاستدانة من البيوت التجارية التي تخصصت في تقديم القروض للدايميو والساموراي، وفي مقابل هذه القروض التي كثيراً ما يعجز الحكام المحليين عن تسديدها حصلت البيوت التجارية على امتيازات اقتصادية واجتماعية خلقت لهم وزناً اجتماعياً لم يكن لهم من قبل وأضعاف ذلك من الطبقة الحاكمة بطبيعة الحال.

وعلى الجانب الآخر فقد لجأ الحكام إلى زيادة الضرائب المقررة على الأراضي الزراعية من أجل سد العجز في الميزانية وتغطية نفقاتهم المتزايدة.

وعلى الرغم من زيادة مساحة الأرض الزر اعية باستصلاح الأراضي البور وردم البرك والمستنقعات وعلى الرغم من تحسين البذور والتقاوى وتحسين سلالات النباتات وإدخال محاصيل جديدة وعلى الرغم من تحسن وسائل الري إلا أنه على الرغم من ذلك فإن ربع الأرض ومردودها عجز عن تغطية نفقات الحكومة المركزية والمقاطعات، وعلى هذا راح حكام الأقاليم يحتكرون بعض المحاصيل والسلع من أجل زيادة دخلهم.

وعلى الجانب الآخر فإن الظروف التي حلت بالقرية في اليابان وبالفلاح كانت لها نتائج على جانب كبير من الأهمية فمع عجز الفلاح عن الإنفاق على أرضه وإعدادها للزراعة وشراء

الأسمدة والبذور، اضطر ذلك الفلاح الياباني الذليل إلى الاقتراض من أثرياء الفلاحين مقابل رهن حيازته ونتيجة عجز الفلاح عن الوفاء بهذا الدين أو القرض للفلاح الثري نظراً للضرائب المتصاعدة باستمرار والفيضانات والأوبئة المجاعات والحرائق وقلة المحصول وإصابته بالأمراض، أقول أنه نتيجة لعجز الفلاح عن تسديد ديونه انتقلت الأراضي من الفلاحين المقترضين إلى الفلاحين الأثرياء تحول هؤلاء الفلاحين الذين عجزوا عن تسديد قروضهم إلى مستأجرين أو أجراء، ومن ثم ازدادت الهوة الفاصلة اتساعاً بين الفلاحين الفقراء وزملائهم الأغنياء في القرية الواحدة . وراح أثرياء الفلاحين يمارسون التجارة أيضاً واشتغلوا بصناعة الغزل والنسيج وصناعة الفخار والخزف وغيرها وبذلك حقق أثرياء الفلاحين ثروات طائلة هيأت لهم الفرصة للحصول من الحكام على ألقاب وحق حمل السيوف وارتداء زي الطبقة العسكرية وحصل بعضهم على مخصصات سنوية كالساموراي تماماً.

وفي ذات الوقت الذي تغيرت فيه الأوضاع الاجتماعية لأثرياء الفلاحين إلى الأفضل، كانت بقية القطاع الفلاحين يعيشون في أوبئة ومجاعات فتكت بهم وبأرواحهم لا يجدون ما يسد رمقهم، ولا يستطيعون إعالة أسرهم وعلى هذا راحوا يتخلصون من أولادهم وبناتهم بالبيع وراحوا يتخلصون من فلذات أكبادهم في بطون أمهاتهم بتحطيم الجنين داخل رحم الأمهات باستخدام الإجهاض وبوأد الأطفال تارة أخرى، وحينما بلغت روحهم الحلقوم وأحسوا بوطأة المظالم ويأسوا من تقديم طلبات الاحتجاج لحكام الأقاليم راح البعض منهمإلى بلده ومسقط رأسه ويلتجئ إلى مقاطعات أخرى بحثاً عن الرزق وراح البعض منهم يشتغل باللصوصية والقرصنة وقطاع الطرق ولجأ معظمهم إلى الثورة والعنف وتدمير بيوت ومخازن الفلاحين الأثرياء والمرابين والتجار، وانتشرت ثورات الفلاحين خاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وفي حقيقة الأمر فإنه على الرغم من نجاح ثورات الفلاحين في بعض الأحيان في تخفيف الأعباء عنهم إلا أن السلطات كانت تبطش بهم وتلقى القبض على زعمائهم وتقوم بإعدامهم وصلبهم ونفيهم وتعذيبهم ومصادرة أملاكهم وبطبيعة الحال فإن هذه التحديات أضعفت من السلطة المركزية والسلطات المحلية على حد سواء فانهارت شوجونية توكوجاوا في نهاية الأمر التي ازدهرت طوال فترة حكمها نتيجة السلام النسبي الذي تمتعت به.

أما عن التحديات الخارجية التي واجهتها شوجونية توكوجاوا والتي أدت في نهاية الأمر إلى القضاء على حكم هذه الأسباب فقد تمثلت في القوى الخارجية التي راحت تفرض اتفاقية مجحفة على اليابان مما أضعف من مركز الشوجون.

والواقع أنه كان هناك وعي عميق لدى القادة اليابانيين بخطورة الاستنجاد بقوى خارجية؛ وذلك لأن الاستنجاد بالخارج لا إلا لمصلحة القوى الغازية دون سواها، كما تقدم الفترة الأخيرة من حكم أسرة توكوجاوا الدليل الدافع على رفض الشعب الياباني لسياسة تقديم التنازلات للأجانب على حساب سيادة اليابان.

وهذا يفسر فشل محاولات روسيا وبريطانيا والدول الأخرى في الدخول في علاقات تجارية مع اليابان وجهود أسرة توكوجاوا في درء خطر هذه المحاولات.

ولكن في عام ١٨٥٣م أرسل الرئيس الأمريكي فيللمور قائد أسطوله ببري برسالة تحوي إنذاراً إلى الحكومة اليابانية ألح فيه على ضرورة فتح الأبواب أمام التجارة الأمريكية وحددت المهلة بحوالي عام وقد أسقط في يد الشوجون المريض أبوشي وسرعان ما توفى تاركاً شئون الحكم لابنه الضعيف الشخصية إيسادا (١٨٥٤-١٨٥٨م).

ولما لم تكن الحكومة اليابانية في وضع عسكري يتيح لها رفض الإنذار راحت توقع في مارس ١٨٥٤م أبرز نقاطها التشديد على السلم والصداقة والحياد له وفتح مينائي شيمودا وهوكاديست أمام التجارة الأمريكية، ومساعدة اليابانيين للسفن التي تتعرض للفرق والإقرار للأمريكيين بالحرية التامة في اليابان وتنظيم التجارة على أساس اعتبار المواني اليابانية مواني حرة أمام التجارة وبتمويل من اليابانيين للأمريكيين المقيمين في اليابان، كما سمح فيها أيضاً بقيام التمثيل القنصلي الأمريكي في شيمودا وقد تم توقيع المعاهدة في شكلها النهائي عام ١٨٥٨م.

وبعد وفاة الشوجون ايسادا المفاجئة عام ١٨٥٨م تولى الحكم ناؤسوكي الضعيف الذي كان يخشى من النفوذ البريطاني المتزايد في المنطقة فسارع إلى توقيع اتفاقية أدوا مع الأمريكيين في يولية ١٨٥٨م على الرغم من معارضة الإمبراطور لها أكدت هذه الاتفاقية عل ى ما سبق أن جاء في الاتفاق السابق بتعيين دبلوماسي أمريكي في اليابان وأن تلعب الولايات المتحدة دور الوسيط بين اليابان وأوروبا وأن تفتح مواني ناجازاكي وكاناجوا وهيوجو ونيئيجاتا أمام الملاحة الدولية وأن تتعهد اليابان بحماية الرعايا الأمريكيين المقيمين في أدو وأوساكا وأن تنظم الاتفاقيات التجارية والمالية بين الأمريكيين واليابانيين وقبول المبدأ الخبيث الشرير وهو مبدأ تقاضي الأمريكيين أمام محاكم قنصلياتهم وأن يسمح للأجانب بحرية ممارسة شعائرهم الدينية وبحرية الحركة في المناطق المجاورة لمراكز سكنهم وأن تتعهد اليابان بشراء السفن من الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى هذا الأساس لفت السلسلة حول عنق اليابانيين كما لفت قبل ذلك حول عنق الصينيين.

والواقع أن النبلاء والساموراي كانوا عن بكرة أبيهم يعارضون في فتح أبواب البلاد للتدخل الأجنبي وكان بلاط الإمبراطور معارض هو الآخر ولكن شعور الشوجونات الذين وقعوا المعاهدة بأن الحكومة اليابانية لم تكن في وضع عسكري يتيح لها رفض الإنذارات الأمريكية هو الذي أجبرهم على التوقيع على هذه المعاهدات خاصة وأن الأمريكيين كانوا يهددون حكام اليابان بالعواقب الوخيمة التي تنتظرهم وتلفت أنظارهم إلى المحنة التي يتخبط فيها الصينيون بعد معاهدات حربي الأفيون الأولى والثانية.

على أية حال فقد وصل البريطانيون والفرنسيون إلى المسرح فور ذلك وطالبوا بعقد معاهدات مماثلة وبذا استطاعت الدول الأخرى أن تحصل من اليابان على معاهدات تؤكد حقهم في إنشاء التمثيل الدبلوم اسي والقنصلي وحق التقاضي أمام المحاكم الأجنبية وفتح الموانى اليابانية أمام تجارتهم.

ظهرت آثار خطيرة ترتبت على عقد تلك المعاهدات، فقد كان التجار الأجانب يشترون الذهب من اليابانيين بسعر منخفض ليبيعونه بأسعار مرتفعة تحقق لهم ربحاً مباشراً لا يقل عن ٥٠% وبدأ الاقتصاد الياباني يعاني مزاحمة كبيرة من السلع الأجنبية وكان على اليابانيين بيع قسم كبير من إنتاج الحرير والشاي والقطن لخفض العجز المتزايد في الميزان التجاري ولمنع نقمة الشعب بعد أن زادت الأسعار بنسب تتراوح ٣٠٠% إلى ٤٠٠% في الفترة من عام ١٨٣٠م إلى عام ١٨٦٥م وكانت الشركات الأجنبية هي المستفيد الأول من تلك الأزمات بالإضافة إلى بعض تجار الجملة من اليابانيين وزاد في حدة الأزمة انتشار مرض الكوليرا على نطاق واسع بسبب سوء التغذية وسوء الأوضاع الصحية وذهب ضحيته عدد كبير من اليابانيين.

على الرغم من الغضبة الشعبية إلا أن تلك الغضبة لم تمنع حكومة الشوجون من الاستمرار في سياسة تقديم التنازلات للدول الأجنبية فوقع الشوجون على بروتوكول لندن للتجارة الدولية يونية ١٨٦٢م واتفاقية الرسوم التجارية عام ١٨٦٦م وبدا واضحاً أن الانفجار بات وشيك الوقوع منذ أواخر ١٨٦٧م بعد أن استعدت إليه طويلاً كل أطراف النزاع وحشدت له كامل طاقاتها البشرية والعسكرية.

والواقع أن المحافظين وغيرهم ممن شهدوا استقلال بلادهم هذا من الإقدام بهذا الشكل اتجهوا إلى الإمبراطور آملين أن يوقف الموافقة على هذه المعاهدات المهينة الماسة بالكرامة وأصبح مركز الشوجون حرجاً،وزاد شعور الغضب ضد الأجانب وضد الشوجون وأظهر الإمبراطور عناداً غير متوقع في الامتناع عن الموافقة وترددت في كل أرجاء اليابان صيحة توقير العرش وطرد الأجانب، ولم يوافق الإمبراطور على التصديق على المعاهدات وكثر الاعتداء على الأجانب في الفترة بين

١٨٥٧م–١٨٦٣م وشرح حكام الأقاليم يهاجمون السفن الأجنبية على حين راحت حكومة الشوجون تسكن من روع وثائرة الممثلين الأجانب على الرغم من أنها هي التي حددت ميعاد الطرد وعلى هذا بدأت حركة اغتيالات لهؤلاء الحكام المركزيين وطالت موجة الاغتيالات وهذه الرعايا الأمريكيين والروس والإنجليز والألمان وغيرهم وظهر للرأي العام الياباني أن حكم أسرة توكوجاوا قد أشرف على نهايته.

أيقن المعارضون لسياسة الانفتاح على الغرب وللشوجونية وعلى رأسهم الذين عادوا من بعثاتهم من البلاد الأجنبية أن الأفكار القديمة القائلة بضرورة إغلاق أبواب البلاد في وج ه الأجانب لم تعد صالحة، ولذا أصبح من الضروري إحداث تغيير في السياسة إن كانت اليابان تريد أن تعالج أمر تهديد السيطرة الأجنبية ويعني ذلك أن السبيل الوحيد لإنقاذ البلاد هو الإطاحة بأسرة توكوجاوا وإقامة حكومة مركزية قوية تدخل الإصلاحات المدنية والعسكرية، وعلى هذا تم تدريب الجيوش وفق النظم الغربية وضد الفلاحون في القوات الجديدة وانهارت أسرة توكوجاوا وبدأ عهد جديد في البلاد يطلق عليه عصر مايجي منذ ١٨٦٨م.

عصر مايجي وبناء الدولة اليابانية الحديثة منذ عام ١٨٦٨م:

كانت سلطة الإمبراطور الياباني شكلية طوال قرون عدة قبل أن يستعيد الإمبراطور مايجي زمام القيادة عام ١٨٦٨م وينهي بذلك نظام الشوجون نفسه والصراع بين فئة الساموراي، فعندما كان الشوجون على رأس السلطة إبان حكم أسرة توكوجاوا قبل ١٨٦٨م لم يكن الأباطرة اليابانيون فاقدي السلطة فحسب بل كانوا على الواقع العملي شبه سجناء أيضاً.

والواقع أنه قبل عام ١٨٦٨م كان وضع الإمبراطور سيئاً أيضاً على المستوى الاقتصادي وليس السياسي فحسب وذلك لأن حكومة الشوجون المعروفة باسم "الباكوفو " خصصت للبيت الإمبراطوري في أواسط القرن الثامن عشر حصة قدرها ١٨٧ ألف كوكو فقط أي أقل من ١% من إنتاج الأراضي المدونة باسمه، بالإضافة إلى ٦٠٠ ألف كوكو لدعم المؤسسات الدينية ذات الصلة المباشرة بالإمبراطور تبعاً للطقوس البوذية على الرغم من أن عدداً كبيراً من قادة الساموراي كان يحصل على حصة تزيد كثيراً عن حصة البيت الإمبراطوري له، كما أن أحد الساموراي الأغنياء كان يحصل على ما يزيد على المليون كوكو من الأرز سنوياً، ومعنى ذلك أن الإمبراطور لم يكن يتمتع بسلطة فعلية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وأن الشوجون والطبقة العليا من الساموراي هي التي حكمت اليابان ووحدتها بقواها الذاتية دون استخدام اسم الإمبراطور، ولذا كان ا لإمبراطور ضعيفاً جداً وألعوبة بيد الشوجون الحاكم.

على أية حال فقد تولى الإمبراطور الفتى موتسو هيتو ١٨٥٢م-١٩١٢م الحكم في الأيام الأخيرة من عام ١٨٦٧م وتلقت باسم الإمبراطور مايجي أي المصلح أو صاحب السلطة العادل وذلك في يناير ١٨٦٨م، ولما كان الإمبراطور الجديد لا يزال فتى صغير السن لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره، لايملك الخبرة السياسية والاستعداد الفكري ما يؤهله لتغيير النظام القائم، وظل كذلك إلى حد كبير طوال فترة حكمه ولم يكن سوى رمزاً للحركة الجديدة.

وعلى هذا الأساس فإن السلطة الحقيقية وقادة الإصلاح كانت عبارة عن مجموعة صغيرة من نبلاء البلاط الإمبراطورية بالإضافة إلى مجموعة من كبار الساموراي الذين كانوا يعارضون نظام حكم أسرة توكوجاوا وكان بعضهم من كبار القادة الذين وقفوا إلى جانب الإصلاحات العسكرية والإدارية والمالية في عهد توكوجاوا وبالإجمال فإنه إذا كانت بداية الإصلاحات بأمر من الإمبراطور الفتى إلا أنها كانت من صنع طبقة النبلاء وكبار قادة الساموراي المؤيدين له.

ولقد تميزت مرحلة مايجي بأحداث تاريخية مهمة كان أبرزها إعلان مبادئ الإصلاح الخمسة في ١٤ مارس ١٨٦٨م وهو مايعرف بمرسوم القسم الإمبراطوري ذي المبادئ الخمسة هذا الميثاق الذي كان إشارة واضحة لضرورة الانفتاح على العالم الخارجي من أجل الإصلاح وقد نص هذا المرسوم على المبادئ الثالثة:

أولاً: إقامة مجالس استشارية على نطاق واسع على أن تتخذ كل القرارات أو التدابير الخاصة بجميع أمور الدولة بعد نقاش جماعي للدفاع عن المصلحة القومية العامة وطبقاً لاتجاهات الرأي العام.

ثانياً: إتحاد جميع الطبقات العليا والدنيا في إدارة البلاد بفعالية تامة، ويعني ذلك أنه من حيث المبدأ لا فرق بين أعلى وأدنى في اليابان فالجميع واحد ولابد أن تقوم كل طبقات الشعب من حكام ومحكومين ببذل جهود دائمة لصالح الأمة كلها.

ثالثاً : من الضروري أن تتوحد السلطتان العسكرية والمدنية في يد واحدة بهدف حماية حقوق كل الطبقات والمصلحة القومية العليا معاً، وأنه لابد أن يبذل الموظفون المدنيون والعسكريون وغيرهم من الناس قصارى جهدهم ولن يكلوا أو يملوا من أجل الوصول إلى غايتهم المشروعة لأن المبالاة العامة داخل المجتمع تؤدي حتماً إلى فساد البلاد.

رابعاً: ينبغي التخلي عن العادات والأعراف الشكلية السيئة القديمة وحظر ممارستها والعمل على أن تظهر مساواة طبيعية بين الجميع دون تمييز تكون مبنية على العدالة والإقامة.

خامساً: التماس المعرفة واكتساب الثقافة المدنية والحضارة والتعليم العصري من أي مكان في العالم واستخدامها في بناء ركائز الإمبراطورية اليابانية وتقويتها.

وبعد فترة قصيرة أصدر الإمبراطور مرسوماً أعلن فيه لشعبه أنه تقرر إنشاء العلاقات مع الدول الأجنبية وأن البلاط الإمبراطوري سيتولى توجيه تلك العلاقات ولذلك "أصدرنا أمرنا بأن يطيع الشعب كله إرادة جلالته ويتصرف متمشياً معها تماماً، وراح الإمبراطور يحذر الناس أيضاً من أعمال العنف معهم سيكون مضاداً في تصرفه لأوامر جلالته الخاصة وسيكون سبباً في جلب المصائب والويلات على البلاد وسيكون مرتكباً لجرم فادح هو إنزال الأذى بالكرامة القومية والاستقامة القومية في نظر دول المعاهدات التي صرح جلالته بأنه مرتبط بها بروابط الصداقة.

وكان من الواضح أن اليابان قد تعمدت قصداً أن تخطو خطوة المحافظة على العلاقات الودية مع الأجانب وأنها كانت منذ البداية مشغولة البال والخاطر، قلقة على كرامتها القومية.

ويمكن تفسير ذلك في سياق البند الخامس من مرسوم القسم الذي صدر في ١٤ مارس ١٨٦٨م والذي مؤداه أن يطلب أهل اليابان ويلتمسوا المعرفة من أية بقعة من بقاع العالم من أجل تقوية دعائم نظام الإمبراطورية.

ويعني هذا أن الإمبراطور مايجي ورجال الإصلاح في عهده كانوا مصممين على الاستفادة من فيض الثقافة الغربية والاستفادة من المخترعات وباقي روافد المدنية الغربية.

فقد كان اليابانيون يقدرون ضعفهم السياسي والعسكري حق قدره، كما أنهم حللوا منذ زمن مبكر أسباب ذلك الضعف ونسبو ه إلى التأخر في المهارة العلمية والفنية ومن أجل هذا رحبوا بالمساعدة الغربية وراحوا يحصلون على المعلومات والتطبيقات الفنية الغربية وتفهم الأساس العلمي الضروري للتقدم المادي أيضاً.

كانت هناك في اليابان رغبة أصيلة حقيقية في الحصول على معارف الغرب الأوروبي وعلومه وخاصة من الناحيتين العلمية والنفعية، ولذا فقد كانت هناك جهود مخلصة بذلتها جماعة من العلماء الذين ورسوا في الغرب الأوروبي وظلوا محتفظين بمثابرة وجد خارق في الاهتمام بالعلوم الغربية وراحوا يجمعون معلومات غربية ضخمة ونشروها للناس، كما أنهم كانوا مؤمنين إ يماناً تاماً بأن الحرص على حياتهم القومية كان يستلزم استثمار العلوم الأوروبية في ميادين رسم الخرائط والجغرافيا والفنون العسكرية والطب وعلم النبات والفلك وباقي الميادين، ومن ثم فإن الإمبراطور

عندما أمر رعاياه في مرسوم القسم أن يلتمسوا ويطلبوا المعرفة من كل مكان، تدفقت في البلاد ماسة منقطعة النظير لتحصيل المعارف الغربية.

وإذا كان الهدف الأساسي من التماس المعرفة من كل مكان في العالم هو تقوية دعائم وأسس الإمبراطورية، فإن رجال عصر المايجي نصبوا أنفسهم لأداء تلك المهمة بحكمة وحذر تسترعي الإعجاب وتستحق التقدير وا لثناء، فراحوا يستقدمون الخبراء الفنيون من كل نوع ووضعوا موضع الإكرام والترحاب، وتم دعوة الممتازون من الرجال في ميادين العلم المختلفة ليعملوا مستشارين أو معلمين أو موظفين بالمصالح والإدارات وعلى هذا فقد كان بالحكومة أكثر من خمسة آلاف موظف أجنبي في حين كان بينهم ما لايقل عن ألف وثلاثمائة يشغلون مناصب عائلية.

لقد كانت اليابان تحاول جادة أن تتعلم من هؤلاء الخبراء ذوي الجنسيات المختلفة كيف تصبح أمة قوية قادرة تستطيع أن تدعي لنفسها المساواة مع أقوى الأمم في العالم ومن ثم فإن الأصول التربوية والتنظيمات الاجتماعية لم تكن تقل أهمية بأي حال من الأحوال عن الفنون العسكرية والتطبيقات الفنية في العلوم.

كما أن الإنتاج الصناعي وتحسين وسائل الزراعة والأسس الآلية التي تقوم عليها التجارة الدولية والمواصلات وصناعة السفن العصرية كانت كلها في أقصى درجات الأهمية والضرورة الملحة المستعجلة، كما أدرك اليابانيون أيضاً أنه لابد من قوانين عصرية ومحاكم حديثة ونظام سياسي يتمشى مع ظروف العصر.

راحت حكومة مايجي والشعب الياباني يجردون أنفسهم لخلق وتأسيس ذلك كله ولم ينقض جيل واحد حتى اصطبغت اليابان بالطابع العصري.

وعلى الجانب الآخر فإنه من الجدير بالملاحظة في هذا الصدد أنه في الوقت الذي كان فيه زعماء الإصلاح في اليابان يقتبسون من الغرب بحماسة جميع التنظيمات البحرية غيرها وينشئون دولة على أسس عصرية بحتة، فإنهم كانوا في الوقت نفسه يتخذون الاحتياطات الكافية للتحقق من عدم تغلغل الأفكار الغربية في بلادهم، فقد كانت لديهم نظرية لجنسهم وتفوقه ويصوغون في ذات الوقت أيديولوجية سياسية وشعوراً خلقياً قومياً قائماً على أفكار المبادئ الأساسية في حياة الغرب ومن ثم فإنهم إذا كانوا قد ربطوا أنفسهم بالغرب فقد كان هذا الارتباط على حين ولفترة مؤقتة حتى يستطيعوا إقناع الغرب أن اليابانيين لا يقلون جودة عن معدن الأوروبيين وأنهم أصبحوا متمدينين ولم يعودوا قوماً متأخرين وجاهلين.

وفيما يتعلق بالإصلاحات الإدارية والسياسية في عصر مايجي فإنه يمكن القول أن الحكومة اليابانية لم تعتمد نموذجاً سياسياً واحداً ومقتبساً من دول ة غريبة بعينها بل جمعوا بين تقاليد العمل السياسي التي كانت سائدة في اليابان والنظم الغربية الحديثة، فقد التزم الإمبراطور مايجي بمبادئ وثيقة القسم الخمسة التي أعلنها في مارس ١٨٦٨م والتي نصت على تأسيس مجلس نيابي تمثيلي وضمان حرية الرأي والعمل والتجمع وإلغاء التقاليد البالية الموروثة وتنشيط العمل الثقافي والانفتاح العلمي على العلوم العصرية الغربية والاقتباس منها دون حدود والحصول عليها من أي مكان بشرط ألا تهدد أسس المجتمع الياباني وتقاليده العريقة.

بدأت أولى خطوات الإصلاح بإقناع الدايميو حكام الأقاليم الذين تم ردوا على السلطة المركزية السابقة بإعلان قبولهم بسلطة الإمبراطور على مقاطعاتهم، فوافقوا على الطلب في مارس ١٨٦٩م، لقاء احتفاظهم بإدارة تلك المقاطعات باسم الإمبراطور وفي أغسطس ١٨٧١م صدر قرار حكومي بإلغاء نظام المقاطعات التي كان بحكمها الدايميو وإبدالها بنظام إداري جديد قدم تعويضات مجزية للدايميو السابقين وأدخلهم في النظام الجديد كحكام مقاطعات تحددها لهم الدولة وليس كحكام مقاطعات يتناوبون عليها بالوراثة وعلى هذا تم إلغاء احتكار الدايميو لحكم المقاطعات وتحويلهم على حكام إداريين يتبعون السلطة المركزية مباشرة دون أن تكون لهم قوى عسكرية خاصة وذلك لأن حفظ النظام والأمن في عصر مايجي كان يقوم عليه الجيش الياباني وحده دون أي قوى أخرى في الأقاليم.

ولقد بدأت القوى اليابانية التقليدية تفقد رموزها وعاداتها القديمة تدريجياً فوافق الساموراي منذ عام ١٨٧٦م على التخلص من سيوفهم التقليدية وتسليمها للدولة أو الاحتفاظ بها في المنزل للذكرى، وفي مقابل ذلك تعهدت الحكومة تقديم مساعدات لهم حتى لا يفقدوا الحظوة الاجتماعية التي كانت لهم في السابق وفتحت أمامهم أبواب الإدارة وقيادة الفرق العسكرية وتأسيس الشركات الاقتصادية والعمل الثقافي وغيرها.

وبطبيعة الحال فإن تلك التدابير لم تمر دون معارضة جدية من قبل بعض قادة الساموراي الذين رفضوا التعاون مع الإدارة المركزية، وعادوا إلى مقاطعاتهم للبقاء فيها كخطوة احتجاج على ما أسموه "تغريب الإدارة اليابانية وتقاليدها " وسرعان ما تحولت مقاطعة ساتوما إلى مركز تجمع للساموراي المعارضين للإصلاح السياسي والإداري على النمط الغربي وزاد حجم المعارضين على عشرين ألف مقاتل أعلنوا العصيان والتمرد في نوفمبر ١٨٧٧م وقرروا الزحف على طوكيو ولكن الجيش الياباني هزمهم هزيمة قاسية.

وعلى الرغم من أن هذا العصيان كاد يطيح بحكومة مايجي إلا أن الانتصار عليهم عزز دور الحكومة المركزية بشكل نهائي وثابت وفشلت كل حركات التمرد والاحتجاج طوال المرحلة اللاحقة.

وفي حقيقة الأمر فإنه لم يكن يتسنى لحكومة مايجي القيام بإصلاحاتها والنهوض بالبلاد إلا بعد تطهير البيت من الداخل بالقضاء على ع ناصر المعارضة التابعة للنظام القديم، ومن ثم فإنه لتحقيق هدف النهوض بالبلاد كان على نظام مايجي أن يثبت أقدامه في البلاد بالقضاء على مقاومة وعيان وتمرد بقايا القوات المؤيدة للباكوفو أو شوجونية توكوجاوا وخاصة في الشمال وبالفعل استطاعت الحكومة المركزية على آخر معاقل النظام القديم في حركة نوفمبر ١٨٧٧م من قبل الساموراي المعارضين.

وعلى الرغم من أنه في عام ١٨٧١م أصدرت الحكومة عدداً من القرارات لإلغاء الامتيازات الطبقية السابقة وتعميق روح المساواة بين اليابانيين في المظهر والعلوم والعمل والحقوق والواجبات حتى أن هذه القرارات الجديدة قد استوعبت قسماً من البوذيين الذين كانت حكومة توكوجاوا ترفض إعطائهم أي حقوق إنسانية وينظر إليهم المجتمع الياباني نظرة احتقار ويجد أبناؤهم صعوبة كبيرة في العلم والعمل والتزاوج مع الفئات الأخرى، وعلى الرغم من بروز الدعوة للفصل بين السلطات و إجراء انتخابات شعبية على النمط الغربي وعلى الرغم من أن الإمبراطور الياباني أصدر عام ١٨٦٩م إرادة إمبراطورية بضرورة مشاركة كل القوى اليابانية في بناء دولة مركزية واحدة والتخلي عن جميع التنظيمات التقليدية القديمة، أقول على الرغم من كل ذلك إلا أنه استثنى منصب الإمبراطور من إجراء أي تغيير أو تبديل أو تحوير فيه لأنه رمز لوحدة الأمة الألمانية وأب لجميع اليابانيين وسليل الآلهة التي تحرس اليابان منذ القدم.

وعلى هذا الأساس فإنه في الوقت الذي طالب فيه الإمبراطور الجميع ومنهم الساموراي بالتنازل عن امتيازاتهم السابقة، راح الإمبراطور في نفس الوقت يضاعف ويزيد كثيراً من امتيازاته وسلطاته كإمبراطور مطلق الصلاحيات وله حق الطاعة على جميع اليابانيين دون استثناء وقراره لا يناقش ولا يرد بل ينفذ على الفور ومن ثم فإنه ببناء على هذه الصلاحيات المطلقة راح الإمبراطور يصدر مراسيمه الإصلاحية في جميع المجالات.

كانت جميع قرارات الإصلاح تنص على أن اليابان ذات خصوصية فريدة في التاريخ لأنها تضم شعباً متجانساً يقيم على أرض مقدسة يرعاها الآلهة وأن الإمبراطور سليل الآلهة وأب لجميع

اليابانيين وهم أبناء له متساويين في الحقوق ولواجبات دون الأخذ ف ي الاعتبار أي انقسام طبقي أو لغوي أو ديني أو عرقي، فالجميع عائلة واحدة في دولة مركزية واحدة ولها أب واحد هو الإمبراطور.

ومن هنا فإنه ليس من المستغرب أن ينص الدستور الياباني الذي وضعه الإمبراطور مايجي على أن "الإمبراطورية يحكمها سلسلة من الأباطرة لا تنقطع إلى أبد الآبدين وتنص المادة الثانية من الدستور على أن "الإمبراطور مقدس ولا يجوز المساس به " وذلك على أساس أن العرش المقدس تأسس يوم فتق الله السماوات عن الأرض والإمبراطور سليل السموات وهو إلهي المقدس وهو يسمو ويتصدر فوق كل رعاياه.

وبديهي أن إمبراطوراً إلهياً لا يحكم قط ولكن لا يمكن أن تقوم إلى جواره مسئولية برلمانية ولذا وجب أن تكون الوزارة مسئولية أمام العرش وأن المقصود من الدايت هو أن يمكن الإمبراطور من تحقيق رغبات شعبه ليس إلا.

وفي حقيقة الأمر فإن الإمبراطور ما يجب لم يسلم من النقد بسبب إطلاق صلاحيا ته والحفاظ على منصبه دون تغير كشيء مقدر، ومن ثم فقد راحت القوى والجماعات التي تطالب بالمساواة التامة بين اليابانيين في الحقوق والواجبات تقول أن ترسيخ دعائم الحكم الإمبراطوري المطلق هو ضد الديموقراطية التي نادى بها الإمبراطور وأن صلاحيات الإمبراطور المطلقة هو شيء يناقض الديموقراطية والمساواة، وعلى هذا راح هؤلاء يشكلون في عام ١٨٧٤م حركة ديموقراطية عرفت باسم حركة الدفاع عن الحريات وحقوق الشعب واتخذوا أوزاكا مركزاً لهم وعرفوا باسم "عصبة العمل الوطني " وكانت شعاراتهم تتركز حول كيفية استقطاب الجماهير الشعبية المتضررة من السلطة المركزية وضرورة إعلان دستور عصر لليابان وتأسيس برلمان منتخب من الشعب والاحتكام إلى الاستفتاء الشعبي قبل البت في القضايا المصيرية وضرورة تنفيذ البنود الإصلاحية الخمسة التي أعلنها الإمبراطور على الواقع العملي وليس على الواقع النظري فقط بالإضافة إلى تخفيف الضرائب عن الفلاحين ودعم الطبقة الوسطى وضمان حرية الصحافة والنشر وتقديم العرائض إلى الإمبراطور.

وعلى الرغم أن هذه المنظمة قد لعبت دوراً متزايداً في نشر مقولات الإصلاح والأفكار المتحررة الداعية إلى حكم دستوري بقيادة الإمبراطور إلا أن المصلحين في اليابان فضلوا نموذج دستور بسمارك في ألمانيا لتقوية دور السلطة المركزية وتقوية مركز الإمبراطور.

على أية حال فإنه مع زيادة الدعوة إلى تأسيس الدستور وإطلاق الحريات الأساسية والنقابية والسياسية في اليابان راح الإمبراطور في أكتوبر عام ١٨٨١م ينشر بلاغاً جاء في هـ أن اليابان ستحظى بدستور عصري بحلول عام ١٨٨٩م وكلف ايتوهير وإعداد الخطوات التحضيرية لذلك.

والواقع أنه قبل صدور الدستور الياباني رسمياً عام ١٨٨٩م ظهرت فكرة الوزارة على النسق الأوروبي فأنشئت وزارة المالية ووزارة الجيش ووزارة البحرية ووزارة التعليم العالي و ما لبث مجلس الوزراء أن تشكل بكامله عام ١٨٨٥م لتتولى هذه الوزارة الحكم في البلاد، وتحددت الاختصاصات لكل وزير في وزارته وزيد عدد الوزارات لتصبح تسع وزارات وكان وكل رئيس وزارة هو المشرع ايتوهيرو الذي كلفه الإمبراطور بعمل الدستور ومن ثم فقد استقال ليتفرغ لمهمت هـ التشريعية، على أن هذه الوزارة التي تشكلت رسمياً أصبحت مسئولية مباشرة أمام الإمبراطور الياباني وليس أمام جهة أخرى.

وعقب ذلك تم إنشاء مجلس البلاط أو مجلس الأعيان الذي يتكون من الشخصيات الممتازة والسياسيين ذوي الخبرة يكون على غرار المجلس الملكي البريطاني ويحمل نفس الاسم، وكان المشرع الياباني ايتوهيرو يرى أن هناك فئات اجتماعية يجب تمثيلها في الحياة السياسية في اليابان مثل فئة كبار الساموراي الذين يجب حصر تمثيلهم عبر مجلس الأعيان الذي يعينه الإمبراطور لمساعدته في إدارة الشئون العليا للبلاد.

وأخيراً أعلن الدستور الياباني في ١١ فبراير ١٨٨٩م وسط مظاهر الاحتفال اللائقة ليعلن للعالم أجمع أن اليابان قد اتخذت مقعدها بين جماعة الأمم المتحضرة.

على أية حال فقد جاء الدستور مؤكداً على سيادة اليابان المطلقة والتمسك بالحكم الإمبراطوري المتوارث المقدس واحترام الحقوق الأساس ية للشعب الياباني، وفيما يتعلق بالسلطة التشريعية فقد نص الدستور على وجود مجلس الشيوخ على غرار مجلس اللوردات البريطاني ومجلس الدايت على غرار الرايخستاج الألماني وعضويته بالانتخاب وذلك لأن نظرية المشرع ايتوهيرو كانت تقوم على أساس ضرورة تمثيل التجار ورجال المال والأعمال وكبار الإداريين وهؤلاء الناس يناط بهم العمل في مجلس النواب المنتخب من هذه الشرائح فقط وليس من عامة الناس الذين لا يستطيعون دفع ضريبة محددة لقاء السماح لهم بالاقتراع.

وعلى هذا الأساس فإنه استناداً إلى الدستور الجديد فقد جرت أول انتخابات في اليا بان لانتخاب المجلس التمثيلي أو مجلس النواب في مطلع يوليو ١٨٩٠م وقد تم حصر الاقتراع بنسبة

محدودة من الذكور البالغين فقط وقد استطاعت التيارات الشعبية أن تحصل على ١٦٠ مقعداً من أصل المقاعد ثلاثمائة التي يتشكل منها المجلس التمثيلي.

وفي المقابل أيضاً فإنه تم تشكيل مجلس الأعيان أو المجلس الأعلى من أعضاء عينهم الإمبراطور واحتلوا مقعدهم بالوراثة يمثلون العائلات الأرستقراطية أو المنحدرة من كبار الساموراي كما بينا آنفاً، وأعطيت لمجلس الأعيان صلاحيات مشابهة لصلاحيات المجلس التمثيلي "الدايت".

وعلى صعيد الحياة الحزبية ولاستكمال النظام السياسي في اليابان على غرار النسق الأوروبي فقد نص الدستور على أحقية الجماعات في تأسيس الأحزاب، وسعت حكومة الإمبراطور إلى محيط الحياة الحزبية في البلاد، وعلى هذا الأساس استفادت القوى السياسية المطالبة بالدستور من عزم الإمبراطور على نقل البلاد إلى المرحلة الدستورية مع إعلان دستور ١٨٨٩م، لتعلن قيادة أحزاب سياسية ذات منحنى دستوري فتم تأسيس الحزب التقدمي الدستوري رافعاً شعار الدستور والبرلمان : كما تم تأسيس حزب الدستور الإمبراطوري رافعاً شعار الدفاع عن صلاحيات الإمبراطور في النظام الدستوري المقترح والحزب الليبرالي الذي تبنى مبادئ الحرية وحقوق الإنسان والشعب السعيد والذي حظي بتأييد الشعب الياباني.

وعلى أية حال فإن موجة تأسيس الأحزاب لم تستمر طويلاً إذ سرعان ما حلت بنفسها لأسباب ذاتية ناجمة عن فقدان الخبرة في التنظيم الحزبي المبكر في اليابان من جهة ولعدم رغبة الحكومة اليابانية في اقتباس تجربة العمل الحزبي عن الغرب دون أن تكون الأرض اليابانية مهيأة لمثل هذا العمل من جهة أخرى.

على أية حال فإن دستور ١٨٨٩م جمع بين التقاليد اليابانية والحداثة الغربية، فقد نص على إنشاء مجلس للأعيان يعينه الإمبراطور وبرلمان منتخب يسمى دايت لتمثيل الطبقات الغنية الميسورة من الشعب الياباني، وعبر هذا التمثيل المستند إلى مجلسين أحدهما بالتعيين ويخضع لإرادة الإمبراطور والآخر بالانتخاب : أقول أنه عبر هذا التمثيل بقيت الحياة البرلمانية في اليابان أسيرة التيارات المحافظة والموالية للإمبراطور، وعلى هذا لم يستطيع البرلمان التأشير على الميزانية الدولة العامة ولم يستطيع أن يلجم النزعة العسكرية التوسعية ولم يستطع الحد من صلاحيات الإمبراطور المطلقة، ومن ثم فقد تعرضت القوى والتيارات الشعبية إلى ملاحقات مستمرة تحت ذرائع ودعاوى وحجج مختلفة منها حس السيادة القومية أو الأمن القومي أو الوقوف ضد إجماع الأمة أو التشكيك بقدسية الإمبراطور وصلاحياته المطلقة وعصمته الإلهية غيره ولذا فإن الدستور الياباني الجديد عام ١٨٨٩م والبرلمان المنتخب على أساس لم يستطع ردع النزعة العسكرية اليابانية تلك النزعة التي

حولت اليابان إلى واحدة من الإمبرياليات العالمية في النصف الأول من القرن العشرين واستمر العمل بدستور ١٨٨٩م حتى عام ١٩٤٦م.

وعلى أية حال فإنه رغم السلبيات الموجودة في الدستور الجديد فإن اليابان قد حيت باحترام العالم، وراحت الحكومة الإمبراطورية تستخدم عصب تها وهيبتها ومكانتها المتزايدة بسبب تشبهها بالغرب، في تعديل وتنقيح المعاهدات غير المتكافئة، ولذا فقد استطاعت عام ١٨٩٤م وتوقيع معاهدة مع بريطانيا تم على أساسها إلغاء الامتيازات القضائية وإعادة استقلال اليابان وحريتها في التصرف في التعريفة الجمركية وتنازلت ا لدول الأخرى عن امتيازاتها في اليابان وأصبحت اليابان تتطلع إلى أن تصبح دولة عظمى.

وفيما يتعلق بإصلاح وتحديث الجيش والصناعات العسكرية فإنه يمكن القول أنه كان على رأس اهتمامات حكومة مايجي تحديث المؤسسة العسكرية وتزويدها بأحدث الأسلحة والتكنولوجيا الغربية وإقامة صناعة عسكرية متطورة في اليابان على غرار ما يحدث في الغرب الأوروبي، وقد تضمنت تلك الإصلاحات تحديث الأسطول البحري وسلاح المدفعية وسلاح المشاه وتحديث قوات الأمن الداخلي والشرطة وغيرها.

وفي سبيل إصلاح المؤسسة العسكرية في اليابان استطاعت حكومة الإمبراطور مايجي منذ بداية عهدها أن تقنع طبقة الساموراي بالتخلي عن تقاليدهم في تربية أبناهم تربية عسكرية في مقابل منح مالية تدفعها لهم الدولة وإفساح المجال أمامهم للعمل في إدارات الدولة والشركات الخاصة وكانت تلك المساعدات ترهق ميزانية الدولة لأن طبقة الساموراي كانت ت زيد على ٥% من سكان اليابان، وقد تطلب ذلك اتخاذ تدابير سريعة للحفاظ على أموال الدولة من أجل توظيفها في تحديث القوى والصناعات العسكرية فصدر قرار بتقليص الصادرات المالية للساموراي إلى الحد الأدنى منذ عام ١٨٧٦م.

أما عن الإصلاحات الاقتصادية في عصر مايجي، فإن ح كومة مايجي استفادت كثيراً من إصلاحات أسرة توكوجاوا الاقتصادية ولم تبدأ من الصفر، وانطلقت حركة التحديث الاقتصادي بشكل سريع نظراً لكفافة السكن في المدينة ووجود شبكة مهمة من النقل البري والنهري والبحري وصناعات حرفية متطورة وتكنولوجيا زراعية متقدمة وتراكم مالي لم يشهد استنزافه إلى الخارج بسبب انتهاج أسرة توكوجاوا للعزلة الداخلية وجهاز إداري شديد التنظيم وقادر على توظيف تلك الإيجابيات المتوارثة عن النظام السابق إلى الحد الأقصى ومما زاد في تسهيل حركة التحديث أن السلطة الإمبراطورية

الحاكمة كانت شديدة الحماس لها و تريد تحصين المجتمع الياباني بسرعة خوفاً من مخاطر غزو خارجي محتمل في أي لحظة.

ويعني ذلك أن مرحلة توكوجاوا قد مهدت الطريق لحركة تحديث سريعة وناجحة في اليابان، وكانت كل طبقات وشرائح المجتمع الياباني منذ ١٨٦٨م على استعداد للانخراط في تلك الحركة على أمل تحسين أوضاعها الاقتصادية وإضفاء مزيد من العدالة والمساواة على العلاقات الإنسانية داخل المجتمع الياباني.

وبدأت طبقة الساموراي العسكرية التي كانت تعيش بشكل طفيلي على حساب قوى الشعب العامل في اليابان في حكم توكوجاوا، أقول بدأت تتخلى عن دورها الطفيلي وتوزعت على الق وى المنتجة في الأرياف والمدن.

كانت المخططات العامة التي ترمي لإنعاش الصناعة والتجارة قد نشرت منذ العام الأول لحكم مايجي، وكان الهدف منها إنهيار احتكار الشوجون للتجارة الخارجية وإطلاق حرية التجارة في بعض المجالات . ولما كانت الدولة في عامها الأول في حالة ما لية صعبة بسبب المنازعات والحروب الداخلية، لجأت الدولة في البداية إلى إهدار عملة ورقية والاستدانة والقروض الداخلية ولكن سياسة حكومة مايجي الرشيدة غيرت الواقع تغييراً جذريا خلال سنوات قليلة، فمع قدوم عام ١٨٧٥م ارتفعت واردات الدولة وانتفت الحاجة إلى القروض ال داخلية وتم ضبط إصدار العملة الورقية بشكل جيد.

ولقد قامت الدولة بتطوير خطوط السكك الحديدية على نطاق واسع منذ عام ١٨٧٠م وتطور حجم النقل عبر الشحن البحري والنهري وتوسع استخدام التكنولوجيا المستوردة والمطورة مجلياً، فتطور الإنتاج الزراعي على نطاق واسع ولاقى ا لإنتاج الحرفي المتطور حماية خاصة وتطور القطاع الصناعي بسرعة ملحوظة وتم إنشاء الكثير من المؤسسات الصناعية بتشجيع مباشر من الدولة ما لبثت أن باعتها إلى مؤسسات خاصة لإدارتها وتطوير الإنتاج فيها.

ولقد وضعت الرقابة الصارمة على التجارة الخارجية ومنع تصدير الذهب والفضة والمعادن الأخرى إلى الخارج إلا بإذن خاص من أجهزة الرقابة الحكومية وتطور إنتاج الذهب والفضة في البلاد وتم إصدار الين الياباني كعملة وطنية موحدة لليابان منذ عام ١٨٧١م ونشأت البنوك اليابانية العصرية منذ عام ١٨٧٢م بهدف حماية النقد الوطني المعدني والورق على حد سواء.

وهكذا بدأ الاقتصاد الياباني يرتدي وجهاً عصرياً متطوراً في المايجي، ولعل أبرز تجليات ذلك التحديث قد ظهرت في قطاعات البنوك والنقد والصيرفة والنسيج وتحديث العمل في المناجم وخطوط الحديد والنقل النهري والبحري وإنشاء شبكة عصرية للبريد منذ عام ١٨٧٠م وشبكة عصرية لخطوط المترو منذ عام ١٨٧٢م.

وفيما يتعلق بالإصلاحات الاجتماعية في عصر مايجي فإنه يمكن القول أن هذا العصر شهد زيادة مضطردة في عدد السكان بسبب الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتشجيع الحكومة لزيادة عدد القوى المنتجة وقد تضاعفت حجم المدن اليابانية وتمدن سكانها مع اتساع شبكة المواصلات وبناء المدارس والجامعات والمدارس الفنية وتوسعت شبكة العلاقات الاجتماعية والمسارح والسكن والمطاعم ودور النشر.

ولقد وجهت الحكومة جهودها في القضاء على القيود الاجتماعية التي كانت سائدة في العصر السابق وشددت الحك ومة على تطبيق فكرة المساواة التامة بين اليابانيين في الحقوق والواجبات دون النظر إلى الشريحة الطبقية التي ينتمي لها الفرد ومن ثم فقد لعبت نظرية المساواة هذه دوراً أساسياً في نشر روح التفاؤل بين الأجيال المتعاقبة.

وعلى أساس قاعدة المساواة هذه كان باب الترقي الاجتماعي مفتوح أمام الجميع على أساس قاعدة الموهبة والقدرة والكفاءة الشخصية وإتقان العمل والتفاني في سبيل المؤسسة، وبالفعل وصل عدد كبير جداً من أبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة إلى أعلى المراكز الإدارية والمالية والعسكرية بسبب كفاءتهم الشخصية فقط.

وتطبيقاً للدستور فقد أصبحت حرية التنقل مكفولة للجميع وأصبح كل فرد حراً في اختيار المهنة التي يريدها وأصبح الزراع أحراراً في زراعة المحاصيل بحرية تامة وأصبحت المساواة بين الجميع مسألة مكفولة أمام القانون.

ولقد تم القضاء على بعض العادات المتخلفة من المأكل والمشرب والملبس فتم تقديم لحوم البقر في المطاعم على الرغم من تحريم الديانة البوذية لكله، وارتدى الشباب الياباني الثياب الغربية، كما ظهرت هذه الثياب في مراسم البلاط نفسه والحفلات الرسمية، وظهرت الطرز الأوروبية في البناء وانتشرت فكرة تحرير المرأة على النسق الأوروبي.

والواقع أن اليابان اصطبغت بالطابع العصري في النسق الاجتماعي وكان الغرض الأول هو إقناع الدول الغربية تقترب من مستوياتهم وأن اليابانيين أصبحوا أوروبا في كل شيء عدا لون البشرة،

ومن ثم راح اليابانيون يحلقون شعورهم على طريقة الأوروبيين وراح الإمبراطور يعلن أن الثياب ذات الطراز القديم لم تعد تواكب العصر.

وفيما يتعلق بإصلاحات عصر مايجي في النواحي التعليمية فنه يمكن القول أن إصلاحات جذرية قد أدخلت على نظام التعليم وتم إفساح المجال أمام جميع اليابانيين الذين هم في سن الدراسة لدخول المدارس، وقد تمت صياغة التعليم في اليابان على النسق الغربي.

كان الهدف الأساسي من الاهتمام بالتعليم في اليابان هو تنمية الحس القومي والوطني عند تلاميذ المدارس لتكوين مواطنين صالحين في المستقبل منتمين إلى بلادهم حتى لا يرتكبوا الجرائم ضد مجتمعهم مثل الكذب والغش والخداع والتزوير والتآمر وا لتجسس وخيانة الوطن والرشوة وسرقة المال العام وعلى الجانب الآخر تنمية القدرات والاكتشافات والاختراعات والخلق والإبداع والابتكار لتكوين كوادر فنية وإدارية ومهنية قادرة على المساهمة في صنع حضارة يابانية تفوق على الحضارة الغربية.

وعلى هذا الأساس ولما كانت الحاجة ملحة عند المصلحين اليابانيين في تأسيس التعليم على أسس عصرية راحوا يستعينوا بالعلماء والمعلمين الأوروبيين سواء كانوا أعضاء البعثات الدينية أو العلماء المتخصصين في اللغات الأوروبية أو عن طريق استقدام علماء من أوروبا خبراء في التعليم والمناهج التربوية.

لما كان البند الخاص بمرسوم القسم في مارس ١٨٣٨م ينادي بالتماس المعرفة من أي مكان في العالم فقد تم استدعاء الخبراء من الدول المتقدمة وأصبحوا موضع ترحيب وتقدير احترام من قبل الحكومة والشعب على حد سواء، وقد راحت السفن القادمة إلى اليابان العدد الكبير من الخبراء في التعليم وباقي المجالات وقد حصل هؤلاء الخبراء الأجانب في مجال التعليم على ما يوازي ٣٠% من ميزانية وزارة التعليم مضافاً إلى هذه النسبة نفقات إرسال المبعوثين إلى الخارج.

ولقد راح الإمبراطور الياباني مايجي يحث المعلمين اليابانيين على ضرورة الاستفادة من هؤلاء الخبراء حتى يتسنى للمجتمع الاستغناء عن هؤلاء الخبراء بعد فترة لأن في وجودهم ضغط على ميزانية البلاد.

وعلى الجانب الآخر راحت الحكومة الإمبراطورية ترسل البعثات اليابانية إلى الدول الأوروبية المتقدمة ليسهل أفرادها من العلوم الغربية الحديثة وينقلوها إلى المجتمع الياباني، ومن ثم فقد كان يتم

التدقيق في اختيار المبعوثين من أجل نقل المناهج التعليمية والتربوية الغربية الصالحة لخلق كوادر إدارية بناءة.

وعلى الجانب الثالث راحت الحكومة تتبنى حركة ترجمة الكتب الأجنبية إلى اللغة اليابانية وإنشاء المدارس الحديثة مما أثرى الحياة العلمية والفكرية والثقافية.

كانت عناصر العملية التعليمية في اليابان تقوم على أساس ضرورة بناء مدارس على طرز حديثة مجهزة بالأثاث والسبورات والوسائل التعليمية ودورات المياه والأفنية الواسعة وحجرات الموسيقى وورش النجارة والخراطة والمراسم وغيرها.

وكان من بين عناصر العملية التعليمية هو الاهتمام بتكوين معلم قادر على القيام بأداء عملية تربوية تثقيفية تنويرية تربوية وقوع عنه المعاناة يتم اختياره على أساس الكفاءة والقدرة والموهبة في غرس الاتجاهات التربوية السليمة في عقول التلاميذ ولذا تم التوسع في إنشاء دور المعلمين لتأهيل القائمين على العملية التعليمية وهذا يفسر الاهتمام ببناء دور المعلمين.

وعلى الجانب الثالث فإن المناهج كانت أحد عناصر العملية التعليمية في اليابان لأنها هي التي سوف تحقق أهداف التعليم في تنمية الحس القومي والوطني عند تلاميذ المدارس وتنمي ة القدرات والإبداعات والاكتشافات عند هؤلاء التلاميذ ولذا فقد تم وضع مناهج تربوية تعليمية سلبية تخاطب عقول التلاميذ وتنمي روح وقوة الملاحة والتفكير العقلي.

وعلى هذا الأساس بات التعليم إلزامياً وإجبارياً منذ عام ١٩١٠م لجميع البنات والصبيان مابين السادسة والحادية عشرة وارتفعت نسبة الطلاب بشكل بارز، وقد تم إنشاء المدارس الابتدائية والثانوية وتم إنشاء الجامعات ودور المعلمين، كما تم إنشاء مدارس لتعليم البنات، وراحت الحكومة اليابانية ترسل بعثة من خمس فتيات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبعد عودتهم عام ١٨٧٢م تم إنشاء العديد من مدارس البنات الخاصة اليابانية.

وقد لعبت تلك الجامعات الدور الأساسي في نشأة فكرة المساواة بين اليابانيين، يشعر فيها كل ياباني بأنه فرد كامل العضوية في جماعة بشرية تحترم كفاءته الشخصية ويبادلها الاحترام بالحفاظ على القيم والتقاليد اليابانية التي جعلت من اليابان نموذجاً يحتذى به في الحفاظ على الأصالة إلى جانب الدخول في الحداثة إلى أبعد الحدود.

ولقد سارعت كثير من الإرساليات الدينية الأجنبية إلى فتح مدارس وجامعات لها في اليابان ويغلب عليها الطابع العلماني وليس الديني، ولقد لعبت تلك الجامعات دور اً ملحوظاً في نقل الكثير من الأفكار التحررية والإصلاحية إلى اليابان.

على أية حال فقد استغرق تطوير التعليم وقتاً وجهوداً مضنية وتكاليف باهظة على مدى أربعين عاماً متواصلة من ١٨٧٠-١٩١٠م لم يحقق خلالها أي بلد أسيوي تقدما مشابهة ولم تعد أوضاع التعليم في اليابا ن أقل تطوراً مما كانت عليه في غالبية دول العالم المتقدم وبات التعليم التقني والمهني في اليابان يحقق أفضل النجاحات على المستوى العالمي في هذا المجال[2].

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر بانيكار: آسيا والسيطرة الغربية، المرجع السابق، د / مسعود ضاهر النهضة العربية والنهضة اليابانية، عالم المعرفة، العدد ٢٥٢، الكويت، ١٩٩٩م، باتريك سميث: اليابان، ترجمة سعد زهران، عالم المعرفة العدد ٢٦٨، الكويت ٢٠٠١م، د/ رأفت الشيخ: آسيا في التاريخ الحديث والمعاصر، المرجع السابق.

٣ – أشرح أسباب و نتائج حركة الأستعمار الأوروبي في القارة الأسيوية.

-الأسباب الدينية:

يميل كثير من المؤرخين في تفسير الحركة التي يطلق عليها حركة الكشوف الجغرافية على القارة الآسيوية منذ القرن السادس عشر، تفسيراً دينياً في المحل الأول، وهذا يعود بالدرجة الأولى من وجهة نظرهم إلى سبق أسبانيا والبرتغال إلى هذه الرحلات الكشفية رغبة منهما في مطاردة ا لمسلمين الكفرة وباء الطاعون في شمال غرب أفريقيا وغيرهم وتحويلهم إلى الديانة المسيحية على المذهب الكاثوليكي والاتصال بالمملكة الأسطورية في الحبشة وهي مملكة القس يوحنا وتحويل المسيحيين في الحبشة إلى الديانة المسيحية على المذهب الكاثوليكي بدلاً من المذهب الأر ثوزكس، وفصل كنيسة الحبشة عن الكنيسة القبطية الأرثوزكسية في الإسكندرية، بالإضافة إلى ذلك تحويل الوثنين في أفريقيا وآسيا إلى الديانة المسيحية وتحويل المغول في آسيا إلى الديانة المسيحية من أجل تطويق العالم الإسلامي والحد من انتشار الإسلام وإنشاء إمبراطورية مس يحية عالمية إرضاء ليسوع المسيح عليه السلام.

وتفسير ذلك من وجهة نظر هذا الفريق من الدارسين أن الروح الصليبية قد سيطرت بشكل جارف على حكام أسبانيا والبرتغال وأن سياسة هاتين الدولتين قد خضعت بشكل تام لهذه الروح الصليبية وذلك بسبب طول فترة الصراع بينهم وبين المسلمين، من ثم فإنه حينما تمكنت أسبانيا والبرتغال من طرد العرب المسلمين من آخر معاقلهم في شبه جزيرة أيبريا وهي غرناطة عام ١٤٩٢م، أضحت الرغبة ملحة وعارمة في مطاردة المسلمين واستغرقوا في أحلام اليقظة استغراقاً مضحكاً ساذجاً، فراحوا يضعون الخطط والمشروعات لل قضاء على الإسلام والمسلمين قضاء تاماً مبرحاً وسحقه في آسيا وأفريقيا.

ويرى أصحاب هذه الرؤية الدينية أن الدافع الديني كان على رأس دوافع ما يطلق عليه بحركة الكشوف الجغرافية بدليل أن هذه الكشوف قد ظفرت بأعظم اهتمام من البابوية، وقد ظهر ذلك جلياً واضحاً في المراسيم المتلاحقة التي أصدرها البابوات يخولون بها ملوك البرتغال وأسبانيا الحق في ملكية كل إقليم جديد أو كل بحر جديد يتم اكتشافه في الحاضر و المستقبل وطالبوا ببذل الجهود لتنصير سكان المناطق المكتشفة في أفريقيا وآسيا والحيلولة بينهم وبين الإسلام.

وعلى الجانب الآخر فقد بذلت البابوية في ذات الوقت جهداً كبيراً واستخدمت نفوذها الأدبي لإغراء الملاحين والبحار على الانخراط في سلك تلك الكشوف، حينما رأت أن الإقبال على العمل في سفن الكشوف الجغرافية ضعيفاً وفاترا، وراح البابوات في مراسيمهم يعدون المشتركين في تلك الرحلات با لعفو عند الحساب في اليوم الآخر الفوز بالجنة والنجاة من النار،وصدرت الأوامر برسم الصلبان على أشرعة السفن وكان دعاة المسيحية من رجال الطوائف الدينية يرافقون الحملات الاستكشافية للقيام بمهمة نشر المسيحية وفق المذهب الكاثوليكي.

كانت أنظار البرتغاليين متجهة في المحل الأول إلى الهند وكان الأمير هنري بن يوحنا ملك البرتغال وهو ما يعرف بهنري الملاح قد فكر في الوصول إلى الهند عن طريق الدوران حول أفريقيا، فشجعت البابوية هذا الاتجاه، وكان على رأس هؤلاء البابوات، البابا نيقولا الخامس ١٤٤٧م-١٤٥٥م والذي أدلى بدلوه في مجال الآمال الصليبية العريضة واهية الأساس واستغرق هذا البابا استغراقاً هزيلاً مضحكاً، فوضع خطة تنفذها الرحلات الكشفية لضرب المسلمين ضربة أخيرة قاصمة والقضاء على الإسلام قضاءا تاماً مبرما، وراح يرسل في عام ١٤٥٤م مرسوماً إلى الأمير هنري الذي كان يبغض الإسلام أشد البغض، يعرف باسم "خطة الهند".

كان فحوى خطة الهند هو إعداد حملة صليبية نهائية تشنها أوروبا الكاثوليكية للقضاء على الإسلام، بعد أن تحقق كشوف البرتغاليين أهدافها، وبعد أن يتصل البرتغاليون بالملوك المسيحيين سواء في أفريقيا أو في آسيا كي يسهم هؤلاء الملوك في ت مويل الحملة الصليبية بالأموال والرجال والعتاد ويتم تطويق البلاد الإسلامية، وقد طلب البابا من البرتغاليين أن يهتموا بالقضاء على المسلمين أينما وجدوهم، وراح البابا نيقولا الخامس بمنح البرتغال السيادة على كل الأراضي التي تكتشفها حتى بلاد الهند تقديراً للبرتغا ل بصفة عامة وللأمير هنري بصفة خاصة تقديراً له كجندي باسل من جنود المسيح، مع ضمان العفو عن حساب اليوم الآخر والفوز بالجنة لكل من يشترك في هذه الحملات الكشفية.

ويبدو أن البابا نيقولا الخامس قد بالغ كثيراً في تشدده ضد الإسلام والمسلمين وذلك بسبب أن شعور العالم المسيحي آنذاك قد بلغ الذروة من السخط على المسلمين والكراهية لهم، بسبب نجاح الدولة العثمانية في عام ١٤٥٣م وهو العام السابق لخطته، في فتح القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية.

ونظراً للأهمية البالغة لخطة الهند التي وضعها البابا نيقولا الخامس للأمير هنري الملا ح فإننا سوف نورد بعض المقتطفات منه لإلقاء الضوء على حقيقة الخطاب الديني من قبل الكنيسة في ذلك الزمان.

راح البابا نيقولا يستهل خطابه بقوله "أن سرورنا لعظيم أن نعلم أن ولدنا العزيز هنري أمير البرتغال، يسير ويترسم خطي أبيه خالد الذكر الملك يوحنا، بوصفه جندياً باسلاً وقديراً من جنود المسيح، ليقضي على أعداء الله وأعداء المسيح من المسلمين الكفرة.

وأن الأمير سوف يوطن العائلات المسيحية ببعض جزر المحيط غير الآهلة بالسكان ويقيم بها الكنائس ابتغاء إقامة شعائر الأسرار المقدسة، وإذا تذكر الأمير أن أحداً في محيط ذاكرة ا لبشر لم يمخر عباب البحر إلى شواطئ الشرق القصية فإنه أيقن بأنه يستطيع بذلك أن يقدم لله أعظم آية على خضوعه له، فإذا تم على يديه اخترق المحيط ملاحة حتى بلاد الهند، التي يقال أنها خاضعة آنفاً للمسيح، وأن هو توصل على إنشاء العلاقات بينه وبين هؤلاء الناس، فإنه س وف يتمكن من حملهم على النهضة لبذل العون لمسيحيي الغرب على أعداء الدين، وسيستطيع في الوقت ذاته أن يدخل في الطاعة والخضوع بإذن من الملك جميع الوثنيين الذين لم تسهم حتى الآن يد الإسلام ويدخل اسم المسيح في نطاق علمهم.

وقد رأينا بعد التأمل العميق وبعد أن وضعنا في حسابنا أننا برسائلنا الرسولية، قد منحنا إلى الملك ألفونسو الحق الكامل المطلق في غزو وفتح وقهر جميع الأقطار الواقعة تحت حكم أعداء المسيح مسلمين كانوا أو وثنيين، فإننا نريد برسالتنا الرسولية هذه أن يقوم نفس الملك ألفونسو والأمير وجميع خلفائهما منفردين دون غيرهم بكافة الحقوق في احتلال وامتلاك جميع الجزر المذكورة والموانى والبحار المذكورة أدناه، كما أنه محظور على جميع المسيحيين المخلصين دون إذن من الفونسو وخلفائه أن يعتدوا على ما لهم من سيادة وستصبح جميع الفتوح التي تمت حتى اليوم أو التي سوف تتم في قابل الأيام أو الفتوح التي تمتد حتى ساحل غينيا وجميع بلاد الشرق على الدوام وإلى الأبد في المستقبل تحت سيادة الملك ألفونسو.

على أية حال فقد توالت المراسيم البابوية التي تؤكد على احتكار البرتغال لبلاد الشرق، ففي ١٣ مارس ١٤٥٦م، أصدر البابا كاليكستوس الثالث مرسوماً باب ورياً يؤكد على المنحة التي وهبها نيقولا الخامس للأمير هنري والملك الفونسو، وبذلك تمكن هنري من الحصول على شيء كان يعد في القرن الخامس عشر حقاً قانونياً مطلقاً لا سبيل إلى منازعته، فضلاً عن إعلانه عن غاياته السياسية والدينية، والشيء الوحيد الذي يبرز واضحاً جلياً في هذا المرسوم والذي قبله والذي قدر له

أن يكون له أثر قوي في السياسة على مدار المائة سنة التالية هو المزج بين الدافع الروحي إلى فتح الأراضي الوثنية من أجل المسيح، وبين الحمية المتعصبة، بالدعوة إلى توجيه الضربات إلى جذور الإسلام بمهاجمته من الخلف.

ويؤكد أنصار الدافع الديني وراء حركة الكشوف الجغرافية أن الدليل على وجود هذا الدافع الروحي هو تدخل الكنيسة بقيادة البابا الكسندر السادس على فض النزاع بين أسبانيا والبرتغال بمقتضى معاهدة ترودبسيلاس في يونية عام ١٤٩٤م.

وتفسير ذلك أن البرتغاليين كانوا حريصين جداً على الاحتفاظ بالأقاليم المكتشفة ملكاً خالصاً لهم ولكن حينما قام كريستوفر كولمبوس برحلته لحساب أسبانيا، أصبحت أسبانيا منافسة لهم في هذا المضمار، وزاد الموقف حرجاً أن البرتغال كانت قد ظافرت من البابا في روما بمرسوم بابوي وهو مرسوم نيقولا الخامس يخولها الحق في تملك جميع القارات والجزر التي تكتشفها البرتغال، وأقر هذا المرسوم ثلاث بابوات آخرون، ورأى البرتغاليون عدم جدوى المرسوم البابوي الذي منحهم جميع البلدان الواقعة في طريق الهند من الشرق، إذا كان الأسبان قد سبقوهم من الغرب وانتزعوا منهم الهند، وكادت تقع الحرب بينهما لولا أن لجأت الدولتان إلى البابا اسكندر السادس تلتمسان تدخله بينهما لتسوية الخلاف تسوية سلمية واستجاب البابا لطلبهما وفض النزاع بين الدولتين عام ١٤٩٤م بالمعاهدة سابقة الذكر والتي اقتسم الأسبان والبرتغال بمقتضاها العالم خارج أوروبا فيما بينهما، فكانت الأمريكتان ما عدا البرازيل من نصيب الأسبان وكانت أفريقيا والبرازيل ضمن ممتلكات البرتغال، وعلى هذا أساس حال قرار البابا من نشوب الحرب بين أسبانيا والبرتغال.

ويدلل فريق المؤرخين الذين يؤمنون بالدافع الديني وراء حركة الكشوف الجغرافية على أهمية الدوافع الدينيةِ باستشهادهم بأن كان من الحملات الكشفية بعض رجال الدين الذين قاموا بنشاط تبشيري في القارة الآسيوية وأنهم نجحوا في إقناع بعض الحكام في القارة الآسيوية باعتناق الديانة المسيحية وترتب على هذا أن شاعت المعتقدات المسيحية في تلك القارة.

وتفصيل ذلك أن مرحلة التبشير بالمسيحية من وجهة نظرهم بدأت بوصول البرتغاليين إلى آسيا، وكان سلطان البرتغاليين في الشرق قائماً على مراسيم نيقولا الخامس وكاليكستومي الثالث وإسكندر السادس، التي تقسم الأراضي المكتشفة حديثاً بين أسبانيا والبرتغال وتفرض على عاهل هاتين المملكتين عبء نشر العقيدة المسيحية، وكان من الطبيعي أن ملك البرتغال وموظفيه يظهرون نحو التنصير حمية وتعصب يمكن فهم المراد منها.

فلقد كان التنصير عند البرتغاليين شأناً من شئون الدولة وأحسن مانويل بالشكر العظيم على ضم نصف العالم إليه، فأخذ على عاتقه رعاية مصالح الكنيسة في البلاد المكتشفة حديثاً وراح الملك مانويل يدفع كل نفقات تأسيس الكنائس والنظام الكنسي بالشرق، ولذا فإن التنصير بالإضافة إلى التجارة والإدارة كان من احتكارات التاج الخاصة وذلك في البداية على الأقل، ومن ثم لم تتول البابوية بنفسها تنظيم المجمع المقدس لنشر العقيدة لل هيمنة على الأعمال التبشيرية وتنسيقها إلا بعد مرور مائة وثلاثة وعشرون سنة على وصول فاسكو دي جاما إلى الهند، وهذا يفسر أن البرتغال لم تتخلى عن حقها في تعيين الأساقفة الكاثوليك بأجزاء معينة من الهند إلا في عام ١١٥٠م بمقتضى مبدأ رعاية الملك التي أنشأها المرسوم البابوي في عام ١٥١٤م في عهد البابا ليو العاشر الذي يخول السلطات فعلاً في يد التاج البرتغالي في المناطق التي تدعى فيها البرتغال لنفسها الحقوق السياسية.

على أية حال فأنه لم يكن مسموحاً لغير المسيحيين بالعيش في ميناء كوتشين على سبيل المثال، وهي رقعة صغيرة من الأرض محاطة بأسوار حصينة، وكانت الكنيسة تدعى في مدينة "جوا" حقوقاً أوسع مما للدولة، وقد استقر الرهبان الفرنسسكان بها، منذ عام ١٥٣٤م أصبحت "جوا" أسقفية تمتد سلطتها على الشرق الأقصى كله، وراح الملك يوحنا الثالث ملك البرتغال يصدر تعليمات خاصة إلى نائبه يوحنا دي كاسترو بأن يتخذ أقسى أنواع الإجراءات لاستئصال الهنود فى جوا ومنح المنتصرون امتيازات خاصة، وأوحى إلى موظفيه فهدمت جميع معابد الهندوك في جوا وصودرت ممتلكاتهم ووزعت بين الطوائف الدينية عام ١٥٤٠م، واتخذت أعنف إجراءات الاضطهاد، وبدأت المحاكم الكنسية تدين الزنادقة، حتى قبل إنشاء محاكم التفتيش رسمياً في عام ١٥٦٠م.

ومن وجهة نظر أنصار الدافع الديني أن الكنيسة قد ساهمت كثيراً في هذه البعثات التنصيرية على أساس أن يوحنا الثالث ملك البرتغال كان قد كتب إلى ممثله في روما عام ١٥٣٩م يأمره أن يلتمس من البابا أن يقدم إل يه قساوسة جلبوا على الغيرة والحمية والإخلاص والقدرة على القيام بالعمال التبشيرية بالهند، وراح البابا يوصي بإرسال فرانسيس زافيير وهو جندي مدرب من جنود المسيح وصادق الإخلاص ومستعد لتحمل أي عذاب يتعرض له، يؤمن إيماناً عميقاً بأنه صاحب رسالة.

أبحر زافيير من لشبونه إلى الهند في أبريل ١٥٤١م ووصل إلى الهند باعتباره قاصداً رسولياً للبابا ومفتشاً ملكياً برتغالياً للبعثات التبشيرية.

سار زافيير حافي القدمين إلى مستشفى لمرضى الجزام في "جوا" حيث أخذ يغسل قروحهم، وراح في عام ١٥٤٢م يؤسس في "جوا" جامعة القديس بولس لتدريب المبشرين الموجهين لآسيا، ولا

عجب أن يلعب ذلك المعهد دوراً خطيراً في النشاط التنصيري بآسيا ويعود السبب في هذا إلى أن دخول المبشرين إلى الشرق الأقصى إبان القرن التالي لم يكن ليتم إلا عن طريق جوا وعدها، وكان أبناء اليابان والصين وغيرها يجلبون إلى ذلك المعهد من أجل أن يتلقوا التدريب فيه ناهيك عن ذلك أن معظم من عملوا من الأوربيين في حقل التبشير بالشرق الأقصى كانوا يتلقون تدريباً أولياً في جوا قبل أن يتم تعينهم في مناصبهم الدينية.

كان زافيير تواقاً لنشر رسالة المسيح ومن ثم فقد راح يغادر جوا ينزل بين جماعات الصيادين النازلين على طول ساحل ملبار وقد استطاع أن يؤثر على بعضهم خاصة وأن المسيحية لم تكن مجهولة على ساحل ملبار، وراح بعد ذلك يغادر شواطئ الهند التماساً لآفاق جديدة لدعوته في الشرق الأقصى، وقبل أن يغادر كوتشين راح يكتب لملك البرتغال يوحنا الثالث ... ينبغي أن تعلن لخدامك بأوضح عبارة، أن الوسيلة الوحيدة – للنجاة من غضبك والوصول إلى مرضاتك وعطفك هي الحصول على أكبر عدد ممكن من المسيحيين في الأقطار التي يتولون الحكم فيها.

وحينا انتقل زافيير إلى الجزر الأندونيسية أكب على العمل بين سكان الساحل الفقراء والوضعاء واستطاع بجهوده أن يحول بعض سكان الجزر إلى الديانة المسيحية، وراح يسافر إلى البابا عام ١٥٤٩م واستطاع أيضاً أن يحول بعض سكان مقاطعة ساتسوما إلى ديانته.

ويقرر أنصار الدافع الديني أن المبشرين قاوموا بعد وفاة زافيير بجهود جبارة ومخلصة في سبيل تحويل سكان آسيا إلى الديانة المسيحية وأن الأب كوفلر استطاع أن يقوم بتنصير أسرة ينج المخلوعة من عرش الصين.

وإذا كانت هذه وجهة نظر المؤرخين الذين يؤمن ون إيماناً مطلقاً بأن الدوافع الدينية هي لب وعصب ومركز الكشوف الجغرافية للقارة الآسيوية فإن هناك سؤالاً يفرض نفسه علينا الآن، ما هي حقيقة الدوافع الدينية ؟؟ أو بتعبير آخر ما هو دور الدين في حركة الكشوف الجغرافية الآسيوية.؟؟

وللإجابة على هذا السؤال نستطيع ا لقول على الجانب الأول بأن خطة الهند التي وضعها البابا نيقولا الخامس عام ١٤٥٤م ليقوم الأمير هنري الملاح بتنفيذها بالقضاء على المسلمين – وتحويلهم إلى الديانة المسيحية وتحويل الوثنين في أفريقيا وآسيا وتحويل المغول إلى الديانة المسيحية والوصول إلى مملكة القس يوحنا في الحبشة وتحويل هذه المملكة إلى الديانة المسيحية على المذهب الكاثوليكي بدلاً من المذهب الأرثوذكسي أقول أن هذه الخطة لم يكن دافعها ديني في المحل الأول وهذا يمكن تفسيره على ضوء شخصية نقولا الخامس وظروف الكنيسة وشخصية الأمير هنري الملاح في ذلك الزمان.

فالبابا نيقولا الخامس من بابوات عصر النهضة وكان كل ما يشغل باله أثناء رئاسته للبابوية هو جمع وشراء الكتب والمخطوطات النادرة وتأسيس مكتبة الفاتيكان وكان مولعاً باقتناء النفائس الأدبية والفنية والتحف النادرة والتقرب من العلماء والأدباء والشعراء والفنانين وكان منغمساً حتى أطرافه في الطبل والرقص والغناء والموسيقى والخدم والحشم والعبيد ويعني ذلك أنه كان مهتماً بمظاهر وأبهة عصر النهضة يتشبه بالملوك والأمراء في ممارساته الحياتية، ولم يكن تقياً ولا ورعاً ولا زاهداً ولا متقشفاً ولا عابداً ولم يكن يهمه أمر الدين بالصور ة التي تم طرحها من قبل المؤرخين المتعصبين للدوافع الدينية.

ومع تردي أحوال الكنيسة وتدهورها وفسادها وسوء سمعتها بسبب فساد رجال الدين وانتشار الرشوة داخل الإدارة الكنسية وبسبب بيع الوظائف الكنسية وبيع صكوك الغفران والانحلال الأخلاقي داخل الكنيسة، راح البابا نيقولا الخامس يبحث عن مزج لاسترداد هيبة الكنيسة واستعادة نفوذها ورغبة منه في كسب زعامة العالم المسيحي ورغبة منه في الحصول عل العائد المادي الذي سوف يعود على الكنيسة من جراء القيام بحركة الكشوف الجغرافية، ومن ثم فقد تستر الرجل برداء الدين، حاملاً راية الصليب مثل سلفه البابا أربان الثاني في مجمع كليرمونت في فرنسا عام ١٥٩٥م من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية وأدبية.

ولم يكن الأمير هنري الملاح على الجانب الآخر تقياً ولا ورعاً ولا زاهداً ولا متقشفاً ولا حتى متديناً، ولم يكن تعصبه ضد الإسلام ينم عن رغبة دينية دف ينة أكثر من كونه حقداً وحسداً على العرب المسلمين الذين أسسوا حضارة عريقة في شبه جزيرة أيبريا، والرجل كان مهتماً بالعلوم الدنيوية مستغرقاً في أبحاثه وتأملاته في علم الفلك والجغرافيا ومهتماً بإنشاء المراصد الفلكية وصناعة السفن الملاحية وكان يبحث عن المجد وال شهرة وتكوين إمبراطورية برتغالية استعمارية لداوفع سياسية واقتصادية.

وفي حقيقة الأمر فإن ما قام به البرتغاليون في ذلك الوقت يعد امتداداً للحركة الصليبية التي كانت قد تسربت برداء الدين منذ القرن الثاني عشر لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واستعمارية، ومن ثم فقد وضع البرتغاليون هدف تعقب القوى الإسلامية وتطويقها والاتصال بملك الحبشة للاشتراك في حركة تطويق الدول الإسلامية من أجل القضاء على مصدر قوتها الذي يتمثل في تجارة الشرق والسيطرة على شرايين الملاحة المؤدية إلى مصادر هذه التجارة، وعلى هذا الأساس لم يكن دافع البرتغاليين دينياً في المحل الأول ولكنه كان اقتصادياً في حقيقة أمره ناهيك عن شهوة السيطرة والتملك والاستعمار والسيادة السياسية.

وإذا ما افترضنا جدلاً أسبقية الدينية فمعنى هذا أنه كان من المفروض أن يقف جميع المسيحيين وراء هذه الحملات الدينية من أجل نشر الديانة المسيحية، ولكن ما حدث كنا عكس ذلك تماماً، فقد تضامنت المدن المسيحية الإيطالية معقل المسيحية الكاثوليكية وخاصة البندقية، مع القوى الإسلامية في حصر في معركة ديو البحرية عام ١٥٠٩م في مقاومة محاولات البرتغال للتعرض للتجارة الشرقية، وبطبيعة الحال فإن سبب تضامن البندقية مع مصر ضد البرتغال هو أن المدن الإيطالية كانت المكمل الأوروبي في سلسلة تجارة الشرق، ومن ثم فإن مصلحتها الاقتصادية حتمت مساعدتها للمسلمين ضد إخوانهم في الدين المسيحي، وهذا يقلل من أهمية الدافع الديني وراء حركة استعمار أوروبا للقارة الأفريقية والآسيوية في القرن السادس عشر.

ومما يقلل من أهمية الدوافع الدينية أو حتى يجبها أن البعثات الدينية البرتغالية وغيرها، قد فشلت في مهمتها الدينية المنوطة بها في النهاية بسبب ما أحاط بهذه البعثات من شكوك وممارسات منافية للدين المسيحي، فقد تركت هذه البعثات في كثير من الأحيان مهمتها الأساسية وهو تنصير الآسيويين، وراحت بدلاً من ذلك تنشر الكثير من المعلومات عن ثروات القارة الآسيوية وتتدخل في الأمور السياسية، مما أفسح عن النوايا الاستعمارية والاقتصادية التي أخفتها تلك البعثات متشحة برداء المسيح.

فعلى الرغم من أن التنصير عند البرتغاليين كان شأناً من شئون الدولة، إلا أن البرتغاليين لم يجدوا إلا فرصة ضئيلة للقيام بأعمال التنصير بالهند وذلك لأن رقعة ممتلكاتهم بالهند كانت صغيرة الحجم والأهمية، وراح الملك يوحنا الثالث ملك البرتغال يصدر تعليمات خاصة إلى نائبه في الهند بأن يتخذ أقسى أنواع الإجراءات لاستئصال شأفة الكفرة ومنح المتنصرون امتيازات خاصة، وأوصى إلى موظفيه فهدمت جميع معابد الهندوك في "جوا" وصودرت ممتلكاتهم ووزعت بين الطوائف الدينية، واتخذت أعنف إجراءات الاضطهاد، وبدأت المحاكم الكنسية تدين الزنادقة، وبطبيعة الحال فإن هذه ا لإجراءات دفعت أحد شعراء البرتغال أن يدمغهم بهذه الوصمة القاسية : "وأنتم يا من تغتصبون لأنفسكم لقب رسل الله، هل تظنون أنكم تتبعون القديس توما".

كان هناك تعصباً مذموماً من قبل رجال الدين المسيحيين ضد كل شيء هندي وكان هذا التعصب هو الملمح المميز لحمية رجال الد ين الكاثوليك بالهند، وحينما دعا الإمبراطور أكبر إمبراطور الدولة المغولية في الهند رجال الدين الكاثوليك إلى بلاطه لمناقشتهم، لم يرحب الإمبراطور بما أظهروه من تعصب إزاء الديانات الأخرى ومن تأكيدهم الجازم باحتكارهم للصدق الإلهي الذي كانوا يدعون ملكيته، وموقف التعالي الذي كانوا يتخذونه إزاء أنصار العقائد الأخرى.

وفي عام ١٦٣٢م حدث احتكاك بين المغول وبين رجال الدين التابعين للبرتغال، حينما شرع اليسوعيون يقومون بالقرب من محطة تجارية برتغالية بالبنغال بنشاط قوي في التنصير، وقبض البرتغاليون على جاريتين للإمبراطورة "ممتاز محل" وتم إجبارهم على اعتناق النصرانية، وعند ذلك قرر البلاط المغولي توقيع العقوبة على الأجانب وتم قتل وأسر أكثر من أربعة آلاف برتغالي ومن بعدها لم تبذل أية محاولة جديدة لنشر المسيحية داخل الإمبراطورية المغولية.

وبعد انحلال قوة البرتغال عام ١٦٦٠م، تضاءل الاهتمام بالتنصير حتى في جنوب الهند نفسها وواصلت كاتدرائيات جوا وجامعاتها تبديد إيرادات المؤسسات البرتغالية.

كانت جوا مثلاً سيئاً قضى على نشاط رجال الدين الكاثوليك في الهند، فقد شاع عنهم في شتى أرجاء الهند تدميرهم القاسي للمعابد والنظم الدينية الهندوكية وإبعادهم لغير المسيحيين من المشاركة في الحكم وعدم تسامح سلطاتهم بصفة عامة، وهي أمور أثارت ضمائر الهندوك والمسلمين على حد سواء.

وقد راح أحد الضباط يحذر ملك البرتغال من سلوك رجال الدين بقوله "أن هناك من يريد أن يجبر الأهالي على اعتناق المسيحية، وهم يضايقون الهندوك بصورة جعلت الناس يفرون من هذه البلدة "أي بلدة جوا".

وحينما تم إنشاء محاكم التفتيش في عام ١٥٦١م وأشعلوا أول نار ألقوا فيها بالكفرة في سنة ١٥٦٣م، فزادت الطين بله، حيث قضت على كل فرصة لحصول رجال الدين المسيحيين وجهودهم في ظل البرتغاليين على أي عطف من بلاطات الأمراء الهندوك الذين كانوا يحكمون جنوب الهند.

ولم تكن الدول الأوربية التي سارت في خطي البرتغاليين تهتم إلا بالتجارة وحدها ولم تكن مسألة تنصير الناس في الهند لها أية أهمية لديهم، ولم يكن نشاط الشركات التجارية التي حلت محل دولة البرتغال بالمياه الهندية، ترى بأي حال مصالح رجال الدين المسيحي ونشر الديانة.

والواقع أن التنصير قد أصيب بنكسة عندما أدركت السلطات المدنية أن التدخل غير المناسب وتشويه العقيدة الهندوكية أمام أعين الهنود، كان يعود على مصالحهم السياسية بأفدح الضرر، وقد حرصت شركة الهند الشرقية البر يطانية منذ البداية على معاكسة البعثات التنصيرية، وذلك لأن التجارة كل شغلها الشاغل، كما أنها كانت تدرك أن التدخل في العادات الاجتماعية والمعتقدات والممارسات الدينية هو عمل يضر بمصالح شركتهم التجارية، وراحت الشركة منذ عام ١٧٥٧م تبعد كل دعاية لنشر الدين المسيحي من المنطق الواقعة تحت سلطانها.

وحينما أدركت الشركة والحكومة البريطانية أن طعن الجنود الهنود في عقيدتهم وتشويه صورة معتقداتهم قد أدى إلى غليان الجنود وثورتهم على المستعمر الأوروبي وأن طعن العقيدة هذا سوف يؤدي على تقويض ولائهم لبريطانيا وأن تشويه العقيدة كان من بين أسباب ثورة ١٨٥٧م في الهند، وحينما أدرك الإنجليز أنه كان من بين أسباب ثورة ١٨٥٧م هو انتشار شائعة بأن شحم البقر كان يستخدم في تشحيم الطلقات النارية، فإنه لهذه الأسباب لم تكن شركة الهند الشرقية البريطانية ولا الحكومة البريطانية التي حلت محلها، لديه ا الاستعداد أن تمنح الدعاية المسيحية أي تأييد من جانبها.

والواقع أن حياة البرتغاليين في ملقا كانت تبتعد تماماً عن الإطار الديني، فقد كان البرتغاليون في ملقا منغمسين في الرذائل كشأنهم في "جوا" تماما، وكانوا يعيشون عيش الترف والفجور ولا يرتبطون بأدنى ارتباط بالأخلاق المسيحية، ومن ثم فقد ظل أهل "ملقا" غير آبهين ولا عابئين بالديانة المسيحية.

كانت طريقة السلطات البرتغالية العلمانية منها والكهنوتية هي القضاء على تحصينات الوثنية بالهجوم الشديد كما قلنا سابقاً وخيل إليهم أن التسامح كان في حد ذاته خطيئة بالغة وكان مشروع التنصير بأمر الدولة يقوم على فرض القوة والبطش والتعذيب، واستخدام محاكم التفتيش لشتى أنواع العقاب مثل إرغام غير المسيحيين على حضور العظات المسيحية الدينية ومن ثم فإن مثل مشروع التنصير هذا قد فشل فشلاً ذريعاً.

وفي حقيقة الأمر فإن سلوك رجال الدين كان م خزياً لا يتناسب تماماً مع الرغبة في نشر الديانة، فقد كانت سياسة رجال الدين المسيحي تقوم على استرضاء كبار الموظفين والقيام بخدمات خاصة لهم بصورة تجعل رجال الدين ذوي قدر كبير لدى من بيدهم السلطان.

فعلى سبيل المثال في عام ١٥٨٢م التمسا رجلين من رجال البعثات ال تنصيرية مقابلة أحد الموظفين في "كوانج تنج" في رئاسة الولاية، وراحا يخلعان ثيابهما وارتديا ثياب رهبان البوذية، من أجل استرضائه وتمكنا من الحصول على مرضاة الموظف بما أهديا إليه من ساعات وغيرها من مخترعات، وحصلا مقابل ذلك على قطعة أرض ليشيدا عليها كنيسة، كما منحا الإذن بالسفر داخل الولاية، ومن الغريب ذكره أن هذين الرجلين لم يذكرا أثناء هذه الفترة مسألة الدين ولا أشاروا إلى رغبتهما في التبشير بالإنجيل.

ومما يقلل من أهمية الدافع الديني أيضاً أن الخلاف قد دب في ذلك الحين بين مختلف معتنقي الديانة المسيحية فالأسباب الراسخي القدم في الفلبين كانوا يرون أن الصين هي دائرة نفوذهم

المشروعة، ولقي ذلك أشد المقاومة من البرتغاليين الذين كانوا يدعون الحق في التفرد بنشر الإنجيل في الشرق، واحتدم الخلاف واستعر بينهما خاصة وأن الأسباب لهم ما من حافل بالتنصير القسري والإجباري في الفلبين، ومن ثم فإن النزاع بينهما كان دليلاً دامغاً على وجود خلافات خطيرة بين الدولتين وكان الأمر بطبيعة الحال يبعد تماماً عن الدين وإنما كان الصراع بينهما على التسلط والاستعمار واستغلال خيرات الشعوب الآسيوية.

لقد تصور رجال الدين الكاثوليك أن الطريق أمامهم مفتوح لنشر المسيحية في القارة الآسيوية ولكن الباب كان مفتوحاً ليس أمام المسيحية وإنما كان مفتوحاً لساعات الحائط والرياضيات والفلك والخرائط، فقد راح رجل الدين "ركي" يتقرب من العلماء الصينيين، وكان كل ما يطمع فيه الحصول على رضا الإمبراطور الصيني في بكين، وخرج الرجل عام ١٥٩٥م قاصداً عاصمة الصين، ولم يكن يحمل معه نسخاً كثيرة من الكتب الدينية، بل تشكيله من ساعات الجيب وساعات الحائط والآلات العلمية غيرها من الأشياء النادرة وامتلاكه لأسرار الكيمياء ومهارته في الرياضيات ولكن أصيب بخيبة الأمل، لأن حركاته في الطريق أثارت حوله الشبهات فقبض عليه وألقى في السجن ثم أفرج عنه وطمح له بتقديم هداياه إلى عرش الإمبراطور، ولم يسر الإمبراطور من شيء سروره بساعة الحائط الرنانة وأقام في بكين عشر سنوات وهو يتذلل للعظماء ويؤدي إليهم مراسم الذل والخضوع على أمل تهذيب المسيحية إلى الصين عن طريق الرياضة والفلك وغيرهما دون جدوى.

وعلى الجانب الآخر فإن رجال الدين راحوا يمارسون التنجيم في علم الفلك وهي طريقة مكشوفة ومفتوحة اتبعها رجال الدين لنشر المسيحية ممزوجة بعدم الضمير وعدم الأمانة وخداع وتضليل الشعوب الآسيوية.

وإذا كان المؤرخون المسيحيون يميلون إلى اعتبار إحلال الفلكيين اليسوعيين محل المسلمين واحتفاظهم بالمراكز، هو دليل على التقدم العظيم لقضية عقيدتهم، وإذا كان قد تولد بين الناس اعتقاد بأن اليسوعيين كانوا يستمتعون في بكين بنفوذ ضخم عند ذوي السلطات، فإن هذه مدعيات ضئيلة الحظ وغير صادقة تمام اً وذلك لأن المناصب التي كانوا يشغلونها كانت منخفضة، ولكنها في ذات الوقت كانت تعطيهم فرصة للتآمر واستغلال هذه المراكز من أجل منافعهم الخاصة ولم تكن الأعمال التي قاموا بها تتم في مضمار الدين، بل كانت تمكنهم من الاحتفاظ بالمناصب مدة طويلة.

وإذا كان الفلكيون اليسوعيون قد تساهلوا في حق الضمير ومارسوا أعمال التنجيم، فإن هؤلاء القساوسة مرة أخرى ارتكبوا جريمة ضد الدين بأن أصبحوا خبراء صناعة الأسلحة لامبراطور الصين وخاصة صناعة المدافع فقد تم تعيين القسيس فربيست في منصب مدير الأسلحة والمدفعية نظراً

لحاجة الإمبراطور الصيني لصنع المدافع، وظل فربيست مشغولاً بضع سنين بصنع المدافع، والتي كان يرش عليها الماء المقدس وهو في ثوبه الكهنوتي ويسميها بأسماء القديسين المسيحيين.

لقد اهتم رجال الدين بأعمال آخرى . على سبيل المثال نجد القسيس "شال" اشتغل في عام ١٦٥٠م كمترجم للبعثات السياسية الأجنبية، وأخذ يعيش عيش أحد رجال البلاط في امبراطورية المانشو في الصين، كما أن الألقاب التي حصل عليها القسيس شال من إمبراطور الصين هى نائباً لرئيس موظفي القربان الإمبراطوري كما عين رئيساً للاصطبل الإمبراطوري ورئيس الشرف لحملة المآدب الإمبراطورية وأصبح القسيس ساقياً في مآدب الإمبراطور ولكنه لم يعش طويلاً حتى يتولى هذا اليسوعي مهام وظيفته وبطبيعة الحال فإن هذه الممارسات منافية تماماً للمسيحية نفسها.

وراح خليفته القسيس فربيست يتقلد منصب رئيس المجلس الأعلى للقرابين الإمبراطورية مما جعله قريب الصلة ببعض الممارسات الوثنية شأن سلفه ولكن تلهفه إلى القوة والسلطان جعله يتمسك بالإضافة إلى ممارسته لصناعة المدافع كما ذكرنا آنفاً ومن ثم فإننا نستطيع القول بأنه بينما كان القسيس ينتعش ويزدهر تحت شمس الابتسامات الإمبراطورية في الصين، فإن الكنيسة لم تفز بالشيء الكثير.

لكان ملخص حياة القساوسة في الصين ودرجة نفعهم للإمبراطورية يتضمن في أحد المذكرات التي قدمت إلى إمبراطور الصين عام ١٦٩٢م والتي جاء فيها : "أن هؤلاء الأوروبيين يناط بهم في الوقت الحاضر العمل في الفلك وديوان الرياضيات وقد أكبوا على العمل بجد في صنع المدافع والأسلحة الحربية التي استخدمت حديثاً في الاضطرابات الداخلية، وهم الذين أعدوا معاهدة الصلح الناجحة مع الروس . ومن ثم طلبت هذه المذكرة من الإمبراطور التسامح مع هؤلاء الأجانب لقاء خدماتهم كمنجمين وصناع مدافع ومفاوضين وأصحاب مهارة في الطب.

ويعني ذلك أن النجاح المحدود جداً للمسيحية في الصين شديد على أعمال وممارسات مريبة وعلى التسامح والتساهل مع وازع الضمير مثل مشاركتهم في أعمال التنجيم وقبولهم المناصب في مجلس الطقوس الدينية الوثنية ومذلتهم وقلة أمانتهم الفكرية والالتواء في الفتاوى، وملخص ذلك أن العقيدة المسيحية كانت تهان بما يبديه اليسوعيون في بلاط بكين من موقف ذليل يتسم بالزيف والوهم والخداع والتضليل الذي أضر بالعقيدة المسيحية ضرراً بليغاً.

وحينما وصل الأمر إلى هذا الحد من السوء من قبل رجال الدين المسيحيين راح البابا يبعث إلى الصين قاصداً رسولياً ليقف على حقيقة الجرائ م والفضائح الذي يرتكبه رجال الدين، فراح رجال الدين يعرقلون مهمته ويعملون ضده ولم يجد أن مساعدة منهم على الوقوف على حقيقة الأمر ولكن

المبعوث البابوي سرعان ما استطاع أن يفضح سوء أعمال اليسوعيين في أعمال أخرى منافية للدين، فقد تبين له أن المبشرين كانوا يتعاملون بالربا وكانوا يقرضون الناس النقود بفائدة.

وحينما صدر الأمر في الصين عام ١٧٢٤م بتحريم التبشير بالديانة المسيحية، بذل اليسوعيون كل حيلة واتتهم على تعديل لذلك الأمر، فقد كانوا يمكثون الليل والنهار في قاعات ذوي النفوذ من الأمراء وكانوا يسجدون في الأفنية للرجال الذين يستطيعون أن يصلوا إلى أذن الإمبراطور ويضرعون جاثين على ركبهم أمام أصدقائهم من الرسميين طالبين منهم مساعدة، وذهب ذلك كله عبثاً، وفشل فشلاً نهائياً لا رجعة فيه كل وبذل من جهد لتنصير الصين عن طريق الرضا الإمبراطوري، الذي حصلوا عليه بإظهار تفوقهم في العلوم والمعارف، وبالتآمر في البلاط، وبالمذلة والنفع وبمساعدة المنجمين وصنع المدافع واشتغالهم بالتصوير والهندسة والفن والمعمار، ومع ذلك لم يكن عدد المسيحيين عظيماً في أي يوم من الأيام في الصين.

ومما يقلل من أهمية الدافع الديني أنه في الوقت الذي كانت الهيئا ت التنصيرية الكاثوليكية تلتمس التسامح إزاء دعايتها في الصين، كانوا في ذات الوقت يحاولون أن يفرقوا البروتستانت في الأراضي المنخفضة في أوروبا في بحر من الدماء، وكانت النار تلتهم الضحايا لأنهم مارقين وخارجين عن الكاثوليكية، وفي الوقت الذي حصل فيه اليسوعيون الفرنسيون من الامبراطور الصيني عام ١٦٩٢م على مرسوم بمنحهم حرية العبادة المسيحية كان ذلك يتم في الوقت الذي لم تنقض إلا بضع سنوات على طرد الهيجونوت البروتستانت من فرنسا بعد اضطهادهم، فعلى أي أساس إذن كانت تلك الهيئات المسيحية تطالب بالتسامح معها وعلى الرغم مما ذكره المدافعون المتحمسون للدافع الديني إلا أن نشاط اليسوعيين أثناء الفترة الأخيرة لعهد أسرة منح وأوائل أيام أسرة المانشو في الصين لم يكن إلا مؤامرات دنيئة، ولم يكن الأمر بعد وأن تكون الرغبة في غزو الصين واحتلالها واستغلال خيراتها تحت ستار الدين ولكن هذه المؤامرات باءت بالفشل وذلك لأن أباطرة الصين كانوا رجال بعيدي النظر قادرين على استشفاف كفة مرامي القس وخططهم بالإضافة إلى تردي وتدني وخذي وإسفاف هؤلاء القسم من الناحيتين الخلقية والفكرية والتي كشفت مراميهم الخبيثة.

وحينما انهزم الصينيون في حرب الأفيون الثاني ة، حصل المبشرون في المعاهدات التي أبرمت بين الصين والدول الأوروبية عام ١٨٥٨م على حق السفر بحرية بكل أرجاء الصين وحصلوا على ضمان بالتسامح مع المسيحية، ومن ثم فقد أصبحت المسيحية تعد مصلحة دبلوماسية هامة للدول الغربية في عدوانها على الصين، وتستر رجال الدين المسيحيين وراء الامتيازات القضائية التي حصلوا عليها ومنحوا الحق في اللجوء إلى قناصلهم وصفرائهم في كل ما يتصل بالمصالح الدينية في الصين وعاد ذلك بأبلغ الضرر على الديانة المسيحية في نهاية الأمر، ومما له دلالته في هذا

المضمار أن التعويضات الجائرة التي فرضتها ال دول الأوروبية على الصين بعد هزيمتها في حربي الأفيون الأولى والثانية كانت تتلقى منها الكنائس نصيباً كبيراً وهكذا استفادت البعثات التنصيرية من إذلال الصين وارتبطت في أعين أهل الصين الاعتداء المتكرر على وطنهم واستخدام للمدفعية والأسلحة الحديثة ضد أهل الصين.

راح المبشرون يستخدمون منهجاً تعليمياً ضخماً وأصدروا بعض الكتب ولكن وسائلهم في هذا المضمار لم تكن سليمة من الناحية الخلقية، فقد كان القسيس هاوسباخ يدفع الأموال للمدرسين الذين يعملون في مدارس غير مسيحية لكي يدخلوا في خطة الدراسة بعض المواد المسيحية.

وعلى الجانب الآخر فإن رجال البعثات التنصيرية في اليابان أفرطوا في العبث فأصبحوا على صلة بالمسائل السياسية وكان نشاطهم وسلوكهم في اليابان يدعو للريبة والشك ولذا فقد راح أياسو شوجون توكاجاوا يحرم ممارسة التبشير في اليابان وقد تم تطبيق قرار تحريم ومنع التبشير بالمسيحية في اليابان عام ١٦٣٨م وكان هذا المنع والتحريم نتيجة طبيعية لكشفهم المرامي والنوايا السيئة والخبيثة لرجال الدين المسيحيين وخوفهم من غزو اليابان تحت ستار الدين.

على أية حال فإنه مما سبق يتضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن البعثات التنصيرية ونشاط الجمعيات التنصيرية في القارة الآسيوي تسربل برداء الدين ولم يكن الدين إلا وسيلة لتبرير الاستعمار ومن ثم فإنه ينبغي أن نولي وجهنا شطر الدوافع الحقيقية وراء حركة الكشوف الجغرافية.

٢ – الدوافع الاقتصادية:

والواقع أنه يمكن القول أن الدوافع الاقتصادية كانت على رأس أسباب حركة الكشوف الجغرافية في القارة الآسيوية، وكان في مقدمة هذه العوامل الاقتصادية محاولة التخلص من الرسوم الجمركية الفادحة التي كانت تفرضها السلطات الحاكمة في مصر والشام على السلع الشرقية عند مرورها في أراضي هذين القطرين فحينما رأى الأوروبيون سيطرة العالم الإسلام ي على الطرق التجارية القديمة في الشرق، ظهرت عندهم فكرة البحث عن طريق تجاري يوصلهم إلى الهند دون المرور على الطرق التجارية التي تسيطر عليها الدول الإسلامية في الشرق من اجل التخلص من هذه الرسوم الباهظة.

كانت تجارة أوروبا مع الشرق وبصورة خاصة مع الهند منذ العصور الوسطى تتم عبر بلدان الشرق الأوسط، فبضائع الشرق وخاصة البهارات الآتية من الهند، كانت تصل أوروبا عن طريقين، الطريق الأول وهو طريق الخليج العربي، حيث كانت سفن المسلمين تحمل التجارة القادمة من الشرق

إلى البصرة ثم تنقل براً على بغداد حيث تعبر نهري دجلة وال فرات ومنه تتجه القوافل إلى الموانى السورية ومن سوريا كان تجار جنوة والبندقية يتولون نقلها على أوروبا.

كان الطريق الثاني هو طريق البحر الأحمر الذي تجتازه السفن حتى السويس، ثم تنقل البضائع عبر الصحراء إلى القاهرة ومنها إلى الإسكندرية وأحياناً إلى دمياط، وكان ت السفن الإيطالية تنقل البضائع من الإسكندرية ودمياط ومن موانى الشام إلى المدن الإيطالية، وكانت سفن البندقية تحمل الجزء الأكبر من تجارة الشرق إلى ميناء البندقية، ثم تعرض فيسوق ريالتو بالمدينة لتباع في المزاد العلني للتجار الألمان والإنجليز وغيرهم، ومن ثم فقد استطاعت البندقية بفضل توطيد علاقاتها مع سلاطين المماليك في مصر والشام وأن تحتكر معظم المتاجر الشرقية الواردة إلى مصر عن طريق البحر الأحمر أو الواردة إلى موانى الشام عن طريق الخليج العربي والعراق.

ومع ظهور الإمبراطورية العثمانية ونمو قوتها المتزايدة، أخذت تضع العراقيل أمام تجارة أوروبا مع الشرق الأقصى عن طريق آسيا الصغرى وازدادت مخاطر التجارة في طريق آسيا الصغرى بالإضافة إلى ذلك فإن الضرائب الجمركية المفروضة على البضائع الآتية عن طريق الخليج العربي والبحر الأحمر أخذت تتزايد بشكل متصاعد من قبل حكام العرب في ذلك الوقت.

ويبدو أن أسعار السلع الشرقية ارتفعت فعلاً ارتفاعاً فاحشاً من جراء هذه الضرائب الجمركية الباهظة التي كان يفرضها حكام الدول الشرقية وبخاصة سلاطين المماليك، فقد كانوا يفرضون رسوماً جمركية عند تفريغ البضائع من السفن في السويس ورسوماً جمركية أخرى عن د إعادة شحنها في الإسكندرية، بالإضافة إلى أجور نقلها وأخطار النقل كأعمال القرصنة والحروب وغيرها، كانت التجارة الشرقية تحقق أرباحاً خيالية للمشتغلين بها منذ شحنها في موانى التصدير في آسيا حتى يتم توزيعها في أسواق أوروبا، وكان قوام هذه السلع، التوابل والعطور العربية والعقاقير الهندية، أما التوابل فكان أهمها القرفة والفلفل وجوز الطيب والمستكة والحبهان وهي التي تستخدم في إعداد الطعام وأصبح الأوروبيون لا يقبلون على طعام لم يتم مزجه بالتوابل الشرقية.

أما العطور العربية مثل المسك والعنبر وماء الورد والياسمين وغيره ا فقد اشتدت إليها حاجة النساء وشاركتهم الكنائس في الحاجة إلى البخور، أما العقاقير الهندية مثل الأفيون والكافور والصمغ فكان الصيادلة يستخدمونها في إعداد الدواء ويحرصون على كتابة "وارد من الهند" أو "وارد من بلاد العرب" على زجاجات الأدوية، وإلى جانب التوابل و العطور والعقاقير كانت هناك سلع شرقية تجد رواجاً كبيراً في دوائر المستهلكين الأوروبيين مثل الأقمشة الحريرية والبن والسجاجيد والأحجار الكريمة والعاج وسن الفيل.

كانت تجارة الشرق أوفر أنواع التجارة ربحاً، وقد عاش كثير من التجار الأوروبيين عيشة الملوك من الأرباح الخيالية التي كانت تدرها تلك التجارة وكان البهار يساوي وزنه فضة وكان الناس في أوروبا يصفون الرجل الغني بأنه كيس بها، وكان البهار يقدم للعروس بمثابة هدية يتقبلها أهلها كشيء ثمين وعملة صعبة يشترون بها حاجياتهم في يسر وترحيب من البائعين.

ولما كانت تجارة الشرق بالغة الأهمية إلى هذا الحد ولما كانت أسعارها قد ارتفعت بشكل جنوني جعل المستهلك الأوروبي يضج بالشكوى من ارتفاع الأسعار بسبب كثرة الضرائب المفروضة عليها، لما كان الأمر على هذا النحو، فقد كان على الأوروبيين أن يختاروا بين حلول ثلاثة من اجل المحافظة على التجارة من الشرق، فإما أن يستغنوا عن الشرق وتجارته وإما أن يبحثوا عن طريق تجاري آخر يوصلهم إلى الشرق بعيداً عن طرق التجارة التقليدية في الخليج العربي والبحر الأحمر، ولما كان من العسير الاستغناء عن تجارة الشرق التي أصبحت من ضرورات الحياة اليومية في أوروبا، ولما كان من المستحيل التغلب على الأتراك العثمانيين خاصة بعد سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣م على أيديهم، فإنه لم يعد أمام الأوروبيين إلا الحل الثالث وهو البحث عن طريق جديد يوصلهم على الشرق بعيداً عن احتكار العرب لهذه الطرق وفرض الرسوم الجمركية على تجارة الشرق، وهذا ما دفع الناس في أوروبا إلى البحث عن إمكانية الوصول إلى الهند والإتجار معها مباشرة للتخلص من سيطرة العثمانيين والمماليك المتزايدة على تجارتهم وكان هذا الطريق البديل بطبيعة الحال هو طريق رأس الرجال الصالح بعد اكتشافه عام ١٤٩٨م على يد الملاح البرتغالي فاسكو دي جاما.

وإذا كان العامل الاقتصادي الأول وراء حركة الكشوف الجغرافية هو الرغبة في اكتشاف طريق تجاري جديد بديلاً لطريق الخليج العربي والبحر الأحمر فإن العامل الاقتصادي الثاني هو الرغبة العارمة في التخلص من احتكار تجارة الشرق من قبل المدن الإيطالية وخاصة البن دقية التي كانت تمتلك ستة أساطيل بحرية من نوع واحد وعين لكل أسطول منها المواني التي يتردد عليها، وجنت البندقية أرباحاً خيالية من نقل التجارة الشرقية إلى الشواطئ الأوروبية ومن تصريفها في أسواق أوروبا.

ولقيت البندقية منافسة شديدة من جنوة في ميادين التجارة الش رقية وتطورت هذه المنافسة التجارية إلى صراع سياسي حاد كأن يهدف إلى سيطرة كل منهما على البحار وادعت كل منهما السيادة على البحر المتوسط ولم يقف التنافس السياسي عند هذا الحد، بل قام بينهما صراع حربي بالغ العنف استمر سنوات عديدة وانتهى بهزيمة جنوة وعقد صلح تورين عام ١٣٨١م.

راحت جنوة رغم هذا الصلح تشجع الأوروبيين في التفكير في وسيلة أخرى لحرمان البندقية من مصادر ثروتها وقوتها وذلك بإيجاد طريق بحري يتصل مباشرة بالهند لكي تأتي منه السلع الشرقية إلى أوروبا دون الحاجة إلى توسط المسلمين والبنادقة في نقل التجارة الشرقي ة إلى أوروبا، وكان الأوروبيون على الجانب الآخر يهدفون من وراء تحويل طريق التجارة من الشرق إلى طريق آخر هو توجيه ضربة قاصمة إلى الاقتصاد العربي في مقتل وإضعافه بعد أن يخسر المسلمين الضرائب الجمركية التي كانوا يفرضونها على البضائع القادمة من الهند إلى أوروبا.

كأن العامل الاقتصادي الثالث وراء حركة الكشوف الجغرافية الآسيوية هو الاستيلاء على المحصولات والسلع والبضائع الثمينة والتوابل الشهية والتجارة الرابحة الوفيرة لبلاد الشرق، وازدياد الطلب على المعادن الثمينة وخاصة الذهب والفضة باعتبارهما وسيلتا التبادل التجاري الوحيد المتعارف عليهما في العالم آنذاك، لما كانت موارد الذهب والفضة في العالم القديم محدودة وقليلة، ولم تعد تفي بحاجات التجارة الدولية، أصبح البحث عن مصادر جديدة لهذه المعادن أمراً ملحاً وضرورياً.

والواقع أنه قد ترامت إلى مسامع الكثيرين في الغرب الأ وربي أخبار الرحلات الطويلة التي قام بها بعرض المغامرين الأوروبيين في آسيا وتسجيل ما لمسوه من مصادر الرخاء والثراء في هذه البلاد مما ألهب حماس كثيراً من الناس وبخاصة المغامرين.

كانت الحروب الصليبية قد أكدت الفكرة القائلة بأن في إمكان أوروبا الوصول إلى الشر ق مركز التوابل عن طريق الغرب ما بينت رحلات بعض الرحالة الأوروبيين لبلاد المشرق مدى ثراء الشرق، فقد راح ماركو بولو الرحالة الإيطالي الشهير يصف في كتابه العجائب ما رآه في الشرق وما شاهده من كنوز الثروة في البلاد التي زارها ومدى رخائها من منتجات زراعية وصناعي ة وتقدم التجارة وتعدد المراكز التجارية فيها، وعاد ماركو بولو بعد رحلة في الشرق استغرقت أربعة وعشرون عاماً يحمل معه الكثير من الأحجار الكريمة، وراح ماركو بولو يوضح أن الشرق يمتاز بكثرة سكانه وضخامة ثروته، وقد تتابعت رحلات الكثيرين من الأوروبيين إلى بلاد الش رق وأثبتوا صدق الكثير مما رواه ماركو بولو، وعلى هذا راحت أنظار الأوروبيين تتطلع على موارد الثروة في الشرق وعقدت العزم على الحصول على شطر منها لأنفسهم.

كان للبرتغاليين جواسيس من اليهود أطلقوهم في الشرق، لكي يقفوا على معلومات هامة بكل ما يتصل بتجارة التوابل وغيرها من البضائع الشرقية، واستطاع الجواسيس اليهود أن يحصلوا على معلومات وبيانات خاصة بالتجارة الشرقية من حيث حجمها وأنواعها وما إلى ذلك وعلى هذا فإن

غالبية المؤرخين يقررون أن بلاد الهند بمحصولاتها الثمينة وتوابلها الشهية وتجارتها الرابحة الوفيرة كانت هي الهدف الأول للبرتغاليين ومحط آمالهم في مشروع الكشف الجغرافي.

بدأت جهود البرتغال في ميدان الكشوف الجغرافية، منذ عهد الأمير هنري وهو ابن الملك يوحنا ملك البرتغال والذي يطلق عليه في المصادر الأمير هنري الملاح ١٣٩٤م-١٤٦٠م، الذي راح يعمل على تشجيع الملاحة بين الأوروبيين وحثهم على الاستمرار في عملية الكشف عن طريق جديد لوصول إلى الهند وكسر الاحتكار التجاري الذي فرضته المدن الإيطالية وبخاصة البندقية على المجتمع الأوروبي وتسديد ضربة في مقتل إلى الاقتصاد العربي بحرمانه من الرسوم الجمركية التي يفرضها على تجارة الهند، و من هنا بدأت البرتغال تكثف جهودها ونشاطها حتى استطاع الرحالة البرتغالي فاسكو دي جاما الدوران حول طريق راس الرجاء الصالح والوصول إلى المحيط الهندي وتحويل تجارة الهند مباشرة إلى أسواق لشبونة بواسطة هذا الطريق الجديد.

وبوصول فاسكو دي جاما إلى المحيط الهندي في مارس ١٤٩٨م راح البرتغاليون ينشئون مراكز تجارية مسلحة على الساحل الغربي للهند وفي جزر المحيط الهندي وغيرها، وعملوا على بسط سيطرتهم العسكرية والتجارية على هذه المنطقة ابتغاء احتكار تجارة الشرق ونقلها مباشرة إلى أوروبا.

كان للعوامل الاقتصادية أثرها الكبير في دفع وتنشيط حركة الكشوف الجغرافية، فحينما وصلت سفينة الرحالة البرتغالي فاسكو دي جاما إلى ثغر قاليقوط على الساحل الغربي للهند المسمى ساحل ملبار، كانت قاليقوط إذ ذاك مركزاً رئيسياً من مراكز التجارة الهندية وفيها جالية كبيرة العدد وافرة الثراء من التجار العرب، وقد أقام فاسكو دي جاما قرابة ثلاثة أشهر في قاليقوط وتبادل مع حاكم الثغر الهدايا وأخبر فاسكو دي جاما حاكم الثغر أنه جاء إلى الهند كسفير لملك البرتغال ليكشف طريقاً بحرياً إليها غير الطريق المألوف وأن البرتغاليين يريدون تدعيم الروابط بينهم وبين الهند.

قام فاسكو دي جاما بدراسات واسعة حول إمكانية الاستفادة من هذا الكشف الجديد، ثم قرر العودة إلى البرتغال ليحمل إلى الملك البرتغالي عمانويل الثاني بشرى النجاح الذي حققته البعثة الكشفية. وفي شهر أغسطس ١٤٩٨م رفعت السفن مراسيها وأخذت أهبتها للرحيل، وفي طريق العودة رأي دي جاما أن يمر بثغر ماليندي وصحب معه وفداً يمثل حاكمها ليقدم إلى ملك البرتغال هدايا رمزاً للعلاقات الودية بين البلدين، وقد وصل دي جاما إلى البرتغال في سبتمبر ١٤٩٩م وهو يحمل كنوزاً من الأحجار الكريمة والسلع الهندية وغيرها وقد استقبلته لشبونة استقبالاً حافلاً كما ودعته قبل ذلك بعامين في شهر يوليو ١٤٩٧م.

ويعني ذلك أن البرتغال كانت أول دولة أوروبية تصل إلى القارة الآسيوية في العصر الحديث مع وضع فاسكو دي جاما حجر الأساس للاستعمار البرتغالي لآسيا عام ١٤٩٨م.

كان حتماً مقضياً على البرتغاليين إذا ما أرادوا أن يستف يدوا من تجارة التوابل في الهند أن يقضوا على الوجود العربي الإسلامي في البحار العربية والهندية ولذا فقد تم إرسال حملة بحرية بقيادة كبرال إلى قاليقوط والذي راح برغم سكان المنطقة من الزاموريين تحت تهديد السلاح والحرب بالسماح للبرتغاليين بإنشاء مركز تجاري وقد سمح له الزاموريين بإقامة المركز التجاري الذي يبتغيه ولكن غطرسة مساعديه أشعلت نار الثورة عليه من قبل العرب الذين قاموا بمهاجمة المركز التجاري البرتغالي في قاليقوط وتخريب مستودعاته.

ولم يرض ملك البرتغال عن هذه المزلة ومن ثم راح يرسل حملة بحرية أقوى بقيادة فا سكو دي جاما عام ١٥٠٢م للاقتصاص من العرب والقضاء على سلطة الزاموريين وإرغامهم على قبول السيادة البرتغالية في البحار الهندية.

راح فاسكو دي جاما يستخدم العنف وسفك الدماء تجاه السفن التي كانت تقابله، واستخدم أسلوب القرصنة تجاه تلك السفن إما بتدميرها أو مصادرة بضائعها، ولما طارت أخبار تلك القرصنة إلى الزاموريين استعدوا لملاقاته بعد أن أدخلوا تحسينات على أسطولهم بعد معركتهم مع كبرال فآثر فاسكو دي جاما الإفلات بسفنه إلى أوروبا.

راح البرتغاليون يكشفون عن وجههم القبيح المتشح برداء الدين بإرسالهم حملات بحرية مدججة بالسلاح على السواحل الهندية وخصوصاً على الساحل الغربي وراح يستخدمون كل الوسائل غير المشروعة مثل التآمر والخيانة والتجسس والقتل والمصادرة من أجل هزيمة الأسطول المصري – الزاموري، في موقعة ديو البحرية ١٥٠٩م ومن أجل تثبيت نفوذهم في آسيا.

ومع انسحاب الأسطول المصري من المياه الهندية عام ١٥٠٩م ادعت البرتغال سيادتها الملاحية على البحار الشرقية وظلت سيطرتهم على التجارة الهندية بعد ذلك مدة تزيد على مائة وخمسون سنة بفضل انتصار فرانسيسكو دي الميدا على الأسطول المصري في ديو والذي عينه ملك البرتغال نائباً له في الهند . أصبح البوكيرك منذ نهاية عام ١٥٠٩م يشغل منصب نائب الملك في الهند خلفاً لفرانسيسكو دي الميدا، وكان الوجود البرتغالي في الهند يقتصر فقط على قلعة كوتشين، وراح الرجل يعمل على تأسيس قاعدة في قاليقوط مركز تجارة الآفاوية ولكن قواته دمرت أمام الزاموريين، ولكنه نجح في الاستيلاء على جوا عام ١٥١٠م وحولها إلى قاعدة منيعة لتكون عاصمة ومركز للامبراطورية البرتغالية في الشرق.

فضل البوكيرك السيطرة على المضايق التي تتحكم في طرق نقل السلع الآسيوية، ولما كان مضيق ملقا هو من أهم المضايق التي تتحكم في عمليات نقل البهار وذلك لأن ملقا هـ ي المستودع الرئيسي لتجارة الأرخبيل وتأتيها السفن بانتظام من كل مكان وبسبب كون هذا المضيق همزة الوصل بين الصين مناطق جنوب آسيا وجنوبها الشرقي، ولما كان ألفونسو البوكيرك يرغب في السيطرة على منطقة الملايو والمحيط الهادي، ولما كان يدرك أنه لن يكون باستطاعته ال سيطرة التامة على تجارة هذه المناطق ما لم تتوطد هيمنته على مضيق ملقا، لكل هذه الأسباب راح ألفونسو البوكيرك يتوجه بأسطوله على ملقا عام ١٥١١م.

وبعد قتال عنيف ودام بين الطرفين سقطت ملقا وانسحب حاكم الملايو وجيشه ورغم المقاومة الشديدة من حاكم ملقا المدعوم من ال مسلمين إلا أن موقف الصينيين والهنود وأهل بورما الذين يشتركون مع البرتغاليين في كراهية المسلمين قد حسم الموقف، وسيطر البرتغاليون على ملقا، وكان ذلك مؤشراً قوياً لبدء الغزو الأوروبي لملقا وما جاورها، وبالإضافة إلى سيطرتهم على باب المندب ومضيق هرمز أضحى البرتغاليون يتحكمون في البوابات البحرية المؤدية إلى المحيط الهندي.

راح البرتغاليون بعد ذلك يستغلون الكراهية الشديدة بين الحكام المسلمين والمماليك الهندوكية القديمة في منطقة جاوا من أجل السيطرة والاستيلاء وانتزاع جاوا وسيادتهم البحرية على بحار جاوا والاستيلاء على البهارات واحتكارهم لها.

على أية حال فإنه إذا كانت الظروف قد هيأت للبرتغاليين تكوين إمبراطورية برتغالية في الهند، فإنها كانت إمبراطورية ساحلية قامت أساساً على تأسيس مراكز تجارية وحصون بالدرجة الأولى لحماية النشاط التجاري، ولم تحاول أن تجعل منها استعماراً استيطانياً، واقتصر هدفهم على احتكار التجارة الشرقية وبالذات تجارة الآفاوية وذلك لتلبية الطلب المتزايد عليها في أوروبا، وبالفعل نجح البرتغاليون في تحقيق هذا الهدف وصاروا لسنين عديدة موردين للتوابل في القارة الأوروبية بعد تحويل هذه التجارة إلى أسواق لشبونة، مما أثر تأثيراً كبيراً على أسواق البندقية، فارتفعت أسعار السلع الشرقية في البندقية لقلة الوارد مما حدا بعملاء البندقية من التجار الألمان وسكان شمال غرب أوروبا أن يهجروا أسواقها إلى لشبونة، كما أعلن تجار فينا أنهم سيتوجهون على لشبونة إذا لم يجدوا ما يكفيهم من التوابل بأسعار مناسبة في أسواق البندقية، كما أن باقي المدن الإيطالية التي تاجرت في هذه السلع هددت بالتوجه على أسواق لشبونة.

راح البرتغاليون يرسلون مبعوثيهم إلى أسواق أوروبا لاستمالة شركاتها التجارية إلى سوق لشبونة وتنازلوا عن الكثير من أرباحهم تشجيعاً ل وصول تجار أوروبا إلى لشبونة وراحوا يقومون

بتوزيع سلع الشرق بأنفسهم وخاصة في الإمارات الألمانية بنفس الأسعار المنخفضة إمعاناً منهم في هدم تجارة مصر وبلاد الشام والبندقية، وقد وصل الأمر إلى حد أن راحت حكومة البرتغال تعرض على حكومة البندقية وهيئة التجار بها تسهيل حصولهم على حاجاتهم من التوابل والسلع الشرقية من أسواق لشبونة ولكن كبرياء البندقية منعتها من الاستجابة لهذا التداول حتى لا توقع صك تبعيتها التجارية للبرتغال.

وعلى أية حال فإن جهود البرتغاليين في التجارة لم تستمر على الرغم من استخدام وسائل القهر والعنف التي استخدمت ضد التجار الآسيويين وسفنهم، حيث ظل جزء من السلع الآسيوية ينقل على يد التجار الآسيويين عن طريق النقل التقليدي، وبالإجمال فإن الاقتصاد وليس الدين هو الذي سيطر على الفكر البرتغالي حال قيامهم بالكشوف الجغرافية.

وفيما يتعلق بالدوافع الاقتصادية وراء حركة الكشوف الجغرافية الأسبانية للقارة الآسيوية نستطيع القول بأن الملاح البرتغالي ماجلان الذي قام برحلته الشهيرة لصالح أسبانيا وطاف حول أمريكا الجنوبية وعبر المحيط الهادي حتى وصل إلى جزر الفلبين.

كان اهتمام أسبانيا منصباً على الفوز بنصيب أوفر من جزر البها ر وكانت جزر البهار وجزر الفلبين تقعان في دائرة نفوذ البرتغاليين لذلك فقد أحبطت المحاولات الأسبانية للسيطرة على جزر البهار من قبل البرتغال، ولكن أسبانيا استطاعت السيطرة على مانيلا التي كانت المركز الأساسي لتجارة الفلبين في عام ١٥٧١م، واستطاع التجار الأسبان أن يتاجروا مباشرة مع أهل مانيلا.

ومن جزر الفلبين تم الاتصال الأسباني مع السفن الصينية واستطاع الأسبان أن يحصلوا على إذن بالتجارة في ميناء كانتون ذلك الميناء الصيني الشهير والتي جنوا من ورائها أرباحاً وفيرة لعدم وجود مشكلة لديهم في توفير البديل للسلع الصيني ة، حيث كانت الفلبين تستخدم كمستودع للسبائك الفضية الأسبانية الواردة من أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية والتي استخدموها في دفع قيمة البضائع الصينية من توابل، وخزف صيني ومنسوجات آسيوية قطنية وحريرية.

والواقع أن الأسبان قد فرضوا حصاراً اقتصادياً على السلطات ا لإسلامية في جزر الفلبين لحرمان المسلمين من أهم مصادر حياتهم المعيشية وهي التجارة، واستخدموا أسلوب القرصنة التي كان يجيدها الأسطول الأسباني، وراحوا يتآمرون مع الهولنديين من أجل أن يفعلوا نفس الشيء مع مسلمي الجزر الأندونيسية وكذلك راحوا يتآمرون مع الإنجليز ا لذين كانوا يخمدون أنفاس المسلمين في الملايو، ومن ثم راحوا يستخدمون جميعهم حرب الإبادة الشاملة ضد المسلمين.

وفيما يتعلق بالدوافع الاقتصادية لهولندا فإننا نستطيع القول بأن مركز تجارة التوابل قد انتقل من لشبونة إلى المواني العظيمة بالأراضي المنخفضة في أثناء القرن السادس عشر، وذلك يعود إلى أن كبار التجار الهولنديين بأمستردام عقدوا اجتماعاً عام ١٥٩٢م قرروا فيه إنشاء شركة للتجارة مع الهند.

خرج أول أسطول هولندي للتجارة مع آسيا في عام ١٥٩٥م وبلغ جزر أندونيسيا ثم عاد إلى هولندا بعد غيبة دامت سنتين ونصف، وكانت المكاسب من وراء بيع البضاعة هائلة جداً ، وهذا ما دفع هولندا لتأسيس شركة الهند الشرقية الهولندية المتحدة عام ١٦٠٢م من وراح مجلس طبقات الأمة الهولندي يمنح تلك الشركة احتكار التجارة وخولها سلطات سيادة عليا واسعة لعقد المعاهدات والمحالفات وفتح ما تشاء من الأراضي وبناء الحصون إلى غير ذلك.

راح الهولنديون يحلون محل البرتغاليين في جزر أندونيسيا منتهجة سياسة الهجوم والعدوان وتم فتح جاكرتا ١٦١٩م كما انتزعوا منهم ملقا عام ١٦٤١م وراحوا بعد حصار طويل وهجوم عدواني فظ وشرس على كولومبو يحتلون ميناء هذا الإقليم ويقصون سلطان البرت غال من سيلان عام ١٦٥٤م وكوتشين عام ١٦٦٠م، ثم سقطت المحطات التجارية الصغيرة الأخرى في يد الهولنديين الواحدة تلو الأخرى وأخذ الهولنديين يقومون من كولومبو بحملة منظمة للقضاء على كل أثر للبرتغاليين في تجارة الهند البحرية استطاعوا احتكار التجارة في جزيرة جاوه و استطاعوا نشر النفوذ السياسي للشركة في تلك المناطق.

راحت الشركة الهولندية المتحدة تتبع نظام دفع الأموال مقدماً على المحصولات إلى المزارعين، فتهيأ لها بذلك أن تنتزع الأملاك فعلاً من أيدي ملاكها في جزر "باندا" و"أميوينا" و"ملكا" فامتلكت الأراضي وأخذت في انتزاع كل شجر القرنفل خارج أراضيها، فلما قاوم السكان ذلك أخمدت مقاومتهم بالقوة المسلحة.

ويصف مؤرخ هولندي هذه الحالة بقوله "أن الشركة جعلت سكان في ملكا يحولون بساتين القرنفل إلى حقول أرز من أجل احتكاره وكان الأهالي مضطرين أن يشتروا الأرز من الشركة لسد النقص عندهم، وكانت الشركة تبيع الأرز لهم بثمن فاحش زاد الموقف سوءاً وبذلك تحطم نظام "ملكا" الاقتصادي وذاق الأهالى ذل الفقر والحاجة والسؤال، وعلى الجانب الآخر فقد اتبعت الشركة هذه السياسة التي تم تجريبها بنجاح تام في جزر ملكا،اتبعته أيضاً فيما بعد في جزر "جادة" والجزر الأخرى بعد فرض النفوس السياسي للشركة على هذه المناطق.

والواقع أن الشركة الهولندية المتحدة ومن بعدها السلطات الهولندية التي قد حرضت القوانين التعسفية على سكان أندونيسيا بالإضافة إلى امتهانهم لعادات وتقاليد البلاد الإسلامية التي أثارت الأهالي، كما قامت بفرض الضرائب الباهظة على الأندونيسيين، بالإضافة إلى ما أشرنا إليه آنفاً من تنفيذ سياسة التوجيه الاقتصادي وإجبار الأهالي على زراعة محاصيل بعينها، تتولى الحكومة الهولندية تصريفها في الأسواق العالمية.

ولا يمكن تفسير هذه الممارسات البشعة تفسيراً دينياً على ا لإطلاق وإنما يمكن تفسيره في نطاق عجز الميزانية الهولندية التي ثقلت بالديون نتيجة للحروب الكثيرة التي خاضتها هولندا ضد نابليون وبلجيكا وكذلك لإخضاع ثورة الأمير الأندونيسي ديبو نيجورو عام ١٨٢٤م، وبطبيعة الحال فأن تلك الحروب أربكت ميزانية هولندا ودفعتها إلى ا رتكاب الجرائم واستنزاف موارد الثروة في البلاد على نطاق واسع بقدر ما كانت تتسع مركبهم في ذلك الوقت.

لقد بدأت شركة الهند الشرقية الهولندية تتحول منذ بداية القرن الثامن عشر من التجارة فقط إلى الزراعة أيضاً فأدخلت زراعات جديدة مثل زراعة البن التي أصبحت من أهم مصادر دخل الشركة في الربع الأخير من هذا القرن ولكن حينما بدأت الشركة تفقد ما لها من سلطان تجاري وتتحول إلى السياسة والحكم، زادت خسارة الشركة وكثرت ديونها وانتهت عام ١٧٩٩م، حلت الحكومة الهولندية محلها في تسيير أمورها وبدأت الحكومة تستعمر أندونيسيا وتسير على نفس منوال سياسة الشركة التعسفية مع عامة الشعب، فأدخلت بعض المحاصيل الجديدة إلى أندونيسيا وأجبرت الأهالي على زراعتها وتسليم محصولها إلى الحكومة بالثمن الذي تحدده ومن هنا جاء المستعمر الهولندي إلى أندونيسيا من أجل السيطرة على موارد الثروة واستغلالها للصالح وليس من أجل الدين ونشر الحضارة الأوروبية في هذه المناطق كما ادعوا.

لقد كان حصاد إخضاع جزر أرخبيل الملايو وجزر الهند الشرقية تحت السيطرة الهولندية والبريطانية بعد ذلك، هو اغتصاب كل إنتاج البلاد وتصديره إلى هولندا وترك البلاد قاحلة وفقيرة استخدام خيرات تلك البلاد في الحروب وبعث الفكر الأوروبي الاستعماري كالح السواد.

على أية حال فإنه لا يمكن تفسير نشوب المعارك الدامية بين الأندونيسيين المسلمين من ناحية وبين البرتغاليين من ناحية أخرى بالدافع الديني على الرغم من اتخاذها شكل الحروب الصليبية فالاستيلاء على معظم سف ن المسلمين ثرواتهم لا يمكن أن يفسر إلا من خلال الرغبة الاقتصادية والاستعمارية العارمة في الاستيلاء على خيرات تلك المناطق.

ولا يمكن تفسير التنافس بين البرتغاليين والهولنديين والصراع الذي احتدم بينهما بالدافع الديني وإنما يمكن تفسيره في إطار الرغبة في الاستيلاء على مناطق إنتاج التوابل وخيرات البلاد.

وحينما خضعت ماليزيا لإدارة بريطانية سمحت الإدارة البريطانية لاستثمارات ضخمة قامت بها طبقة التجار الأثرياء في مستعمرات المضيق، وفي منتصف القرن التاسع عشر بدأ الغزو البريطاني الاقتصادي في شبه جزيرة الملايو وقد تدفقت رؤوس الأموال عقب توالي أعداد كبيرة من العمال الصينيين الذين كانوا يعملون في مناجم التصدير، كما أنه في ظل الإدارة البريطانية للملايو سمحت السلطات البريطانية بهجرة كبيرة من مواطني شبه القارة الهندية منذ عام ١٩١٠م للعمل بصناعة المطاط في الملايو.

وعلى الجانب الآخر فإنه حينما أخذت شركة الهند الشرقية البريطانية تخطط للانفراد بالنفوذ الأعلى في شبه القارة الهندية منذ عام ١٦٠٠م، عمدت تلك الشركة إلى الإيقاع بين الأمراء المسلمين وبينهم وبين الهندوس بإعانة البعض بالمال والرجال والسلاح ضد البعض الآخر من أجل السيطرة على موارد الثروة في الهند واستعمارها والتي أطلق عليها باب الحديقة البريطانية أو درة التاج البريطاني.

ومن جهة ثانية فإن اتساع نطاق تجارة الأفيون المستورد من الهند جاء على يد التجار الأوروبيين وخصوصاً شركة الهند الشرقية التي كانت تحتكر التجارة البريطانية في ذلك الزمان وعلى الرغم من حظر الحكومة الصينية استيراد الأفيون منذ عام ١٨٠٠م، إلا أن التجار الإنجليز بصفة خاصة نشطوا في هذه التجارة، ونظراً لأن الإجراءات التي اتخذتها حكومة الصين ضد تجارة الأفيون وضد المتعاملين مع هؤلاء التجار، فقد راحت بريطانيا تشن حرباً ضد الصين عام ١٨٣٩م لم تنته تلك الحرب إلا عام ١٨٦٠م، فيما يطلق عليه بحرب الأفيون الأولى والثانية والتي انتهت بأن أرغمت بريطانيا والدول الأجنبية الصين على فتح موانيها أمام تهريب الأفيون إلى داخل البلاد وبطبيعة الحال فإن مثل تلك الممارسات لا يمكن تفسيرها في نطاق الدين إنما يمكن تفسيره في إطار حب السلطة ورغبة السيطرة الاستعمارية على بلدان آسيا واستعمارها من أجل خيراتها.

ولا يمكن للمرء أن يهمل الدوافع السياسية الاستعمارية وراء حركة الكشوف الجغرافية، فقد كان هدف الكشف الجغرافي البرتغالي هو توسيع أملاكها والسيطرة على كثير من المناطق بهدف السيطرة والاستحواز وتكوين امبراطورية برتغالية استعمارية فيما وراء البحار وخاصة في الهند وهو هدفها الأول، وقد اتضحت هذه الأهداف السياسية والاستعمارية فور وصول البرتغال إلى السواحل الهندية، حيث شرع القواعد البرتغاليين في تحقيق مخططهم السياسي والاستعماري، ومن ثم راحت

تنشئ القواعد العسكرية والمراكز التجارية، تكون مهمتها الأساسية حماية وتمويل الأسطول البرتغالي الذي يعمل على فرض السياسة الاحتكارية للبرتغال، وعلى هذا فإنه منذ نجاح فاسكو دي جاما في الوصول إلى الهند والبحار الشرقية راح ملوك ا لبرتغال يطلقون على أنفسهم بأنهم سادة الفتح والملاحة والتجارة في الهند والحبشة وجزيرة العرب وفارس وقد صدق البابوات لهم على هذا اللقب.

ولقد أدى نمو الروح القومية وظهور الدول الأوروبية القومية المركزية الحديثة مثل أسبانيا والبرتغال وهولندا إلى اتجاه هذه الدو ل الحديثة إلى توسيع أملاكها داخل أوروبا وخارجها إرضاء لحب السيطرة والاستحواز وتكوين الإمبراطوريات الاستعمارية فيما وراء البحار، وقد اتضح ذلك بعد أن وصل البرتغاليون إلى السواحل الهندية وعملهم في تأسيس امبراطورية ساحلية قوية تسيطر على تجارة الشرق، كذلك اتضحت الرغبة في إقامة الإمبراطوريات مثل قيام بريطانيا بتأسيس امبراطورية لهم في الهند لتكون ركيزة لهم للانطلاق منها إلى باقي بلدان الشرق الأقصى.

والواقع أنه مع تطور حركة الكشوف الجغرافية، أصبحت هذه الحركة ميداناً للتسابق والتنافس بين الدول الكبرى على امتلاك الم ستعمرات والتصارع على النفوذ، وقد ساهمت البابوية في ذلك مساهمة فعالة، فقد راح عدد من البابوات يصدرون مراسيم متلاحقة يخولون بها ملوك البرتغال وأسبانيا الحق في ملكية كل إقليم جديد أو كل بحر جديد يتم اكتشافه في الحاضر والمستقبل، فقد راح البابا نيقولا الخامس ير سل مرسوماً إلى الأمير هنري الملاح عام ١٤٥٤م يقرر فيه أنه منح الأمير هنري الحق في أن يغزو ويحتل ويخضع جميع الشعوب والأقاليم التي يسودها حكم أعداء المسيح.

ومما يؤكد الدوافع الاستعمارية هو أن البرتغاليين كانوا حريصين جداً على الاحتفاظ بالأقاليم الجديدة ملكاً خالصاً لهم ولكن حينما قام كريستوفر كولمبس برحلته لحساب أسبانيا، أصبحت أسبانيا منافسة لها في هذا المضمار وقام البابا الكسندر السادس بفض هذا النزاع الاستعماري بين الدولتين عام ١٤٩٤م وتم تقسيم العالم خارج أوروبا فيما بينهما.

ويبدو أن الرغبة في زيادة المعلومات الجغرافية وظهور روح البحث العلمي والتنقيب والكشف وتقدم علم الجغرافيا والرياضيات والفلك واختراع البوصلة والاسطرلاب والإبرة المغناطيسية والدفة المتحركة لعبور البحار مما شجع الملاحين على توسيع نطاق الملاحة وبناء سفن كبيرة قوية وإدخال تحسينات متتالية في صنا عة بناء السفن من حيث حجمها وزيادة حمولتها وسرعتها ومتانة أجسامها فضلاً عن التقدم في وسائل إرشاد السفن والملاحين وإنشاء المراصد الفلكية كل هذه العوامل ساهمت بشكل أو بآخر في حركة الكشوف الجغرافية للقارة الآسيوية.

نتائج حركة الكشوف:

ويمكن القول أن الكشوف الجغرافية ساهمت مساهمة فعالة في زيادة حدة التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية، وكان ميدان هذا التنافس هو الأقاليم المكتشفة في القارة الأفريقية الآسيوية، فقد حرصت كل دولة كبيرة بعد الانتصار الذي حققته كل من البرتغال وأسبانيا، على أن تنال ما تدعيه لنفسها من حقوق في التوسع والتملك، ووقر في أذهان الساسة أن الدول التي تمتلك عدداً كبيراً من المستعمرات هي أكبر دول العالم، ومن ثم سيطرت عليهم رغبة جامحة في انتزاع الممتلكات من يد دول أخرى ضعيفة أو تصادمت مصالحها مع مصالح دولهم.

وهكذا كانت الكشوف الجغرافية في مقدمة العوامل التي أدت إلى نمو الأطماع الاستعمارية بين الدول الأوروبية، وقد ساقت هذه الأطماع كثيراً من الدول إلى الحروب . وبالإجمال فإن هذه الحركة هي حركة استعمارية في المحل الأول.

على أنه لا يمكن على الإطلاق أن نتجاهل ونحن نتحدث عن حركة الاستعمار الأوروبي للقارة الآسيوية مسألة التجارة بالإنسان الآسيوي على أساس أنه رقيق، فموقف الأوربيين بوجه عام من الصين والصينيين يمكن الحكم عليه باستقراء تطور ما يسمى "تجارة الخنازير " أي تجارة العمال، ومصطلح الخنازير هو الاسم الذي أطلقه الأوروبيون على عمال الصين، فمنذ عام ١٨٤٧م كان العمال الصينيون ينقلون على ظهور السفن نقلاً مخالفاً للقانون والدين المسيحي ، على الرغم من احتجاجات حكومة الإمبراطورية الصينية، فقد تم نقلهم إلى المناجم والمزارع الواسعة بالمستعمرات ليحلو محل الأرقاء وقد بلغ عدد العمال الذين نقلوا على سان فرانسيسكو وحده ا قبل عام ١٨٦٣م مائتي ألف صيني، وكذلك تم نقل أعداد كبيرة إلى المستعمرات البرتغالية الأسبانية في القارة الأمريكية بالإضافة إلى أستراليا وكاليفورنيا.

كان جمع هؤلاء العمال يتم عن طريق مقاولين يقومون باصطياد العبيد وتسليمهم إلى مخازن ومستودعات العبيد لقاء مبال غ مالية وبعض الهدايا مثل الأسلحة، وكان يتم تقييد العمال ووضعهم داخل الحظائر وبطريقة لا آدمية على الإطلاق حتى يتم نقلهم على سفن يطلق عليها "الجحيم العائم".

ولقد كانت نسبة الوفيات بين ركاب سفن الجحيم العائم تصل إلى حوالي ٥٠% من جراء المرض وسوء التغذية والقتل والمعاملة القاسية، وكثيراً ما كان يتم إلقائهم في المحيط في حالة تمردهم أو مرضهم، وبطبيعة الحال فإن نظام تجارة النخاسة هذا قد أدى إلى عدد لا حصر لها من الفضائح والمجازر.

كان تجميع العمال قائماً على الإغراء والاستمالة والتحايل تارة وعلى الخطف والغضب واستخدام القوة تارة أخرى وحينما قام نائب الملك بانتون عام ١٨٥٩م بإعدام ثمانية من مختطفي العمال لإدانتهم بتلك التهمة، وعندما أصرت السلطات الصينية على ضرورة محاربة هذه الظاهرة ومحاولة إلغاء هذه الهجرة القسرية، راح تجار العبيد ينقلون تجارتهم البشعة هذه إلى "مكا" وقد تم إرسال حوالي أكثر من خمسة آلاف من العمال الصينيين إلى كوبا من خلال هذه المستعمرة الذين تم اختطافهم إلى الصين، كما تم إرسال حوالي ثمانية آلاف ونصف من خلال تلك المستعمرة أيضاً إلى بيرو، وبطبيعة الحال فأنه في كل الأحوال كان ما يصل حياً من العمال الصينيين إ لى تلك المناطق البعيدة حوالي نصف العمال الذين تم استنزافهم واختطافهم وسرقتهم من المجتمع الصيني، وبالإجمال فإن ظاهرة التجارة بالإنسان الآسيوي لم تكن تقتصر على المجتمع الصيني فقط، وإنما تم أيضاً التجارة باليابانيين، وكانت الصورة أشد سواداً فيما يتعلق بالهنود وذلك لأن العمال الهنود الذين تم اختطافهم للعمل في مزارع الأوروبيين كانوا بشكل عام يتعرضون للقتل البشع من قبل أصحاب ورؤساء المزارع وهي جرائم لم يكن يقام الجزاء عليها لأنه من حق الأبيض أن يقتل العناصر والأجناس الأخرى.

كان هناك عملاء ووسطاء في الهند تستروا برداء التجارة وراحوا ينقلون أعداد ضخمة من الهنود للعمل في المزارع والمناجم والمحاجر وكخدم في البيوت في مناطق نفوذ ومستعمرات إنجلترا في آسيا وأفريقيا والقارة الأمريكية مثل هونج كونج وبلاد الملايو وموريشيوس وغيرها.

وعلى الجانب الآخر فإن تجارة الرقيق من قبل الهولنديين في أندونيسيا وغيرها بشيء يدعو إلى الرثاء والشفقة والاشمئزاز في ذات الوقت، فقد راحوا في باندە على سبيل المثال أن يحلوا العمال الأرقاء محل الفلاحين الأحرار بوسائل قسرية ممزوجة بالقسوة والانتقام، وبالإجمال فإن استقلال الغرب الأوروبي للقارة الآسيوية لم يفتقر فقط على استغلال الأرض وموارد الثروة فيها بل كان أيضاً استعماراً يعتمد على استغلال الإنسان الآسيوي والتجارة فيه شأنه شأن أية سلعة أخرى .